مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث

THE.WHAT?

ذوات

واقع البحث العلمي في الوطن العربي



مجلة . ثقافية . شهرية
العدد ٢١/ ٢٠١٦

ذوات THE WHAT?

مجلة ثقافية إلكترونية شهرية

تصدر عن مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث»

العدد ٢١ - ٢٠١٦

المشرف العام

د. أحمد فايز

رئيسة التحرير

سعيدة شريف

تدقيق لغوي

د. عبد السلام شرماط

تصميم وتنفيذ

رنا علاونه

المراسلات:

تقاطع زنقة واد بهت وشارع فال ولد عمير، أكدال،

قرب مسجد بدر

الرباط، المغرب

ص.ب: ١٠٥٦٩

تلفون: ٠٠٢١٢٥٣٧٧٧٩٩٥٤

فاكس: ٠٠٢١٢٥٣٧٧٧٨٨٢٧

رئيسة تحرير مجلة "ذوات" الإلكترونية:

mag@thewhatnews.net

سكرتير تحرير مجلة "ذوات" الإلكترونية:

mag2@thewhatnews.net

www.mominoun.com



كلمة
هذا العدد

تُجمع العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع البحث العلمي في الوطن العربي، على أنه يعاني من وضعية حرجة ومؤسفة للغاية، ومخيبة للآمال، لأنه بكل بساطة يفتقد إلى النجاعة والقوة المطلوبتين، ليكون في مستوى مواجهة التحدّيات، وكسْب الرِّهانات؛ فهو لا يشكل أولوية لدى البلدان العربية اليوم، بل ينظر إليه بوصفه أمراً ثانوياً، ولا تخصص له الاعتمادات المالية الكافية مثلما تفعل الدول المتطورة، فالميزانية التي ترصدها السويد مثلا للبحث العلمي تبلغ ٣،٠٢ من الناتج القومي، و٢،٨٢ في اليابان، و٢،٦٨ في سويسرا وكوريا الجنوبية، و٢،٤٧ في الولايات المتحدة الأمريكية، و٢،٣٤ في فرنسا، و٢،٣١ في إسرائيل.

وعلى الرغم من كون البحث العلمي عموماً، يعد «مطلباً مُلِحّا، وضرورة قصوى لأي مجتمع في وقتنا الحاضر»، لِما له من دور في التقدم والحضارة، فإن مقارنة بسيطة بين واقع البحث العلمي في العالم المتقدِّم بنظيره في دول العالم الثالث، ومن ضمنها الدول العربية، تبرز بوضوح عمق الهوة بين هذين المجالين الحضاريين؛ فالبحث العلمي في الدول الأخيرة متواضعٌ جدا، ولا يرق إلى مستوى تطلعات شعوبها، ولا يستجيب لمتطلباتها، ولا يسهم في حل أزماتها ومشاكلها المتفاقمة، زد على ذلك أنه ليس مؤهلا، في الغالب، لإفراز جيل من العلماء يمكنه الاشتغال من داخل العالم الثالث، الشيء الذي يدفع بالأدمغة العربية إلى الهجرة إلى الخارج لتحقيق الذات، وتحقيق الطموحات العلمية والبحثية.

إن إخفاق البحث العلمي أو بقاءه في الإطار النظري، كما جاء في تقديم ملف هذا العدد، له انعكاسات سلبية كمًّا ونوعاً في الإنتاج العربي من ناحية؛ فمتوسّط إنتاج العلماء العرب يتراوح حول ٠،٤ بحث في العام. وفي ما يتعلّق بالإنتاجيّة العربية في هذا المجال مقارنة بالدول المتقدمة وبـ «إسرائيل»، فإنّ الناتج العربي لا يزيد على ١ ٪ من الناتج «الإسرائيلي» وأقلّ من ذلك للدول المتقدّمة. كما تشير أرقام اليونسكو إلى أنّ إنتاج الباحثين العرب قياساً لعددهم الرسمي لم يبلغ سوى أقل من ١٠٪ من المعدّل الدولي. وهذا يعني أنّ هناك حاجة لعشر باحثين عرب في المتوسّط لإنتاج ما ينشره باحث واحد في المتوسّط الدولي، كما يعاني بعض العلماء من انعدام وجود اختصاص حسب مؤهلاتهم كعلماء الذرة وصناعات الصواريخ والفضاء، ناهيك عن مشاكل عدم تقدير العلم والعلماء في بعض الدول، وكذلك العقبات الناتجة من عدم ثقة بعض الدول العربية، لما يحملون من أفكار جديدة، وتخلف النظم التربوية والبطالة العلمية التي يواجهونها، ومشاكل عدم معادلة الشهادات.

ولتسليط الضوء على هذا الموضوع الشائك، والكشف عن المعيقات الأساسية لتطور البحث العلمي بالوطن العربي، والبحث عن بعض الحلول

الناجعـة للموضـوع، خصصـت مجلـة «ذوات» الثقافيـة الإلكترونيـة، الصـادرة عـن «مؤسسـة مؤمنـون بـلا حـدود للدراسـات والأبحـاث»، ملـف عددهـا الحـادي والعشريـن لموضـوع «واقـع البحـث العلمـي في الوطـن العـربي»، أعدتـه الزميلـة الإعلاميـة الأردنيـة مـنى شـكري، وسـاهم فيـه خمسـة باحثـين مـن العالـم العـربي، إضافـة إلى الحـوار.

ويضـم الملـف مقـالا للأكاديمـي والباحـث المغـربي د. فريـد أمعضشــو، بعنــوان «البحــث العلمــي العــربي: مشــكلاته وإمكانــات إســهامه في التنميــة الشــاملة»، ومقــالا للباحــث وأســتاذ الفيزيــاء الأردني الدكتــور همــام غَصيــب بعنـوان «البحـث العلميّ في الوطـن العـربيّ: الـداء والـدواء مـن منظـور عمـلي»، ومقــال للأكاديمــي والباحــث الجزائــري الدكتــور العــربي بوعمامــة حــول «عــلى واقـع البحـث العلمـي في الوطـن العـربي: رهانـات وتطلعـات»، ومقـال للأكاديمـي والباحـث المـصري الدكتـور عمـاد عبـد اللطـف بعنـوان «واقـع البحـث العلمـي وتحدياتـه في الدراسـات الإنسـانية في العالـم العـربي»، ثـم مقـال خامـس للكاتـب والباحـث السـوري نبيـل عـلي صالـح بعنـوان «حـول البحـث العلمـي العـربي.. أرقـام ومعطيـات ومقارنـات». أمـا حـوار الملـف، فهـو مـع الباحـث الأردني في الفكـر والأدب والفلسـفة والدراسـات الدينيّـة الدكتـور نـارت محمـد خـير قاخـون الـذي دعـا إلى محاربـة «أركان الفسـاد الحـاضرة بقـوة في الحيـاة العلميـة»، وأشـار إلى أن البحـث العلمـي يحتـاج «ظروفـاً سياسـيّة وإرادة سياسـيّة تؤمـن بالعلـم والبحـث العلمـيّ وسـيلة مهمـة مـن وسـائل النمـو والتقـدّم»، كمـا يحتـاج أيضـاً إلى «إنفـاق مـالي يـوازي متطلبـات البحـث العلمـي وآفاقـه».

ويتضمـن بـاب «رأي ذوات» مقـالاً للكاتـب والباحـث المغـربي عبـد اللطيـف الخمـسي بعنـوان «مسـألة التقنيـة ومصـير مجتمعنـا المركـب والتابـع»، ومقـالا ثانيـا للكاتـب والناقـد الأردني فخـري صالـح بعنـوان «أفـكار للأزمنـة المقبلـة»، والثالـث للكاتـب والباحـث السـوري كريـم أبـو حـلاوة بعنـوان «العنـف الرمـزي شــكل مــن أشــكال العنــف ضــد المــرأة»؛ ويشــتمل بــاب «ثقافــة وفنــون» عـلى مقالـين: الأول للكاتبـة والشـاعرة السـورية أنجيـل الشـاعر تحـت عنـوان «الخـروج مـن الذاكـرة.. إلى النـور: قـراءة في روايـة «فقهـاء الظـلام» لسـليم بـركات»، والثـاني للكاتـب والباحـث اليمـني جمـال حسـن بعنـوان «السـير رفقـة الموسـيقى».

ويقـدم بـاب «حـوار ذوات» لقـاء مـع عالـم الاجتمـاع التونـسي، الطاهـر لبيــب، أجــراه الكاتــب والإعلامــي التونــسي عيــسى جابــلي، ويقــترح «بورتريــه ذوات» لهـذا العـدد صـورة للمفكـر والفيلسـوف وعالـم الاجتمـاع الفرنـسي إدغـار مـوران، أبـدع في رسـمها الإعلامـي المغـربي نـزار الفـر اوي، الـذي وصفـه بفيلسـوف المقاومـة وداعيـة الإنسـانية، وقـال إن «المقاومـة هـي شـعاره في الحـرب الوحيـدة الــتي يستســيغها، وهــو الإنســاني المنافــح عــن الســلم والوئــام في العلاقــات الدوليـة».

وفي بـاب «سـؤال ذوات»، يسـائل الباحـث المغـربي محمـد بوشـيخي مجموعـة مـن الباحثـين الشـباب العـرب حـول الجـدل القائـم حـول العاميـة والفصحـى في الوطـن العـربي، فيمـا يقـدم الباحـث التربـوي التونـسي قـراءة في «الإصلاحـات

التربويـة بتونـس وعلاقتهـا بالتصـدي للتطـرف الديـني والإرهـاب»، وذلـك في بـاب «تربيـة وتعليـم».

ويقـدم الكاتـب والمترجـم المغـربي سـعيد بلمبخـوت قـراءة في كتـاب "الاقتصـاد والتمويـل في الإسـلام" للباحـث الاقتصـادي المغـربي عبـد الرحمـان لحلـو، وذلـك في بـاب "كتـب"، والـذي يتضمـن أيضـاً تقديمـاً لبعـض الإصـدارات الجديـدة لمؤسسـة "مؤمنـون بـلا حـدود للدراسـات والأبحـاث"، إضافـة إلى لغـة الأرقـام الـتي تطلـع القـارئ أن عـدد العاطلـين في العالـم سـيصل إلى ٢٠٠ مليـون عاطـل مـع نهايـة ٢٠١٦، وذلـك حسـب "منظمـة العمـل الدوليـة".



دامت لكم متعة القراءة ...

سعيدة شريف



THE WHAT? ذوات

في الداخل ...

للاطلاع على مجلة ذوات الإلكترونية

يرجى زيارة الموقع

magazine.mominoun.com

في





مؤمنون بلا حدود
THE.WHAT?
ذوات
واقع البحث العلمي في الوطن العربي
مجلة . ثقافية . شهرية
العدد ٢١/ ٢٠١٦


حوار ذوات:


بورتريه ذوات:


تربية وتعليم

الداخل ...



ملف العدد:

واقع البحث
الوطن



العلمي في
العربي



البحث العلمي العربي...
واقع مأزوم ينتظر الانفراج



إعداد: منى شكري

إعلامية أردنية



في الوقت الذي يغذُّ العالم المتقدم خطاه في تنافس محموم نحو البحث العلمي والمعرفي والتقني مُشكِّلاً «انفجاراً» هائلاً لا يكاد يهدأ، ما يزال هذا المجال في العالم العربي يسير ببطء أو- يحبو- إن جاز التعبير، ويعاني من أزمات تعيق تقدمه وإسهامه في النهضة المعرفية والتقنية، ما وسّع من الفجوة العلمية بين هذين العالمين، وحال دون توظيف البحث العلمي عربياً للثروة البشرية العربية في مسيرة التنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي، والمشاركة الإنسانية الفاعلة في إنتاج المعرفة؛ إذ إن وضع البحث العلمي في المنطقة العربية ما يزال «أحد المعوقات الأساسية الكابحة لعلاقة هذه المنطقة بالمعرفة، ومن ثم إعاقة الجهود نحو إنجازات حقيقية لبناء مجتمع المعرفة». والمراقب لواقع البحث العلمي العربي، الذي لا ينفصل عن واقع ما يعانيه العالم العربي من مشاكل وأزمات على كافة الأصعدة، يجد من خلال ما تعكسه الأرقام والإحصائيات الصادرة عن مؤسسات ومعاهد علمية عربية ودولية، أنه واقع مرير ومخيب للآمال، ولا يمكن أن ينافس أو يلعب أدواراً ريادية عالمياً؛ ويتجلى ذلك في قلة عدد براءات الاختراع للعلماء العرب، إلى جانب ندرة العلماء العرب واستنزافهم.

كما تعترض البحث العلمي العربي إكراهات كثيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً وتتداخل فيما بينها، بعضها يتعلق بالباحث الذي يعاني ضيق آفاق التأهيل، وضعف التوجيه البحثي لدى حملة الدكتوراه ، فضلاً عن قلة برامج الدراسات العليا التي تعتبر المحرك الأساس للبحث، وعدم وجود مختبرات مجهزة، وضعف مستوى مهارات استخدام الحواسيب، وتواضع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، وفقر المكتبات المتخصصة، وعدم توفر البيئة البحثية التي تهيئ الوقت والتفرغ اللازمين، بسبب تهاون الجامعات في هذا المجال، كما يتجلى في الأعباء التدريسية المرتفعة على الباحثين/المشرفين،

إضافة إلى اعتماد الفردية للباحثين وعدم تشكيل المجموعات البحثية التي توفر الوقت على الباحث، إلى جانب قلة المجلات والدوريات العربية المتخصصة.

ويؤكد تقرير المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو للعام ٢٠١٠، أنه على الرغم من الثروة التي تتمتع بها الدول العربية، فإن هذه البلدان تفتقر إلى قاعدة متينة في مجال العلوم والتكنولوجيا، كما أن كفاءة نظمها وأدائها الخاصة بالتعليم العالي، ما يزال ضعيفاً فيما يتعلق بشكل خاص في توليد المعرفة.

وتتشابه تعريفات البحث العلمي لدى معظم الباحثين؛ فالبحث العلمي هو استقصاءٌ دقيقٌ يهدف إلى اكتشاف حقائقَ وقواعدَ عامَّة، يمكن التحقُّق منها مستقبلاً، كما أنه استقصاءٌ منظَّمٌ يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقُّق من صحتها باختبارها علميّاً. والحديث عمّا يعانيه البحث العلمي عربياً يستلزم الخوض في مدخلاته، ما يقودنا للتساؤل: كيف لقطاع يعاني من شُحّ الإنفاق والتمويل، أن يرتقي لمصاف الدول التي تغدق عليه وينافسها، وكيف لبيئة طاردة للعلماء، أن تنتج ما يمكن أن يجعلها تلحق بركب العالم المزدهر علمياً وتقنياً، وأنّى لبحوث عربية تعتمد في غالبيتها الشق النظري دون توظيفه عملياً في حل المشكلات التي تواجه الدول العربية أن تسهم في التنمية، وتنهض بدولها وشعوبها؟!!

وحول شحّ التمويل، تشير الإحصاءات المتوفرة- وهذه عقبة أخرى تقف في وجه البحث العلمي، حيث تغيب الإحصاءات والأرقام التي تدرس الواقع العلمي بمدخلاته ومخرجاته بشكل دقيق- إلى أن الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الأربعة الماضية لا تفي بمتطلبات هذا القطاع؛ إذ لم تخصص الدول العربية مجتمعةً للبحث العلمي والتطوير خلال السنوات الأخيرة، وفق ما أورد تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤، سوى مبالغ ضئيلة ومتواضعة من ناتجها المحلي الإجمالي تتراوح بين ٠٫٠٣ و٠٫٧٣٪، ويظهر الفرق عند مقارنة هذه النسبة للدول العربية بدول الاتحاد الأوروبي الذي تصل معدلات إنفاقه على البحث والتطوير إلى ١٫٩٨٪ أو اليابان التي تصل نسبة إنفاقها على البحث العلمي نحو ٣٫٣٩٪ من إجمالي الناتج القوي!

ويبين الجدول التالي معدلات الإنفاق على البحث والتطوير عربياً للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٢)

الدولة مجموعة الدول	معدل الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
كوريا الجنوبية (2011)	4.04
فنلندا (2012)	3.55
اليابان (2011)	3.39
ألمانيا (2012)	2.92
المتوسط العالمي (2012)**	2.13
سينغافورة (2012)	2.1
الاتحاد الأوروبي (28 دولة) (2012)*	1.98
الصين (2012)	1.98
تركيا (2012)*	0.92
إنجلترا (2012)	1.72
المغرب (2010)	0.73
اليونان (2012)	0.69
الإمارات (2011)	0.49
الموزامبيق (2010)	0.46
مصر (2011)	0.43
سريلانكا (2010)	0.16
عمان (2011)	0.13
الكويت (2011)	0.09
العراق (2011)	0.03

ومن العقبات التي تواجه البحث العلمي في العالم العربي خسارة الدول العربية الفادحة من هجرة العقول؛ إذ تخسر ما أنفقته على تعليمهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن هجرتهم تؤثر سلباً على التعليم في الدول العربية بمراحله المختلفة، والتي تعاني من أعلى نسب للأمية، حيث وصلت إلى ١٩ ٪ في العام ٢٠١٤ من إجمالي السكان وفق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو).

وتظهر الأرقام تواصل نزيف العقول العربية أو هجرة الأدمغة سنوياً للعالم المتقدم؛ إذ يساهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية، فـ ٥٤٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، كما أن ٧٠٪ من العلماء الذين يسافرون للدول الرأسمالية للتخصص لا يعودون إلى بلدانهم أيضاً، كما توضح منظمة اليونسكو أن ٥٠٪ من الأطباء، و٢٣٪ من المهندسين، و١٥٪ من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.



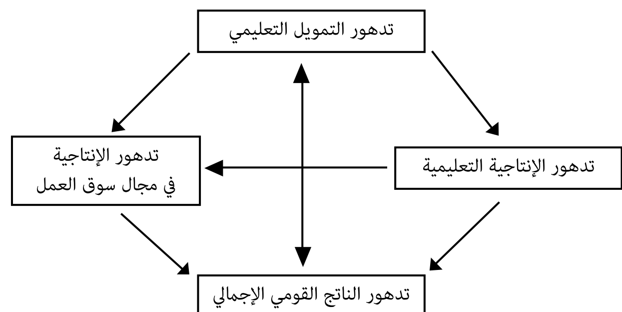
على الرغم من الثروة
التي تتمتع بها الدول
العربية، فإن هذه البلدان
تفتقر إلى قاعدة متينة
في مجال العلوم
والتكنولوجيا



يساهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية، فـ ٥٤٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم

إن إخفاق البحث العلمي أو بقاءه في الإطار النظري، له انعكاسات سلبية كمًّا ونوعاً في الإنتاج العربي من ناحية؛ فمتوسّط إنتاج العلماء العرب يتراوح حول ٠،٤ بحث في العام. وفي ما يتعلّق بالإنتاجيّة العربية في هذا المجال مقارنة بالدول المتقدمة وبـ «إسرائيل»، فإنّ الناتج العربي لا يزيد على ١ ٪ من الناتج «الإسرائيلي» وأقلّ من ذلك للدول المتقدّمة. كما تشير أرقام اليونسكو إلى أنّ إنتاج الباحثين العرب قياساً لعددهم الرسمي لم يبلغ سوى أقل من ١٠٪ من المعدّل الدولي. وهذا يعني أنّ هناك حاجة لعشر باحثين عرب في المتوسّط لإنتاج ما ينشره باحث واحد في المتوسّط الدولي، كما يعاني بعض العلماء من انعدام وجود اختصاص حسب مؤهلاتهم كعلماء الذرة وصناعات الصواريخ والفضاء، ناهيك عن مشاكل عدم تقدير العلم والعلماء في بعض الدول، وكذلك العقبات الناتجة من عدم ثقة بعض الدول العربية، لما يحملون من أفكار جديدة، وتخلف النظم التربوية والبطالة العلمية التي يواجهونها، ومشاكل عدم معادلة الشهادات. وعلى الرغم من أن هجرة العقول تمثل تحديا كبيرا يشكل خطراً يتهدد العالم العربي، فإن الحكومات العربية لم تقم «بشكل عملي» فيما يسهم في الاستبقاء عليهم لخدمة أوطانهم والمساهمة في التنمية، ومنعهم من الهجرة بتوفير بيئة مناسبة للابتكار والإبداع، ولم تتحرك لاسترجاع العلماء المهاجرين من البلدان التي هاجروا للعمل فيها، ما يطرح تساؤلاً حول جدية الإرادة السياسية العربية المتمثلة في حكوماتها بالتطوير والبحث والإنتاج، وما إن كانت تسهم بشكل أو بآخر بـ «تطفيش» علمائها ومبدعيها؟!

ويغيب عن الحكومات العربية وأصحاب القرار في العالم العربي، وهي تضع الاستراتيجيات وتقدم التمويل المخصص للبحث العلمي- على ضآلته- الارتباط الوثيق والعلاقة الطردية بين تمويل التعليم والبحث العلمي والإنتاجية؛ فبحسب ما أورد الدكتور محمد متولي غنيمة، في كتابه «تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر»، ويوضحه الشكل (١) الوارد في ص ١٠٥ من الكتاب، فإن «العلاقة بين تمويل التعليم والبحث العلمي والإنتاجية والناتج الإجمالي مترابطة، فكلما ضعف تمويل التعليم والبحث العلمي تدهورت الإنتاجية والناتج الإجمالي».



الشكل (١)

ولا تقف الأمور عند التشريعات والقوانين المربكة للعلماء والمفكرين والمبدعين، والبيروقراطية والتضييق على الحريات وإحساسهم بالغبن في بلدانهم، بل تعدتها إلى زعزعة الاستقرار والأمن، سيما بعد ما شهدته المنطقة العربية من ثورات واضطرابات بسبب «الربيع العربي»، إذ من البديهي أن الإبداع والتطوير يحتاجان إلى الاستقرار الذي «يؤدي إلى التطور الحضاري والبناء. أما عدم الاستقرار، فيفضي للتخلف الحضاري والتخريب».[١]

كما أن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والإشكاليات التي تصاحب بعض تجارب الديمقراطية العربية، تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً.[٢]

ومن المعيقات ما يرتبط بالمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي في الدول العربية التي ما تزال- رغم تناميها في العقد الأخير- غير قادرة على الإنتاج في ظل غياب سياسة علمية واضحة، تحدّد أهدافاً واقعية وعمليّة ومجدية للبحث العلمي، تصبّ في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وفي تأسيس قاعدة علمية تقانية قوميّة مستقلّة، لا تخضع لابتزاز القوى والشركات الدولية، ولا تتأثر بالمتغيرات السياسيّة الإقليمية والعالمية.[٣]

كما تسود المراكز البحثية العربية أجواء من التخبط؛ حيث القوانين البيروقراطية، والافتقار للتراكم والتقدّم، والشعور بعدم الجدوى، وعدم توافر المناخ الملائم للعمل البحثي، ناهيك عن «ضعف» المجتمع العلمي والتقاني وأحياناً «عزلته» عن النشاط الوطني و«ضعف» مراكز المعلومات العلمية، وخدمات التوثيق والمكتبات، وقلّة الحوافز، والتبعية العلمية والتقانية للخارج، وضعف البُنيات الأساسيّة.[٤]

وعودة لتقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤: الشباب وتوطين المعرفة، فإن بيانات منظمة اليونسكو تشير إلى أن متوسط أعداد الباحثين المتفرغين لكل مليون من السكان في

١- نزار قنوع، غسان إبراهيم جمال العص، «البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا»، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧)، العدد (٤) ٢٠٠٥

٢- خضير عباس النداوي، «هجرة العقول العربية»، منشور إلكترونياً في موقع أنفاس، ٢٠٠٧

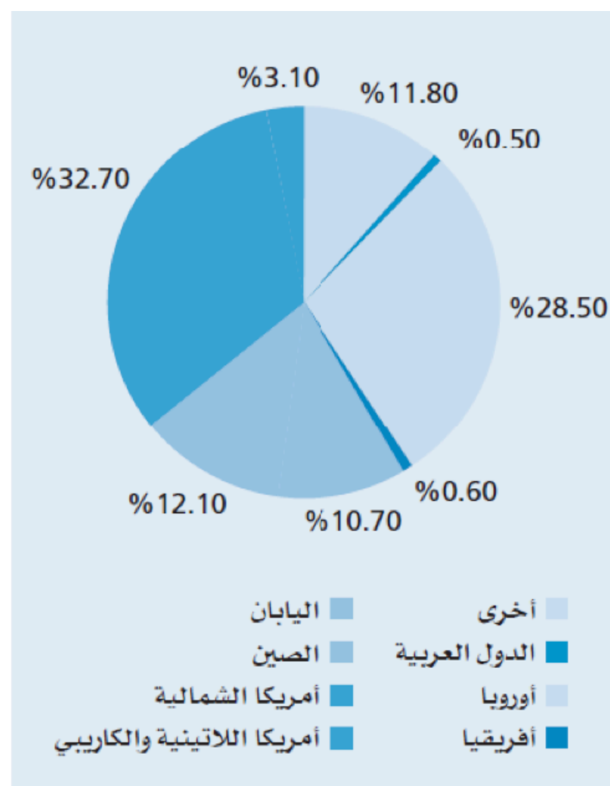
٣- خلف محمد البراد، «الأمن القومي العربي والتحدّي العلمي –التقني»، منشور إلكترونياً في موقع سياسة، للاطلاع على الرابط http: //www.politics-ar.com/ar/ html.٣٠٣٦/index.php/permalink

٤- المصدر نفسه.

الـدول العربيـة لا يزيـد عـلى ٣٧٣ باحثـاً، في حـين أن المتوسـط عـلى المسـتوى العالمـي يبلـغ ١٠٨١ باحثـاً، ويصـل في الـدول الناميـة إلى أكـثر مـن ٥٠٠ باحـث لـكل مليـون مـن السـكان.

كـما أن ظـروف العمـل في المؤسسـات البحثيـة القائمـة في الـدول العربيـة، وفـق التقريـر، لا تسـاعد العلماء عـلى تحقيـق مسـتويات علمية متقدمـة في مجـالات الإنتـاج المعـرفي والابتـكارات التقنيـة.

وفيمـا يتعلـق بإنتـاج الـدول العربيـة مـن أوراق الأبحـاث المنشـورة، تشـير الدراسـات، بحسـب تقريـر المعرفـة، إلى أنهـا «متواضعـة» بالمقارنـة مـع غيرهـا مـن دول العالـم المختلفـة، فوفـق تقريـر منظمـة اليونسـكو ٢٠١٠، فـإن متوسـط إنتـاج الـدول العربيـة مـن البحـوث لـكل مليـون مـن السـكان يبلـغ ٤١ بحثـاً فقـط، مقارنـة بمتوسـط عالمـي قيمتـه ١٤٧ بحثـاً، كـما أن الإحصـاءات العلميـة تشـير إلى أن الإنتـاج العلمـي للـدول العربيـة، مـا يـزال قليـلاً ولا تشـكل نسـبة البحـوث المنشـورة سـوى ٠،٨ ٪ مـن المتوسـط العالمـي.



ويظهـر الشـكل (٢) نصيـب الـدول العربيـة مـن الباحثـين مقارنـة بـدول العالـم المختلفـة (٢٠٠٩).[٥]

وبالنسـبة إلى بـراءات الاخـتراع في الـدول العربيـة، فقـد بلـغ مجمـوع المسـجلة منهـا في ١٨ دولـة عربيـة منـذ العـام ١٩٦٣ حـتى العـام ٢٠١٣، ١٨٢١ بـراءة اخـتراع، وفـق مـا ذكـر تقريـر المعرفـة، وهـذا الرقـم أقـل مـن مجمـوع دولـة واحـدة مثـل ماليزيـا.

ويظهـر الجـدول التـالي بـراءات الاخـتراع المسـجلة لـدى المنظمـة الأمريكيـة لـبراءات الاخـتراع والعلامـات التجاريـة للـدول العربيـة والـدول المقاربـة.[٦]

الدول	براءات الاختراع (2013)	براءات الاختراع (1963 إلى 2013)
السعودية	237	858
الكويت	84	272
مصر	34	212
الإمارات	18	120
لبنان	7	101
المغرب	1	78
تونس	4	37
الأردن	6	36
سوريا	0	22
عمان	3	18
قطر	7	18
الجزائر	0	14
العراق	0	10
البحرين	2	8
السودان	0	7
ليبيا	0	4
اليمن	0	3
موريتانيا	0	3
مجموع الدول العربية*	403	1821
ماليزيا	214	1892
فنلندا	1221	19513
جمهورية كوريا	14548	118443
ألمانيا	15498	375692
اليونان	65	815
تركيا	74	417
الفلبين	27	509

ومـن المعيقـات الـتي تـؤدي إلى إخفـاق السياسـة البحثيـة العربيـة ضعـف القـدرة عـلى تسـويق نتائـج البحـوث، وعـدم توجيـه البحـوث إلى المجـالات التطبيقيـة، فضـلا عـن عـدم

٥- المصدر akoum and renda ٢٠١٣ وفق ما أورده تقرير المعرفة العربي ٢٠١٤

٦- المصدر u.s patent and trademark office ٢٠١٤ وفق إحصائيات تقرير المعرفة العربي ٢٠١٤. ويمكن الاطلاع على التقرير على الرابط: http: //www.arabstates.undp. org/content/dam/rbas/report/UAE_KR٢٠١٤_Full_Arb.pdf



كلما ضعف تمويل
التعليم والبحث العلمي
تدهورت الإنتاجية والناتج
الإجمالي

إن ظروف العمل في المؤسسات البحثية القائمة في الدول العربية، لا تساعد العلماء على تحقيق مستويات علمية متقدمة في مجالات الإنتاج المعرفي والابتكارات التقنية



تشجيع الابتكار والاختراع. وضعف اهتمام القطاع الخاص وعدم إسهامه في تطوير البحث العلمي، إذ لم تتجاوز نسبة إسهام القطاع الخاص في العالم العربي ١٠٪ من إجمالي الإنفاق الكلي على أنشطة البحث والتطوير مقارنة بـ ٨٠٪ في اليابان ونحو ٧٠٪ في ألمانيا ونحو ٥٠٪ في الولايات المتحدة وبقية الدول الصناعية.[٧]

يتمثل تحدٍّ آخر في «رخاوة» القوانين غير الرادعة للتصدي لظاهرة السرقات العلمية، سيّما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ورغم أنها ظاهرة قديمة وتنتشر في دول العالم، إلا أنها تتزايد ما يدعو إلى ضرورة دق ناقوس الخطر، لمسألة لا تؤثر في المردود المادي للبحث العلمي فحسب، بل في الناحية الأخلاقية، إذ تسهم في تغيير منظومة القيم والأخلاق لدى جيل يتربى على أيدي أكاديميين وباحثين حصلوا على شهاداتهم وأنجزوا أبحاثاً بالسرقة، وأولئك الذين يستغلون طلابهم لإنجاز أبحاث عنهم.

وفي هذا السياق، تطالعنا الصحف ووسائل الإعلام بشكل دوري بأخبار هنا وهناك تكشف عن أعضاء تدريس سرقوا أبحاثاً، أو حصلوا على شهاداتهم بالتزوير، وعلى سبيل المثال لا حصر، فقد كشف عميد البحث العلمي في جامعة الملك سعود في الرياض الدكتور رشود الخريف عن طي قيد أعضاء من هيئة التدريس بالجامعات السعودية، لارتكابهم سرقات علمية من بحوث قد نشرت بواسطة باحثين من داخل المملكة وخارجها.[٨]

وكان الخريف أكد لصحيفة «الحياة» على هامش جلسات المنتدى الرابع للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، أن اكتشاف السرقات العلمية يأتي عبر اجتهاد من أساتذة الجامعات، ولا يمكن كشف تلك السرقات عبر تعريض البحث إلى برامج الكشف الموجودة على مواقع الإنترنت؛ لأنها لا تدعم الأبحاث باللغة العربية.

وتحدث عن الوسائل التي يتم فيها تجريم البحث وسحبه من الجامعة، والتي شملت تعيين لجان أولية للتحقيق في الأمر، وعند وجود شبهة لسرقة البحث يتم تكوين لجنة لدراسة قضايا الحالات، يلي ذلك لجنة عليا بدورها ترفع ما تتصل إليه إلى مدير الجامعة الذي يعين محققاً، وأخيراً لجنة التأديب التي تشرّع نوع العقوبة المناسبة لنوع السرقة العلمية.

أما الترجمة، فتلك عقبة أخرى تصب في قلة المحتوى العربي علمياً، فبحسب ما أفادت منظمة اليونسكو تأتي اللغة العربية في المرتبة التاسعة والعشرين في قائمة اللغات التي يُترجم إليها. كما تخلو قائمة أكثر من ٥٠ دولة من حيث عدد الكتب المترجمة من أية دولة عربية، باستثناء مصر التي تحتل المرتبة ٤٩ بعد دول صغيرة، مثل أستونيا وليتوانيا.

يفرض هذا الواقع أن يكون هنالك اهتمام رسمي بهذا القطاع من خلال سن التشريعات الناظمة للبحث العلمي وزيادة الإنفاق عليه، وضمان مناخ وبيئة علمية وحريات فكرية وأجواء تحث على البحث والإبداع، والعمل وفق خطط واستراتيجيات وطنية يشترك فيها القطاع العام مع الخاص ومأسسة البحث العلمي، وتقريب المسافة بين النظري والتطبيقي للنهوض به وتحريك عجلة التنمية، وهذا لن يكون إلا بوجود إرادة سياسية حقيقية وجادة تسعى للعمل الجماعي، لنحاول اللحاق بركب الدول المتقدمة، ونسهم في بناء مجتمع معرفي تقني منتج لا مستهلك.

ويناقش باحثون عرب جل المحاور الآنفة في ملف مجلة «ذوات»، والذي يعالج البحث العلمي في العالم العربي، حيث يتناول الأكاديمي والباحث المغربي د. فريد أمعضشو مشكلات البحث العلمي وإمكانات إسهامه في التنمية الشاملة، في حين يشخص الباحث وأستاذ الفيزياء الأردني الدكتور همام غَصيب «داء» البحث العلميّ في الوطن العربيّ، محاولاً وصف «الدواء من منظر عملي»، ويركز الأكاديمي والباحث الجزائري الدكتور العربي بوعمامة على واقع البحث العلمي في الوطن العربي رهانات وتطلعات، وتحدث عن الآفاق المستقبلية للتعاون العربي في مجال البحث العلمي.

أما الأكاديمي والباحث المصري الدكتور عماد عبداللطف، فيميط اللثام عن التحديات التي تواجه الدراسات الإنسانية في العالم العربي، وأهمها السرقات والترجمة، في حين يقدم الكاتب والباحث السوري نبيل علي صالح مقاربة حول البحث العلمي العربي عبر أرقام ومعطيات ومقارنات.

في حين يدعو الباحث الأردني في الفكر والأدب والفلسفة والدراسات الدينيّة الدكتور نارت محمد خير قاخون في حوار الملف إلى محاربة «أركان الفساد الحاضرة بقوة في الحياة العلمية»، وسبل إنقاذها والنهوض بها.

٧- محمد أبو طه، «إحصائيات مختصرة حول واقع البحث العلمي في العالم العربي»، منشور على الانترنت، ٢٠٠٨

٨- http: //www.alhayat.com/Articles/٩٠٢٠٩٨٣/٪D٪٨A٪٧D٪٨٤٪٩D٪٨AE٪D٪٨B٪١D٨٪٩A٪D٪-٨١٪٩D٪٨٤٪٩D٪-٨٠٪٩D٪٨A٪٧D٪٨٤٪٩D٪٨AD٪D٨٪٩A٪D٪٨A٪٧D٪٨A٪---٩D٪٨B٪٧D٨٪٩A-٪D٪٨٢٪٩D٨٪٩A٪D٪٨AF-٪D٪٨A٪٣D٪٨٣٪٩D٪٨A٪٧D٪٨AF٪D٨٪٩A٪D٪٨٥٪٩D٨٪٩A٪D٨٪٩A٪D-٨٦٪٩٪D٪٨A٪٨D٪٨B٪٣D٪٨A٪٨D٪٨A٪--٨D٪٨A٪٧D٪٨٤٪٩D٪٨B٪٣D٪٨B٪١D٪٨٢٪٩D٪٨A٪٧D٪٨AA-٪D٪٨A٪٧D٪٨٤٪٩D٪٨B٪٩D٪٨٤٪٩D٪٨٥٪٩D٨٪٩A٪D٪٨A-٩

لا يختلف اثنان اليومَ حول أهمية البحث العلمي في المجتمع، ولا حول مِحْوريّة دوره في تحقيق التنمية والرخاء والرّفاه الاجتماعي، وفي تبوء الأمم والبلدان، التي تهتمّ به، وتشجّع عليه، مراتبَ الصّدارة عالميا. ولكنّ المتتبِّعين العارفين بخارطة البحث العلمي في عالم اليوم يسجّلون وجود هوة سحيقة بين كياناته سِمتُها الأساسُ تفوّقٌ صارخ لدول الشمال، مقابلَ تراجع الدول المتخلفة في سلم البحث والتطوير والتجديد العلمي، وبخاصّة تلك المنتمية إلى العالم العربي، ومَرَدُّ ذلك إلى عدة أسباب سيأتي تفصيل الكلام عنها لاحقاً. ويكرّس هذا الوضع اللامتكافئ استمرار تبعية الضعيف للقويّ، مع ما يستتبعه ذلك من تبعات قاسية على شتى الصُّعُد.

إن البحث العلمي العربي، الذي وصفه أحد الدارسين بـ «الضرورة المهملة»، يغيب - أو يكاد - عن ساحة المنافسة الدَّوليّة في مجال البحث والإبداع والتطوير العلمي؛ إذ إنّ الدول المتقدمة تستحوذ على ٩٨٪ من نسبة هذا البحث، ويستحوذ على المتبقى منها (٢٪) البحثُ في بلدان الهند والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا[١]. ويُطرَح مشكل الإنفاق والتمويل في هذا الإطار، بوصفه أبرز معوقات البحث العلمي العربي، وأهمّ

١- علي محسن حميد: «البحث العلمي العربي: الضرورة المهملة»، مجلة «شؤون عربية»، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ع.١٣٤، صيف ٢٠٠٨

البحث العلمي العربي: مشكلاته وإمكانات إسهامه في التنمية الشاملة



بقلم: د. فريد أمعضشو
أكاديمي وباحث مغربي



إن إنفاق العرب على
أنشطة البحث العلمي
والابتكار لا يكاد يتجاوز
الـ ١٪ من الناتج الداخلي
العامّ



لا يشكل البحث العلمي أولوية لدى العرب اليوم، بل يُنْظَر إليه بوصفه أمراً ثانوياً، ولا تُخصَّصُ له الاعتمادات المالية الكافية

أسباب تخلفه وضعفه. فخارج أوربا وأمريكا الشمالية، نجد دولةً آسيوية، كانت قبل عقود مصنّفة ضمن العالم النامي، وهي الصين، تَصْرِفُ اليومَ على البحث العلمي والتطوير أزيد من ١٥٥ مليار دولار؛ أي ما يعادل أكثر من ٣٥ ضِعْفاً لِما يرْصده العالم العربي برمّته، من اعتمادات مالية، لهذين المجالين الحيويّيْن. وعموماً، فإن تقاريرَ عدّة تسجّل أن إنفاق العرب على أنشطة البحث العلمي والابتكار لا يكاد يتجاوز الـ١٪ من الناتج الداخلي العامّ، رغم يقينهم بأن البحث والعلم هما المَدْخلان الضروريان لأي إقلاع أو تنمية! وينعكس ضعف هذا الإنفاق مباشرةً على الإنتاج العلمي في الوطن العربي، كمّاً وكيفاً؛ هذا الإنتاج الذي لا يمكن - بأي حال - مقارنته بما هو متحقِّق في الدول الغربية المتقدمة؛ لذا، نكتفي بمقارنته بِكيانات قُطْريّة أخرى غير بعيدة عن العالم العربي جغرافيّاً؛ إذ يذكر أحدُهم أن الإنتاج العلمي العربي بكامله، اليوم، يبلغ ٧٢٪ فقط من الإنتاج العلمي للإسرائيليّين! وتضاعف هذا الإنتاج في إيران، خلال العقد الأخير، بعشر مرّات تقريباً مقارنةً مع الإنتاج العلمي العربي[٢] الذي كانت وتيرة تطوره بطيئة جداً، وتنافسيته محدودة جداً كذلك. وذكرت دراسة أخرى أن العرب أنتجوا، خلال سنة ٢٠٠٩، حوالي ٦٠٠ عنوان/ إصدار، في الوقت الذي صدر في هولندا، وهي بلد صغيرة مساحةً وساكنةً، خلال السنة نفسها، حوالي ٤٣ ألفَ عنوان[٣]...

ولا شك في أن عواملَ كثيرةً تقبع وراء هذا الوضع الذي عليه بحثنا العلمي الآن، سنحاول في هذه الورقة الإلمام بجملة وافرة منها، وإبراز تجليات أزمة البحث العلمي في جامعاتنا ومراكزنا البحثية. وقبل ذلك، سنحدد مفهوم «البحث العلمي» (La recherche scientifique)، وعلاقته بالتنمية والنهوض والرقي المجتمعي والاقتصادي. على أنْ نختم هذه الورقة بوَقفة مُقتضَبَة لبيان الدور المحتمَل للبحث العلمي العربي في نقل مجتمعاتنا من طور الاستهلاك، واجترار الجاهز الناجز، إلى طور الإنتاجية والفعالية والتنافسيّة في سوق البحث العلمي الدولية.

علاقة البحث العلمي بالتنمية والنهضة

لعل المدخل الحاسم لتحقيق التنمية المتمحْورة حول الرأسمال البشريّ، ولبلوغ درجة عُليا من التقدم والرقيّ الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي، ولتشييد صَرْح مجتمع المعرفة والمعلومات على الصعيد العربي، هو الاهتمام الحقيقيّ بالبحث العلمي والابتكار، ومكانه الطبيعي الجامعاتُ ومراكز الدراسات والأبحاث، وتطويرُ قطاع التعليم والتكوين بدءاً من مستوياته الدّنيا، وفي جميع المسالك والشعب والاختصاصات.

وتزداد الحاجة إلى هذا الاهتمام في المجال الصناعي والاقتصادي؛ لكون الاقتصاد عصبَ المجتمعات الحديثة، وسرَّ تفوّقها. فاقتصاد المجتمع يتطور، ويحقق فائض إنتاج وجودة، ويغزو الأسواق العالمية، حين يرْفده البحث العلمي بأفكار وتصوّرات واجتهادات نوعية مائزة تُترجَم، عملياً، في شكل منتَجات ذات تنافسيّة دَوْلية. وبهذا يُسْهم البحث العلمي في أداء جزء كبير من رسالته، ويقود، حتماً، إلى رفاه المجتمع واستقراره وتسيُّده في محيطَيْه الإقليمي والعالمي. يقول الباحث الفِلَسطيني فؤاد العاجز: «إن دور الجامعات وأجهزة البحث العلمي في خدمة الصناعة، وفي خدمة قضايا التنمية، إنما يعكس بوضوح صِدْقها واهتمامها بأداء رسالتها في خدمة المجتمع، ومعايشة قضاياه الرئيسة. وإنّ الجامعة ومراكز البحث العلمي جزء من هذا المجتمع، ولها دور إيجابيّ في أية دولة؛ حيث يقع عليها واجب التنوير، وواجب التقدم. ولا يمكن للجامعة أن تقف بمعزل عن المجتمع ولا عن الإنتاج ولا عن الصناعة، ولا يمكن للصناعة أن تستغنيَ عن البحث العلمي في الجامعة أو في مراكز البحوث. وبالتعامل الوَثيق بين تلك الجهات، نستطيع أن نحقق التقدم والرخاء.»[٤]

إن البحث العلمي مَعْنيٌّ بتقديم حلول لمشكلات القطاع الصناعي، وما يعترض طريق المسلسل التنمويّ من عقبات وإكراهات؛ الأمرُ الذي يَفرض استمرارية التعالق والترابط الوطيد بينهما، ليكون الباحثون دائمِي الاستعداد للعمل على تذليل صِعاب الاقتصاد، وعلى ضمان التقدم بخُطى ثابتة نحو تحقيق التنمية الشاملة والمُسْتدامة في المَضامير كلِّها (اقتصادية، تقنية، علمية، اجتماعية...).

ويبدو أنّ من أبرز الإشكالات التي تُطرح في هذا الصدد، على المستوى العربي، تباعُد الشقة بين النظري والتطبيقي، وصعوبة تحويل الأبحاث العلمية

٢- إدريس لكريني: البحث العلمي ورهانات التنمية في المنطقة العربية، منشور إلكترونيا في موقع «أسبار» (www.asbar.com)...

٣- مفيد الزيدي: البحث العلمي العربي وتحديات الألفية الثالثة، مجلة «المنهل»، جُدّة، ع.٦٣١، مج.٧٤، يوليو/ أغسطس ٢٠١٢، ١٢٩

٤- فؤاد علي العاجز: البحوث العلمية وتنمية المجتمع بين الركود والفعالية، بحث شارك به صاحبُه في مؤتمر «دور الجامعات في التنمية»، الذي نظّمته جامعة الأقصى بغَزَّة، أوائلَ ماي ٢٠٠٤. (متاح على الشابكة بصيغة WORD)

المُنجَزة في الجامعات ومراكز البحث إلى مُنتَجات استثمارية وإلى تطبيقات عملية تنعكس إيجاباً، بصفة مباشرة، على التنمية والنهوض في شتى المجالات؛ وهذا ما سجّله سابقاً تقرير التنمية البشرية العربية الصادر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٣)، ودراسات أخرى عدّة. إن هذا الوضع يفرض علينا، بإلحاح شديد، «أنْ نقوم بتعديل دفة البحث العلمي باتجاه أبحاث تطبيقية تخدم خطط التنمية في المجتمع، مع ضرورة الاهتمام والتركيز على عنصر الجودة في إنجاز هذه الأبحاث لتُضاهي، في مستواها، أبحاث العالم المتقدّم».[٥]

البحث العلمي في الوطن العربي: مشكلاته ومعيقاته

لعل ما يمكن أنْ نصف به واقع البحث العلمي في العالم العربي، عموماً، أنه مُؤسِف حقا، وأنه مُخيِّب للآمال، وأنه يفتقد إلى النجاعة والقوة المطلوبتين، ليكون في مستوى مواجهة التحدّيات، وكسْب الرِّهانات، فهو لا يشكل أولوية لدى العرب اليوم، بل يُنْظَر إليه بوصفه أمراً ثانوياً، ولا تُخصَّصُ له الاعتمادات المالية الكافية، ولا توفَّر للمشتغلين به بنيات البحث الضرورية، ولا تُستغَلّ نتائجه، وإنْ قلّت، استغلالاً مُعَقْلَناً فعّالاً... ولا يجب إنكار التطور الطفيف الذي عَرَفه هذا البحث على امتداد العقود الماضية في المنطقة العربية؛ حيث تكشف الإحصاءات والتقارير المُنجَزة حول البحث العلمي العربي أن مردود هذا الأخير ازداد نسبياً ما بين ١٩٦٧ و١٩٩٥ وما بعدها، وبلغ إجمالي إنتاج هذا البحث حوالي ستة آلاف بحثٍ عامَ ١٩٩٥ في أكثر من ١٧٥ جامعة عربية[٦]. ولكنّ ذلك، يظل ضعيفاً جدّا إذا ما قُورن بما لدى الغرب في أوربا وأمريكا، وفي بلدان متقدمة أخرى؛ كاليابان.

ويعدّ مؤشر عدد المشتغلين بحقل البحث العلمي، بالنسبة إلى عدد السكان، من المعايير الأساسية المعتمَدَة دَوْلياً في تصنيف الدول في سلم البحث العلمي. فإذا كانت أعداد هؤلاء الباحثين والعلماء في الدول المتقدمة كبيرة (بلغت ٩٥٣٣ عاملاً في البحث العلمي، بالنسبة إلى كل مليون نسمة، في أمريكا الشمالية، و٢٢٠٦ في أوربا؛ حسب إحصاءٍ صدَرَ عام ١٩٩٠)، إلا أنها ضعيفة جداً في البلدان العالَمْثَالِثِيّة عامة، ومن بينها البلدان العربية؛ إذ بلغ عدد المشتغلين بالبحث العلمي، عربياً، حسب تقارير أممية، حوالي ٣٦٣ عاملاً لكل مليون نسمة عام ١٩٩٠، بعدما كان الرقم لا يتعدى ١٢٤ عاملاً عام ١٩٧٠، وهو ما يشكل نسبة ١،٤٧٪ من إجمالي عدد العلماء والمهندسين المشتغلين بالبحث العلمي على مستوى العالَم كله[٧]. وأشارت إحْصاءاتٌ سابقة إلى أن مجموع الباحثين في الوطن العربي يقل عن ١٦ ألف باحث، وفي إحصاءات أخرى صدرت عن جامعة الدول العربية، عام ٢٠٠٦، أنه يقابل كل مليون عربي ٣١٨ عاملاً في مضمار البحث العلمي!

إن أبرز سبب يُفسَّر به هذا الضعف المَهول في أعداد الباحثين على الصعيد العربي هو نقص الإنفاق عليهم، وعلى البحث العلمي عموماً. ذلك بأن ما ترصده الدول العربية من مخصَّصات مالية لهذا البحث، لا يصل إلى النسبة المتوسِّطة المتعارَف عليها دولياً في هذا النطاق، والتي تحدِّد ما إذا كان إنفاق أي بلد على البحث العلمي مُجْدياً أو غير مُجْدٍ، وقد حُدِّدت هذه النسبة في ١٪ من الناتج الإجمالي. بمعنى أن الإنفاق على هذا البحث، في أي بلد، يكون مُجْدياً إذا بلغ هذه النسبة كحدّ أدنى، وإذا لم يصلها فإن إنفاقه، في هذا الصدد، يعد غير ذي جدوى. ولم تستطع أية دولة عربية بلوغ نصف هذه النسبة لسنوات طوال، وربما كانت تونس استثناءً سنة ٢٠٠٧؛ حيث تجاوز إنفاقها على أنشطة البحث العلمي والتطوير عامَئذٍ عتبة ١٪ من ناتجها المحلي الإجمالي[٨]. وتُجْمِع التقارير والإحصاءات على أن ما ينفقه العالم العربي على أنشطة البحث العلمي يظل دون المستوى المطلوب، ولا يبشّر بمُخْرَجات قوية ذات تنافسية، ولا يؤهّل لِلَعِبِ أدوار ريادية، ولا لأنْ يكون طرفاً فاعلاً في اتخاذ القرار العلمي الحاسم عالمياً! فقد كشفتْ إحصاءات اليونيسكو عام ٢٠٠٤ أن الإنفاق العربي على البحث العلمي لم يتجاوزْ ١،٧ مليار دولار، بما نسبته ٠،٣٪ من الناتج القومي. وأشار تقرير اليونيسكو عن العلوم عام ٢٠١٠ إلى أن الدول العربية هي الأقلّ إنفاقاً على البحث العلمي والتطوير في العالم. وحين نحاول مقارنة هذه النسبة بتلك المتحقِّقة في الدول المتقدمة يتبيّن، بالملموس، أنْ لا مجالَ لإجراء مثل هذه المقارنة

٥- بشير معمر أبو راوي: دور البحث العلمي في التقدم والتنمية، بحث مُشارَك به في مؤتمر عربي حول «التعليم العالي وسوق العمل». (متاح على الشابكة بصيغة PDF)

٦- دليل البحث التربوي، إصدار: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠١١، ص ص ١٦- ١٧

٧- نفسه، ص ١٧

٨- مصطفى عبد العظيم الطبيب: ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي (دراسة تحليلية – ميدانية)، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، صنعاء، مج.٦، ع.١٣، ٢٠١٣، ص ١٠١



إن لتبايُن حجم الإنفاق
على أنشطة البحث
العلمي والتطوير، بين
العالَميْن المتقدم
والمتخلف، انعكاسات
مباشرةً على واقع هذا
البحث داخلهما، كمّا
وكيفاً



يستلزم هذا الواقع
هَبَّة قوية، ونهضة
جادّة أساسُها الإخلاص،
والوعي بالمسؤولية
التاريخية، والعمل
الدؤوب، وغايتُها الخروج
من بُوتَقة التخلف،
والتدافع الحضاري

إطلاقاً! ففي المتوسط، «ينفق العالم حوالي ٢،١٪ من إجمالي دخْله الوطني على مجالات البحث العلمي؛ أي ما يساوي ٥٣٦ بليون دولار، ويعمل في مؤسسات البحث العلمي في العالم ما يقارب ٣،٤٩ مليون باحث؛ أي بمعدل ١،٣ باحث لكل ألفٍ من القُوى العاملة. وقد قُدِّر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوربي بما يقارب ٤١٧ بليون دولار، وهو ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي بأسْرِه على البحث العلمي، وتنفق الولايات المتحدة سنوياً على البحث العلمي أكثر من ١٦٨ بليون دولار؛ أي حوالي ٣٢٪ من إجمالي ما ينفقه العالم كلِّه. وتليها اليابان، التي تنفق حوالي ١٣٠ بليون دولار على ذلك البحث، ثم ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وكندا. أما الدول العربية، فقد أنفقت مجتمعةً، في السنوات الأخيرة، حوالي ٥٣٥ مليون دولار فقط (الإمارات العربية المتحدة: ٠،٦٪ - الأردن: ٠،٣٪ - مصر: ٠،٢٪ - سوريا: ٠،٢٪...)»[٩]. وإذا رجعْنا بضعة عقود قليلة إلى الوراء، نجد أن الولايات المتحدة قد أنفقت، خلال الثمانينيات، أزيد من ٤٠ بليون دولار على البحث العلمي، على حين لم يتعدَّ الإنفاق العربي على هذا الأخير سقف المائتَيْ مليون دولار. ولم يتجاوز هذا الإنفاقُ، حسب معطيات حديثة نسبياً، أربعة دولارات للفرد سنوياً، على حين وصل في اليابان - مثلاً - إلى ١٩٠ دولارا، وفي ألمانيا إلى ٢٣٠. وينمّ حجم الميزانية التي تخصصها الجامعات العربية لأنشطة البحث والتطوير والتجديد عن ضعفها وهزالتها؛ فهي ترصد لهذه الأنشطة ما لا يتجاوز، في أحسن الأحوال، عتبة ١٪ أو أكثر من ذلك بقليل، هذا في الوقت الذي تخصص جامعات الولايات المتحدة لها ما يفوق الـ ٤٠٪ من ميزانيتها العامة، وقِسْ على ذلك جامعات عالمية أخرى كثيرة في بريطانيا وألمانيا وإسرائيل وغيرها. وقبل الانتقال إلى تناول نقط أخرى في هذا المقال، فلْنَقِفْ وقفة سريعة عند واقع البحث العلمي في هذا الكِيان الأخير. فقد بلغ حجم ما أنفقته إسرائيل على التعليم، سنة ١٩٩٩، أزيد من ٦،٥٪ من ناتجها الإجمالي، متفوّقةً في ذلك على الولايات المتحدة نفسها التي خصصت للتعليم، في السنة عيْنِها، حوالي ٥،٣٪ من إنفاقها. وبلغت نسبة العلماء والمهندسين والتقنيين في إسرائيل ٧٦ لكل ١٠ آلاف نسمة، سنة ٢٠٠٠، ويُعْزى اهتمام الكيان الإسرائيلي بهذه الفئة المتنوِّرة من المجتمع إلى إيمانه بقيمة العلم والعلماء في صنع التقدم والتنمية، وضمان التفوق والهيمنة؛ ولهذا، بادر إلى توفير ما تحتاجه من بنيات بحْثيّة، وظروف عمل مُواتية؛ فأنشأ سنة ١٩٤٩ معهد الجيولوجيا، وسنةَ ١٩٥٠ المعمل الوطني للفيزياء، وعدداً مهمّاً من المعاهد والمراكز العلمية في مجالات الإلكترونيك والتقنيات الدقيقة والتكنولوجيا المتقدمة وتطوير السلاح وغيرها. وقد بلغت ميزانية معهد وايزمان للعلوم (Weizmann Institute of Science) السنوية وحْدَه ١،٢ مليار دولار، في الوقت الذي لم تتجاوز ميزانيات جميع الجامعات والمعاهد العليا المنتشرة على صعيد العالم العربي كله ٨٠٠ مليون دولار! وإذا كانت الدولُ العربية رُمَّتُها لم يتجاوز إنفاقها على البحث العلمي، كما قلنا، نسبة ٠،٥٪ من ناتجها القومي، فإن إسرائيل أنفقت على المجال نفسه حوالي ٢،٧٪، مُقترِبةً بذلك من نسبة إنفاق الولايات المتحدة على هذا البحث (٢،٩٪)، وكذا اليابان (٣٪)[١٠].

إن لتبايُن حجم الإنفاق على أنشطة البحث العلمي والتطوير، بين العالَميْن المتقدم والمتخلف، انعكاساتٍ مباشرةً على واقع هذا البحث داخلهما، كمّا وكيفاً. فإنتاجية الباحث في الدول المتقدمة مرتفعة؛ إذ تقدَّر بمعدل ١،٥ بحث للباحث في المتوسط، مقابلَ ٠،٢ بحث للباحث سنوياً في العالم العربي (١٠٪ من المتوقَّع فقط). ونُشرت في الأعوام الأخيرة أزيد من ٣٠٥ ملايين ورقة بحث علمية في جميع أنحاء المعمورة - أقصد تلك المنشورة في مجلات علمية عالمية محكّمة ومصنفة يَجْري الاقتباس منها كثيراً - كان نصيب الباحثين العرب منها أقلّ من ١٪، على حين استحوذ الباحثون الأمريكان على ٣٤٪ من المنشور فيها. وكشفت دراسة أخرى، أن مجموع البحوث العلمية التي تُجْريها جامعة هارفارد (Harvard) وَحْدَها يساوي مجموع البحوث المُجْراة على صعيد جامعات العالم العربي ومعاهده ومراكزه البحثية برمتها!

ومن الناحية الكيفية، نجد أن أبحاث علماء الدول المتقدمة ودارسيها تمتاز بكثير من الجِدّة والإبداع والأصالة، وتربط النظري بالتطبيقي والعَمَلي، وتسعى إلى تقديم إجابات، قابلة للأجْرأة والتنفيذ، لكثيرٍ من إشكالات الواقع والمقاولات وغيرها. ولهذا، نجد تلك الدول تستحوذ على ٩٩٪ من براءات الاختراع عالمياً، وتتحكم في ٩٥٪ من التكنولوجيا العالمية المتطورة؛ مما يؤهّلها لحَصْد الجوائز الرفيعة دولياً (نوبل للعلوم تحديداً). وليس بمقدور باحِثِي الوطن العربي وعلمائه

٩- نفسه، ص، ص ١٠٤- ١٠٥، بتصرف.

١٠- عماد البرغوثي ومحمود أبو سمرة: مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة «الجامعة الإسلامية»، جامعة القدس، مج.١٥، ع.٢، يونيه ٢٠٠٧، ص ١١٣٧- ١١٣٩

فرض الذات والتنافس في مثل هذا الجوّ العلمي بكل موضوعية وتجرُّد؛ إذ إنهم سجّلوا ٢٤ اختراعاً فحسْبُ عام ١٩٩٧؛ أي بما معدّلُه اختراع واحد لكل عشرة ملايين نسمة، على حين نلفي الكِيان الإسرائيلي قد سجّل، في السنة نفسها، ٥٧٧ اختراعاً![11] ويرتفع كمُّ هذه الاختراعات في دول أخرى؛ من مثل ألمانيا الاتحادية التي بلغت نفقاتها على البحث والتطوير، عام ١٩٩٥، مثلاً، حوالي ٢،٣٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، ويبلغ الآن عدد المشتغِلين بهذا المجال فيها مئات الآلاف، الذين توفَّرُ لهم أمْثل شروط العمل، وشتى صنوف الدعم المادي والمعنوي... ولهذا لا نستغرب حصول العلماء الألمان على عشرات من جوائز نوبل في الفيزياء والكيمياء وتخصصات علمية ومعرفية أخرى عدة، على حين لم يحصلْ علماءُ العرب على أيّ جائزة نوبل في العلوم الدقيقة، اللهمّ إذا استثنينا تلك التي حازها المصريّ أحمد زويل، ذو الجنسية الأمريكية، عام ١٩٩٩، في الكيمياء، ولكنْ من داخل معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية. طبعاً ينضاف إليها، في مجال الأدب، تلك التي نالها مواطنه نجيب محفوظ (ت ٢٠٠٦م) سنة ١٩٨٨.

وفي الوقت الذي تنصبّ حوالي ٩٩٪ من بحوث الطلاب والباحثين اليابانيين، على مستوي الماجستير والدكتوراه، على تناول مشكلات حقيقية تعاني منها الوَحْدات الإنتاجية والمقاولات والشركات الصناعية، نجد أن القسم الأكبر من أبحاث طلاب الجامعات العربية يتجه إلى تناول موضوعات يغلب عليها المَيْسَم النظَري، بعيداً عن ملامسة هموم المجتمع، وبَحْث حلول لأزماته ومشكلاته في الاقتصاد والاجتماع والعلوم البحتة وغيرها، ثم إن جملةً منها يفتقد إلى الجدة والإبداع؛ فتأتي، غالباً، مجترّة لاجتهادات سابقة، دون أنْ تستطيع تقديم إضافات نوعية إلى صَرْح البحث العلمي... وهو وضْعٌ تقف وراءه، بلا شك، عوامل كثيرة؛ منها ما يتعلق بشخص الباحث نفسه، ومنها ما يتجاوزه... ولا ننسى أنّ نسبة مهمة من الأبحاث الجامعية، أو التي ينجزها جامعيون، في العالم العربي، يكون الهدف منها، أساساً، هو الحصول على ترقية أو تثبيت في منصب؛ فتكون قيمتها متأثرة وخاضعة لهذا المطلب. هذا في الوقت الذي تقل الحوافز وأشكال الدعم لهم، سواء من قِبَل المؤسسات التي ينتمون إليها أو من قبل غيرها؛ ولهذا نجد، أحياناً، بعض أولئك الباحثين لا يملك في رصيده العلمي سوى ما أعَدَّهُ - مُجْبَراً - من رسائل وأبحاث جامعية، وبضع مقالات منشورة، هنا وهناك، في منابر صِحافية غير محكّمة وغير مصنفة عالمياً، في أحسن الحالات!

دور البحث العلمي في نقل المجتمع العربي إلى طور الإنتاج والتنافس

تأكّد لنا ممّا ذكرنا، في موطن سابق، فاعلية البحث العلمي في الحياة بصفة عامة، ودوره الحاسم في النهضة والتنمية الاقتصادية وغيرها؛ مما جعله رهاناً استراتيجياً تسخو الدول المتقدمة في الإنفاق عليه وتمويله، بخلاف ما يعيشه هذا القطاع الحيوي لدينا، وفي العالم المتخلف عامّةً.

لقد دخل العالم العربي، منذ أمد بعيد، مرحلة غلب عليها التراجع والاستهلاك والاجترار، عمَّق أزمتَها ضعفُ البحث العلمي، ومحدودية أداء المنظومة التربوية والتعليمية في المدارس والجامعات؛ كما تواتر في عدة تقارير دولية وغير دولية، طالما صنّفت أداءَنا التعليمي، ومردود مؤسساتنا الجامعية والعُليا، في مراتب مُؤسِفة بالنسبة إلينا - نحن المنتمين إلى أمة «اقرأ» -؛ من قبيل تصنيف «التايمز» الشهير، وتصنيف جامعة «شنغهاي» لأفضل الجامعات على الصعيد العالمي.

إن هذا الواقع لا يُعْقل أن يظل مستمرّا في القرن الحادي والعشرين الذي يشهد ثورة تكنولوجية غير مسبوقة، ويعرف تسابُقاً عالمياً لأجل التسيُّد والسيطرة وفرْض الأنموذج الحضاريّ للمتغلّب... بل يستلزم هَبَّة قوية، ونهضة جادّة أساسُها الإخلاص، والوعي بالمسؤولية التاريخية، والعمل الدؤوب، وغايتُها الخروج من بُوتَقة التخلف، والتدافع الحضاري، ومزاحمة الدول المتقدمة على الريادة والقيادة والتأثير الدولي، وتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة، وإقامة مجتمع معرفةٍ قويّ جديرٍ بأنْ ينقلنا من ترديد الجاهز الذي لم يعد يساير إيقاع العصر ولا مُستجِدّاته الكثيرة، ومن مجتمع مهووس بالاستهلاك والاقتيات على مجهودات الآخَر، بعدما تصير مُتجاوَزَةً في العلوم الدقيقة والتكنولوجيا والآداب والفنون والفكر ونحو ذلك، إلى مجتمع منتِج وفاعل في محيطه، ذي كلمة مسموعة في الهيئات الأممية صانعة القرار العالمي، وفي المحافل الدولية والملتقيات القارّية. وبذلك وَحْدَه يضمن العالم العربي لنفسه موطئ قدم راسخاً بين الدول الكبرى، ويستعيد مجده وهيبته التي كانت له في الماضي، ويكون لرأيه حضور

١١- نفسه، ص ١١٤٠...



إن التنمية التي لا تنبني
على مقوّمات علمية،
تدعمها وتطوّرها، تظلّ،
في آخر المطاف، تنمية
هشّة مفتقِدَة لأيّ
أساس استراتيجيّ

أساس، ولمنتجاته الفكرية والاقتصادية وغيرها قوة تنافسية لا يمكن تجاهلها! ويملك العالم العربي والإسلامي ما يكفي من الخيرات والإمكانات، على اختلافها، لبلوغ تلك المكانة المأمولة، علاوة على ثروة بشرية شابّة وطموحة ومتحمِّسة كبيرة، تحتاج فقط إلى إيلائها مزيداً من الاعتناء والتشجيع والتحفيز، وإلى تمكينها من أدوات العمل في بيئة مناسبة تُعِينُ على البحث والتطوير العلميّيْن. ولا يمكن أن نُغفل، ها هنا، ضرورة الانفتاح الواعي على اجتهادات الآخرين، ممّنْ ينتمون إلى العالم المتقدم خصوصاً، والإفادة من نقط قوتها وتميّزها، والتمكن من اللغات الأجنبية العالمية التي بفضلها يحصل هذا الانفتاح وهذه الإفادة، وكذا من تكنولوجيا المعلومات والتواصل الجديدة التي يعدّ التحكم فيها مطلبا أساساً لنا في هذه اللحظة الحضارية الموسومة بـ «قرن التكنولوجيا والمعلوماتية». كما تدعو الحاجة، أكثر من أي وقتٍ مضى، إلى وقفة إعادة النظر في واقع البحث العلمي عندنا، في اتجاه الاهتمام الحقيقي به كمّاً وكيفاً؛ بتشجيع الباحثين، وتمكينهم من آليات البحث العلمي والتطوير والتجديد، واحتضان نتائج أبحاثهم، وتيسير سُبُل أجْرَأتها واستغلالها في المجالات الصناعية والاقتصادية والعلمية. ولِمَ لا يتم التفكير في أنْ تكون لنا وزارة خاصّة بالعلم والتكنولوجيا؛ كما هو الشأن في كوريا، يُعْهَد إليها بالاشتغال بهذه الأمور وغيرها ممّا يتوخى ترقية المجتمع العربي علميا وتكنولوجيا؟...

ويُثار دائماً، لدى تناول هذه النقطة، إشكالُ الإنفاق وضعف الاعتمادات المرصودة لمجال البحث العلمي والتطوير. فالمؤشّرات والدلائلُ تؤكد، كما بيّنّا، هذا الضعف غير المشجِّع على القيام بالبحث، وتوحي، منذ البدء، بقيمة مُخْرَجاته. ولكنه وضعٌ لا يجب أن يستمرّ، بل يلزم التفكير في مَخارجَ له، وفي حلول وإجراءات عملية لتجاوزه، عن طريق توفير موارد مالية كافية للبحث والتطوير. ويقترح أحدُهم حزْمةً من التدابير للتغلب على مشكل التمويل هذا؛ مِنْ مثل: تشجيع الوَقف والتبرُّعات الإحْسانية لتنمية البحث العلمي، وفرض ضرائب جديدة تُوجَّه للغرض نفسه على المؤسسات الاقتصادية والوحدات الإنتاجية، وتخصيص نسبة من دخل الجمارك للبحث والتطوير العلميّيْن، وإصدار طابع بريدي تُخَصَّص عائداته لتمويل البحث داخل الجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث المُعتَرَف بقيمة مجهودها العلمي. وينضاف إلى ذلك ما يمكن تحصيله من أموال وهِبات من منظمات وهيآت، بطريقة قانونية بطبيعة الحال، في إطار التعاون الدولي في المجالات العلمية[١٢].

أُنْهي ورقتي بتأكيد أمْرين؛ أولهما أنّ البحث العلمي العربي يعيش مشاكل بالجملة، وتعترضه معوقات متعددة ومتنوعة، وإنْ كانت الأصابع توجَّه، عادةً، إلى قضية التمويل ومحدودية الإنفاق عليه، من قِبَل الجهات الحكومية بالدرجة الأولى. وثانيهما أن لهذا البحث أثراً حاسماً في تحقيق النهوض والتقدم والتنمية الإنسانية في شُموليتها، وفي إقامة مجتمع معرفة متين مُنتِج وفاعل إقليمياً وقارّياً ودَوْلياً؛ الأمرُ الذي يحتّم على المسؤولين، وعلى الجميع، بذل قصارى جهوداتهم لتطوير البحث العلمي، وتهيئ مختلف شروط ممارسته لضمان مُخْرَجات تجتمع فيها الأصالة والجِدَّة والنجاعة، وتكون قادرة على تقديم حلول للمشكلات التي تطرحها شتى القطاعات والميادين، وفي مقدمتها الصناعة والاقتصاد. ولا أجد، هنا، أفضلَ من كلامٍ للباحث المغربي د. إدريس لكريني لختْم مقالي هذا، نصَّ فيه على أنه «أمام الإكراهات التي تقف حجر عثرة أمام بلورة تنمية حقيقية في عدد من الأقطار العربية، تظل المُراهَنَة على البحث العلمي خياراً استراتيجياً رابحاً؛ لتجاوُز مختلف هذه الصعوبات والاختلالات في هذا الشأن، خاصة وأنّ التنمية التي لا تبني على مقوّمات علمية، تدعمها وتطوّرها، تظلّ، في آخر المطاف، تنمية هشّة مفتقِدَة لأيّ أساس استراتيجيّ».[١٣]

١٢- علي محسن حميد: «البحث العلمي في الوطن العربي: عوائقه ومقتضياته»، مجلة «شؤون عربية»، ع.١٣١، خريف ٢٠٠٧، ص ١٧٤

١٣- إدريس لكريني: البحث العلمي ورهانات التنمية في المنطقة العربية، م.س.

البحث العلميّ في الوطن العربيّ:
الداء والدواء من منظور عملي



بقلم: د. همام غَصيب
أستاذ الفيزياء النظريّة بالجامعة الأردنيّة وعضو مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ

إنّ التفاوت الكبير في الإنتاج العلميّ بين الدول العربيّة هو نتيجة حتميّة للظروف السياسيّة المختلفة التي تمرّ بها، والعمل العربيّ المشترك أقلّ عموماً ممّا يجب أن يكون عليه، أضف إلى ذلك أنّ أمّيّة الحرف (دعك من أمّيّة الرقم أو الأمّيّة الحاسوبيّة) ما زالت تهيْمن على جزء لا يستهان به من وطننا. كلّ هذه عوامل تعيق تقدّمنا؛ والتقدّم كلّ لا يتجزّأ، كما أنّ التخلّف كلّ لا يتجزّأ. ومع ذلك، فإنّ بعض الدول العربيّة أحرزت وتحرز إنجازات ملموسة في مجال الإنتاج العلميّ؛ على الأقلّ من حيث الكمّ.

١. مقدّمة

سأبدأ ببعض الملاحظات التي لا بدّ منها.

الملاحظة الأولى: يشير عنوان هذه الدراسة إلى «الوطن العربيّ»، وليس «العالم العربيّ». ذلك أنّه، رغم البعد المكانيّ الشاسع بين أطراف مشارقنا وأطراف مغاربنا، ورغم المراحل الزمانيّة المختلفة التي تمرّ بها الأقطار العربيّة، فإنّه ما زال وطناً واحداً: ما يجمعه أكثر بكثير ممّا يفرّقه، وهو فعلاً متكامل. ولعلّ وسائل الاتصال الحديثة، بما في ذلك الفضائيّات العربيّة المتعدّدة، مهما قيل في سلبيّاتها، قرّبت وتقرّب بين أجزائه المترامية.

الملاحظة الثانية: يشير العنوان الفَرعيّ كذلك إلى أنّ هذه الدراسة ستكون من «منظور عمليّ»، ذلك أنّ قولَنا يتغلّب عادة على فعلنا، والتنظير يطغى على الجوانب العمليّة التي تسعى لتحقيق نتائجَ ملموسة في الميدان. فمع أنّ التنظير ليس سبّة، والفكر النظريّ من أعمق أنواع النشاط الذهنيّ بما يستند إليه من الفكر التجريديّ والمنطق الصارم، لكن في ضوء الأفكار الكثيرة المتداولة في موضوعنا الراهن، وحتى لا نبقى نكرّر ونجترّ الأقوال نفسها، فإنّنا بحاجة إلى «فكر عمليّ» يختصر الطريق نحو الأهداف المنشودة، ويركّز على الخطط القابلة للتنفيذ والقياس والتقويم التي تصوّب نفسها بنفسها ولا تنسى الأهداف التنمويّة الشاملة؛ من دون تسطيح الأمور، ومن دون التكالب على الاستعراض على حساب الجوهر.

الملاحظة الثالثة: لم يَعد البحث العلمي ترفاً ولا زينة ولا لعبة؛ فهو ضرورة من ضرورات عالمنا المعوْلم. ولا تأصيلَ للعلم والتكنولوجيا من دونه؛ بل لا مستقبلَ لنا ولا «سيادةَ» وطنيّة من دونه، وهو لا ينمو ولا يزدهر بمَعْزل عن التيّارات العلميّة العالميّة السائدة.

الملاحظة الرابعة: ستركّز هذه الدراسة على العلوم الأساسيّة والطبيعيّة والتطبيقيّة. أمّا العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، فلها حديث آخَر.



لم يَعد البحث العلمي
ترفاً ولا زينة ولا لعبة؛
فهو ضرورة من ضرورات
عالمنا المعوْلم

ما يخصّص للبحث والتطوير في الوطن العربيّ للفرد الواحد أقلّ ٣٥ مرّة ممّا تخصّصه الصين



الملاحظة الخامسة والأخيرة: أتساءل: هل يمكن النهوض بالبحث العلميّ في وطننا من دون سبر العواملِ السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وحتى التاريخيّة، التي كبحتنا وتكبحنا؟ إنّ هذا موضوع طويل عريض عميق. وتفيد تجارب الحضارات والأمم المختلِفة - قديماً وحديثاً - أنّ البحث العلميّ المتقدّم مقرون بالنضج الحضاريّ وثقافة الإتقان والنفَس الطويل. لكنّني أذكّر - مرّة أخرى - أنّ هذه الدراسة ترتكز على «الفكر العمليّ»؛ أي «فنّ الممكن». فليس أمامنا خيار الانتظار ريثما تتاح لنا ظروف معيّنة قد تأتي وقد لا تأتي.

٢. أهمّيّة الموضوع:

لولا أهمّيّة موضوعنا، لما كان هذا الملفّ. وتنبع أهمّيّة البحث العلميّ من الأهداف الكبرى التي يسعى إلى تحقيقها؛ وهي:

أوّلا: حلّ المشكلات التي نواجهها في قطاعات المياه والطاقة، والغذاء، والصحّة، وغيرها. وقد لا نكون في بعض الحالات بحاجة إلى «بحث علميّ» بالمعنى الدقيق للكلمة (أي نأتي بما لا تأتي به الأوائل)، بقدْر حاجتنا إلى دراسات ميْدانيّة إحصائيّة وتقاريرَ تقنيّة/فنّيّة وإجراءات إداريّة. وهذا يقتضي الاهتمام بالتدريب المستمرّ للكوادر البشريّة المختصّة بإدارة الأجهزة (المتقدّمة أحيانا) وتشغيلها وصيانتها، ومتابعة المستجدّات في هذا المجال، وبإعداد العطاءات المتقنة؛ وغالبا ما تهمَل هذه الكوادر الماهرة، مادّيّاً ومعنويّاً، مع أنّها عماد أساسيّ في البحث العلميّ والدراسات العلميّة والتكنولوجيّة. كما يقتضي رصد الكفاءات العلميّة-الإداريّة وتمكينَها وإعطاءَها حقّها من الرعاية والصلاحيّات الواسعة. فوراء نجاح كلّ مشروع علميّ تكنولوجيّ عقليّة إداريّة تفهم تماماً العلم والتكنولوجيا في مجالها، وتعي «المداخل والمخارج».

ثانيا: تحقيق «النديّة» العلميّة مع الدول الصاعدة في البحث العلميّ؛ ومن ثمّ مع الدول المتقدّمة. فيصبح وطننا العربيّ قادراً على تبادل المعرفة العلميّة مع هذه الدول: يعطي ويأخذ، لا يأخذ فقط. كما ينتفي بذلك سبب من أسباب هجرة العقول أو الأدمغة ونزف الكفاءات، وهذه مشكلة كبرى يتّضح حجمها المرعب، إذا علمنا أنّنا نفقد من علمائنا بهذا النزف (أربعة - خمسة) أضعاف ما تفقده الصين أو الهند. ويحزّ في النفس أنّ دولاً كثيرة - مثل بعض دول الجوار ودول أمريكا اللاتينيّة ونمور الشرق الأقصى - تمكّنتْ من تحقيق هذه النديّة؛ فلِمَ تخلّفنا نحن؟

ثالثا: توطين العلم والتكنولوجيا في ربوعنا، وغرْس روح الابتكار ومنطق الإنتاج في نفوسنا. هكذا يصبح التقدّم العلميّ عندنا مستداماً، وهكذا يمسي ركيزة من ركائز التوعية والتنوير؛ أي نهضة الأمّة وسيادتها وكرامتها.

٣. تشخيص الداء

أ. بعض المؤشّرات المهمّة:

لا يختلف اثنان أنّ البحث العلميّ في الوطن العربيّ يعاني من علل عِدّة، وتظهر الأعراض المَرَضيّة للداء بأشكال مختلفة، منها:

إنّ بيئتنا العلميّة عموماً طاردة للكفاءات. ولا عجب! فما يخصّص للبحث والتطوير في الوطن العربيّ للفرد الواحد أقلّ ٣٥ مرّة ممّا تخصّصه الصين. زد على ذلك أنّ علماءنا داخل الوطن يشكون من بنى علميّة غير مرْضيَة غالباً، وأحياناً متهالكة متقادمة؛ ومن تدنّي الرواتب، وشحّ التمويل لمشروعاتهم البحثيّة والمخصّصات لحضور المؤتمرات العلميّة في الخارج؛ ومن الإجراءات الإداريّة المعيقة والمنهكة، والأعباء التدريسيّة الثقيلة. كما يشكون بمرارة من عدم تقدير مجتمعهم لإنجازاتهم، معنويّاً ومادّيّاً، وحتى من سخرية بعض أصحاب الجاه والنفوذ. من هنا جاءت ظاهرة هجرة الأدمغة إلى بيئات جاذبة؛ والموات المهنيّ لعدد كبير من علمائنا في الداخل؛ والعَلاقات الواهية بين هؤلاء العلماء والعلماء العرب في المهاجر أو أولئك من أصول عربيّة؛ وعدم قدرتنا على جذب العلماء الأجانب المتميّزين، بل حتى المتوسّطين منهم، للعمل في مختبراتنا وجامعاتنا ومراكزنا بعض الوقت لتبادل المعرفة العلميّة.

لم تستطعْ أيّة جامعة عربيّة أنْ ترتقيَ إلى قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة بحثيّة في العالم.

لم يتمكّنْ مركَز علميّ واحد في الوطن العربيّ من التعامل مع نظرائه في الخارج بتكافؤ وندّيّة.

ليس لعلماء الداخل حضور مؤثّر (هذا إذا وجد أصلاً) في الجوائز العلميّة العالميّة، ولا في المؤتمرات العلميّة الدوليّة.

لا تحمل المجلّات العلميّة الصادرة في وطننا أيّ وزن على الساحة الدوليّة.

لا توجد «كتلة حرجة» في الغالبيّة العظمى من التخصّصات. فالتشتّت، حتى ضمن التخصّص الواحد، هو القاعدة. معنى ذلك أنّ الإنجاز العلميّ سيبقى على الأغلب محدوداً؛ لأنّ البحث العلميّ عمل فريق وممارسة جماعيّة، ولا بدّ من تجاوز كتلة حرجة معيّنة في عدد أعضاء الفريق، كي يشبّ عن الطوق وينافس عالميّا.

ب. بعض الإحصائيّات:

لقد أعفاني من مؤونة التنقيب عن الأرقام والإحصاءات الأساسيّة من نقطة الصفر بعض التقارير والدراسات المهمّة. وأخصّ بالذكر هنا: تقارير التنمية الإنسانيّة العربيّة، وأعمال أنطوان زحلان، وما ينشره موقع منظّمة المجتمع العلميّ العربي من دراسات ومتابعات، وعلى الأخصّ دراسة المديرة العامّة للمنظّمة/رئيسة مجلس أمنائها الدكتورة موزة بنت محمّد الربّان. وهذه التقارير والدراسات مناجم أفكار وأرقام. لكنّ إحصائيّاتِها ليست مستقاة من مؤسّساتنا الوطنيّة (التي لا تملك - على الأغلب - أرقاماً دقيقة؛ وتتحرّج عموماً من إتاحة هذه الأرقام للدارسين، حتى لو وجدت!)؛ وإنمّا من مؤسّسات دوليّة، على رأسها: قاعدة بيانات ثومسون رويترز Thomson Reuters، وقاعدة بيانات سكوبوس SCOPUS.

وسأسوق فيما يأتي بعض الإحصائيّات ذات الدلالة، من دون التوسّع في الجداول والرسوم البيانيّة التي يمكن الرجوع إليها في مظانّها:

لعلّ أبلغ إحصائيّة هي أنّ الإنتاج العلميّ للوطن العربيّ يبلغ الآن ١،٩٢٪ من الإنتاج العالميّ؛ مع أنّ عدد سكّانه يناهز ٥،٢٪ من سكّان المعمورة. (والإنتاج العلميّ هنا يقاس بعدد الأوراق البحثيّة المنشورة التي تشتمل عناوين الباحثين فيها على عنوان واحد على الأقلّ من الدول المَعنيّة). وهذه هي الأرقام المناظِرة في دول الجوار (إيران، وتركيا، وإسرائيل):

البلد	نسبة عدد السكان ٪	نسبة الإنتاج العلمي٪
إيران	١،٩	١،٧٤
تركيا	١،٠٥	١،٨٤
إسرائيل	٠،١١	٠،٩٤

بعبارة أخرى، يناهز عدد سكّان كلّ من إيران وتركيا خمس سكّان الوطن العربيّ؛ في حين أنّ إنتاجهما العلميّ يقارن تقريباً بإنتاجه. أمّا إسرائيل، فيبلغ عدد سكّانها ١/٥٠ من سكّانه؛ مع أنّ إنتاجها يساوي نصف إنتاجه ! وغنيّ عن البيان أنّ المقارنة مع الدول المتقدّمة والصاعدة في أرجاء المعمورة ليست لصالحنا؛ بل إنّ الفجوة العلميّة بيننا وبين هذه الدول في تزايد. وإذا توخّينا الدقّة في المقارنة، فيجب أن تأخذ في الحسبان مستوى البحوث المنشورة (كأن ننظر في الدوريّات العلميّة المنشورة فيها)، ومدى مساهمة علمائنا في فرق البحث العلميّ التي يشاركون فيها؛ مع أنّ البتّ في مثل هذه المسائل ليس بالشيء اليسير.

إحصائيّة أخرى ذات دلالة: منذ عام ٢٠١٣، بدأ إنتاج الوطن العربيّ يفوق بالكمّ إنتاج كلّ من دول الجوار الثلاث. كما أنّ معدّل الزيادة السنويّ هو كالآتي:

الوطن العربي	٣١٦٠ بحثاً
إيران	٢٣٥٠ بحثاً
تركيا	٨٨٠ بحثاً

لكنّ ابتهاجنا بهذه الأرقام، سرعان ما يتضاءل حين نحسب عدد الأوراق المنشورة في ذاك العام لكلّ مليون نسمة؛ فهو لا يتعدّى ٨٠ في وطننا؛ مقارنة بـ٣٤٠ في إيران، و٣٦٠ في تركيا، و١٦٥٠ في إسرائيل.

ج.تعليقات سريعة:

إنّ التفاوت الكبير في الإنتاج العلميّ بين الدول العربيّة هو نتيجة حتميّة للظروف السياسيّة المختلفة التي تمرّ بها. والعمل العربيّ المشترك أقلّ عموماً ممّا يجب أن يكون عليه. أضف إلى ذلك أنّ أمّيّة الحرف (دعك من أمّيّة الرقم أو الأمّيّة الحاسوبيّة) ما زالت تهيْمن على جزء لا يستهان به من وطننا. كلّ هذه عوامل تعيق تقدّمنا؛ والتقدّم كلّ لا يتجزّأ، كما أنّ التخلّف كلّ لا يتجزّأ.

ومع ذلك، فإنّ بعض الدول العربيّة أحرزت وتحرز إنجازات ملموسة في مجال الإنتاج العلميّ؛ على الأقلّ من حيث الكمّ. ويعود ذلك إلى الأسباب الآتية: - بدأت معظم الجامعات فيها بمنح الباحثين مكافآت مجزية مقابل بحوثهم المنشورة في المجلّات العالميّة «من الفئة الأولى». - استطاعت بعض الجامعات الخليجيّة التي تحظى بموازنات كبيرة استقطاب علماء أجانب مرموقين وآخرين من أصول عربيّة للعمل فيها ولو لفترات محدودة. - دخلت جامعات عربيّة عدّة



إنّ الإنتاج العلميّ للوطن العربيّ يبلغ الآن ١,٩٢٪ من الإنتاج العالميّ؛ مع أنّ عدد سكّانه يناهز ٥,٢٪ من سكّان المعمورة

لا بدّ من وضع تشريعات
ذكيّة لتشجيع البحث
العلميّ وتمويله، سواء
على مستوى الوطن أو
المؤسّسة



في سباق محموم للتسلّق إلى قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة بحثيّة في العالم.

إلاّ أنّ الإشكاليّة المرّة هي أنّ هذا التقدّم الكمّيّ لا يصاحبه دائماً تقدّم نوعيّ، كما أنّه يكون أحياناً على حساب العناية بالبنى التحتيّة أو بتوطين العلم والتكنولوجيا على يد علمائنا المحلّيّين.

٤. الدواء:

هو ليس دواء واحداً؛ وإنّما المقصود أصناف شتّى من العقاقير والأدوية. وهذه ليست بلسماً ولا عصا سحريّة. المهمّ أن تكونَ مؤثّرة وعمليّة؛ بنتائجَ ملموسة على أرض الواقع. والأمل أنْ يكون تأثيرها سريعاً إلى حدّ كبير. أمّا في المدى البعيد، فلا بدّ من رؤية أوسع تتغلغل إلى البذور والجذور؛ إنّها قضيّة النهضة - نهضة الأمّة جمعاء - بكلّ شؤونها وشجونها. ولهذه أحاديث أخرى لا تنتهي.

أبدأ، أوّلا، بأهمّيّة وضع استراتيجيّة واضحة المعالم. وإذا تعذّر التوصّل إلى استراتيجيّة موحّدة على مستوى الوطن العربيّ بأسره، فيمكن أن تكون البداية في كلّ قطر على حدة؛ ومن ثمّ يوسّع الأمر إلى قطريْن، فثلاثة أقطار، فأربعة، وهكذا دواليك. ولمثل هذه الاستراتيجيّة مواصفات، أبرزها: (١) أنْ لا يمتدّ مداها لأكثر من ٣-٥ سنوات؛ لأنّ عالمنا سريع الخطى. (٢) أن لا تفرض من عل؛ بل أن يصوغها أفضل الباحثين. (٣) أن لا تقع في فخّ الإنشائيّة والإطالة ولزوم ما لا يلزم. (٤) أن تفسح المجال للعمل العربيّ المشترك ما أمكن. (٥) أن تركّز على الإجراءات العمليّة القابلة للتنفيذ، بكلّ تفصيلاتها. (٦) أن تحدّد الأولويّات؛ مع مراعاة احتياجات الأقطار العربيّة المختلِفة، ونقاط القوّة والضعف في كلّ منها. وكلّ نقطة قوَة يمكن أن تشكّل نواة لفريق علميّ ينمو ويتطوّر حتى يصل إلى أرقى المستويات العالميّة. (٧) أن تعمّم على أوسع نطاق. (٨) أن تبتكر آليّة لرصد التقدّم في تطبيق الاستراتيجيّة، وقياس ما أنجز وتقويمه.

ثانيا: لا بدّ من وضع تشريعات ذكيّة لتشجيع البحث العلميّ وتمويله، سواء على مستوى الوطن أو المؤسّسة. ماذا، مثلاً، عن إلزام القطاع الخاص بتأسيس صندوق لتمويل المشروعات البحثيّة الكبيرة؛ وآخر لدعم الباحثين لحضور المؤتمرات العلميّة خارج الوطن؛ وثالث لاستقطاب علماء أجانب بارزين للعمل في جامعة عربيّة معيّنة أو مركز بحوث لفترات زمنيّة محدودة؛ ورابع؛ وخامس؛...؟ وماذا أيضاً عن تيّسير الإجراءات الإداريّة إلى حدّها الأدنى؟ ثمّ ماذا عن تسهيل الأمر أمام علمائنا، لا سيّما الشبّان منهم، لقضاء فصل جامعيّ كامل وأكثر في الجامعات والمختبرات العالميّة، خارج نطاق الإجازات العلميّة المتعارف عليها، بهدف التدريب المستمرّ والتطوير المستدام؟ ذلك أنّ رأس المال البشريّ المؤهّل تأهيلاً رفيع المستوى والمواكِب لآخر المستجدّات في مجاله يبقى العنصر الأهمّ في تحقيق طموحاتنا؛ رغم أهمّيّة الأجهزة والمعدّات والعتاد.

ثالثا: لمّا كان البحث العلميّ - على الأغلب - عملاً جماعيّاً وليس فرديّاً، بمعنى أنّه يعتمد على الفريق المتكامل، ولمّا كان عالميّاً: يستقي من مواردَ وأدبيّات عالميّة ويصبّ فيها؛ فإنّه من أهداف أيّة استراتيجيّة أو رؤية علميّة تأسيس فرق بحثيّة متقدّمة ليس فقط داخل الوطن، وإنّما أيضا خارجه في أبرز المختبرات العلميّة العالميّة، مثل سيرن CERN. ومع أنّ مصر كانت سبّاقة في هذا الشأن، فإنّ الاهتمام به ما زال أقلّ بكثير ممّا يجب؛ بل إنّ محاولات عربيّة سابقة أخفقت لأتفه الأسباب. وتأسيس أيّ فريق بحثيّ ذي بال لا يأتي بقرار من عل؛ وإنّما يجب أنْ يبنى خطوة خطوة بحكمة ورعاية، وبأفق واسع وتخطيط دقيق.

رابعاً: وما دمنا في هذا الصدد، ماذا عن: (١) تأسيس برامج دكتوراة مشتركة بين جامعاتنا ومراكزنا وبين الجامعات والمراكز العالميّة المتقدّمة؟ (٢) المَزيد من «التشبيك» Networking - إلكترونيّا وفوتونيّا - بين مؤسّساتنا العلميّة والمؤسّسات الدوليّة المقابلة لها؟ (٣) إنشاء توأمة علميّة بين قسم في جامعة عربيّة ونظير له في جامعة عالميّة؟ (٤) الاستفادة من الفرص المتاحة في بعض المراكز العلميّة المتطوّرة لتدريب علمائنا وحتى طلبة الدراسات العليا وإعادة تأهيلهم، إن اقتضى الأمر؟ (٥) توثيق عرى التعاون بيننا و«دول الجنوب»؛ فهذه تعي تماماً ما نعانيه في كفاحنا لتحقيق ما نرنو إليه من تفوّق في البحث العلميّ؟

خامساً: علماؤنا وخبراؤنا في المهجر قادرون - ولا ريب - على حقن مجتمعنا العلميّ بجرعات فاعلة من أدوية جِدّ مؤثّرة في مجالات شتّى. وهم مستعدّون عموماً. فمن المستغرب أن لا نستفيد كما يجب من ثروتنا هذه، والحقّ أنّنا قصّرنا كثيراً في هذا الشأن.

سادساً: دواء ضروريّ آخر يتمثّل في السماح لعضو هيئة التدريس الجامعيّ بقضاء وقت أطول في البحث العلميّ؛ لا أن يغرق حتى آذانه في التدريس. فجامعاتنا ما زالت مؤسّسات تدريسيّة في المقام الأوّل؛ وهذه المشكلة في تفاقم بسبب الأعداد المتزايدة من الطلبة في معظم جامعاتنا. أضف إلى ذلك أنّ التدريس الصيفيّ بات يجذب أعدادا متعاظمة من أعضاء هيئة التدريس لتحسين وضعهم المادّيّ في معظم الحالات. كلّ ذلك على حساب البحث العلميّ الأصيل الذي يحتاج إلى نفَس طويل وشبه انقطاع له من طرف الباحث حتى يؤتيَ أكله. فكيف نستطيع - تحت هذه الظروف وغيرها من العوامل المعيقة - أن ننافس المختبرات العالميّة المتقدّمة؟

سابعا: والحاجة المادّيّة الماسّة جعلت عضو هيئة التدريس يقضي إجازة تفرّغه العلميّ في المزيد من التدريس أو الإدارة أو أية ممارسة أخرى، بدلاً من التفرّغ للبحث العلميّ وتطوير نفسه. فالباحث الحقّ لا يتوقّف؛ وبحوثه أشبه بالهاجس الذي يشغل باله جلّ الوقت. فدواء جوهريّ من أدويتنا يكمن في إعادة الروح إلى مفهوم «إجازة التفرّغ العلميّ» حتى تعودَ اسماً على مسمّى. ولتحقيق ذلك، يؤمل اللجوء إلى الأسلوب الأنيس، بما في ذلك الحوافز المادّيّة والمعنويّة؛ بعيداً عن التهديد والوعيد والعقاب.

٥. خاتمة

كانت نقطة البداية في هذه الدراسة أنّ وطننا العربيّ ما زال عند درجة منخفضة نسبيّاً في سلّم البحث العلميّ العالميّ، وهذه حقيقة لا مراءَ فيها. فهو دون دول مجاورة، مثل: إيران، وتركيا وإسرائيل؛ ودون النمور الآسيويّة؛ ودون معظم دول أمريكا اللاتينيّة. وقدّمت إحصائيّات ذات دلالة في هذا السياق، ولو كانت جزئيّة. ومع أنّ النهوض بالبحث العلميّ المستدام لن يتحقّق – في نهاية المطاف – إلاّ بنهضة شاملة ترتكز على مقوّمات وأسس متينة، أسوة بتجارب سائر الأمم، وعلى «عودة الروح» إلينا، بكلّ ما يَعنيه ذلك؛ فإنّ علماءنا لا يستطيعون الانتظار مكتوفي الأيدي حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، من هنا كانت المحاولة في دراستنا هذه، اقتراح حلول عمليّة، يمكن أن تساعدنا في التصدّي لعدد من المشكلات التي تعيق تقدّم البحث العلميّ في الوطن العربيّ.

المراجع:

- أنطوان زحلان: العلم والسيادة: التوقّعات والإمكانات في البلدان العربيّة (مركز دراسات الوحدة العربيّة؛ بيروت؛ ٢٠١٢).
- أنطوان زحلان: «مساهمات العلماء في الوطن العربيّ خلال القرن العشرين»؛ الفصل التاسع/الجزء الأوّل، ص ٧٠٩-٧٢٢؛ في: الثقافة العربيّة في القرن العشرين...حصيلة أوّليّة (مركز دراسات الوحدة العربيّة؛ بيروت؛ ٢٠١٣).
- تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة (برنامَج الأمم المتّحدة الإنمائيّ والصندوق العربيّ للإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ؛ عمّان؛ ٢٠٠٣).

الأصل الإنجليزيّ:

- The Arab Human Development Report ٢٠٠٣: Building a Knowledge Society (New York: United Nations Development Program, ٢٠٠٣).

- Arab Scientific Community Organization الموقع الإلكترونيّ: www.arsco.org؛ البريد الإلكترونيّ: mmr@arsco.org، وهي منظّمة مستقلّة غير ربحيّة تهدف إلى دعم البحث العلميّ في الوطن العربيّ؛ مع تأكيد أهمّيّة التنمية المستدامة.
- موزة بنت محمّد الربّان: «البحوث العربيّة ٢٠١٠-٢٠١٤ ومقارنة مع دول الجوار» (منظّمة المجتمع العلميّ العربيّ www.arsco.org؛ ٢٠١٥/٣/٢٢).
- www.scopus.com/home.url المالك: الناشر العالميّ «السفير» Elsevier؛ أمستردام/هولندا.
- همام غَصيب: سبل النهوض بالبحث العلميّ في الوطن العربيّ؛ سلسلة كرّاسات المنتدى/الكرّاسة رقم (٨) (منتدى الفكر العربيّ؛ عمّان؛ ٢٠٠٩).

صدر حديثا



هدى بحروني
شعرية الجسد
من خلال «نشيد الإنشاد» و«إنجيل لوقا»
مؤمنون بلا حدود
المركز الثقافي العربي

واقع البحث العلمي في الوطن العربي: رهانات وتطلعات



بقلم: د. العربي بوعمامة
أستاذ بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم/الجزائر

إنَّ من أهم التحديات التي تواجه عالمنا المعاصر هي متغيرات العصر المتسارعة والمتمثلة في الثورة العلمية المعرفية وتطور وسائل الاتصالات والمعلومات، وما صاحبها من تغيير اجتماعي واقتصادي في حياة الأفراد اليومية، وفي تطوير مناهج التعليم وأهدافه وأدواته.

يحتل البحث العلمي بمناهجه وأساليبه المتنوعة موقفاً مركزياً في التقدم العلمي والتكنولوجي الذي نشهده حالياً، حيث تبدو الحاجة ماسة إلى استخدام المنهج العلمي في البحث في مشكلات الحياة ومعالجتها والتصدي لحلها، وذلك استجابة لمتطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية والتحديات التي تواجه المجتمعات.

يقوم البحث العلمي على طلب المعرفة وتقصيها والوصول إليها، استناداً إلى مناهج محددة في تقصيه لهذه المعرفة، وهو نشاط علمي منظم يسعى إلى الكشف عن الحقائق ومعرفة الارتباط بينها، واستخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية، كما أنه محاولة منظمة توجه لحل المشكلات الإنسانية في مجالات متعددة، وهو محاولة ذهنية لحل مشكلة معينة، يكون هدفه البحث عن الحقيقة، ومهما اختلفت الصيغ الواردة في تعريف وتحديد مفهوم البحث العلمي، فإنها تجمع على أن البحث العلمي نشاط منظم يقوم على ملاحظة مقصودة، ويهدف إلى إيجاد حل لمشكلة من مشكلات العصر القائمة أو المتوقعة، أو التعرف إلى حقيقة علمية وطلب المعرفة، حيث يقوم به باحث متخصص في الجانب المعرفي والمنهجي وله خصائص ومواصفات محددة، ولا يزال البحث العلمي في العالم العربي دون المستوى. هذا ويعتمد البحث العلمي على الإنسان ومستواه العلمي وتدريبه المهني وقوة إدراكه وقدرته على فهم التكنولوجيا ونقلها.

يعد البحث العلمي في جميع المجالات بدون استثناء من المهمات الأساسية في الجامعات، ويشكل بالإضافة إلى التدريس وخدمة المجتمع المحلي، مثلثا متساوي الأضلاع للجامعة العصرية.*

ومنه نطرح الأسئلة التالية:

- ما هو الواقع الحقيقي للبحث العلمي في الجامعات العربية عموماً؟
- وما هي التحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي وتواجه الباحث تحديداً؟

* مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي أ.د. عماد أحمد البرغوثي د. محمود أحمد أبوسمرة.



يعتمد البحث العلمي
على الإنسان ومستواه
العلمي وتدريبه المهني
وقوة إدراكه وقدرته
على فهم التكنولوجيا
ونقلها



إشكالية البحث:

هنـاك العديـد مـن الأسـئلة الـتي لـم نجـد لهـا إجابـات حتى الآن، أو لـم نكلـف أنفسـنا عنـاء البحـث عـن أجوبـة لهـا:

لمـاذا توجـد دول متطـورة ومزدهـرة في جميـع المجـالات، في حـين في الجانـب الآخـر هنـاك دول متخلفـة؟ ولمـاذا هـذه الفجـوة العلميـة الـتي أخـذت تتسـع يومـاً بعـد يـوم؟ ومـا هـو مهـم؛ هـل توجـد أزمـة بحـث علمـي في الـدول العربيـة؟ مـا هـي أسـبابها وكيـف يمكـن معرفـة مؤشراتهـا؟ مـن يتقاسـم مسـؤولية هـذه الأزمـة الباحـث نفسـه أم المحيـط الموجـود فيـه هـذا الأخـير؟ ومـا هـي التطلعـات المسـتقبلية للبحـث العلمـي العـربي عمومـاً.

يروم البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديـد ماهيـة البحـث العلمـي؛ أهدافه وأهميته ودوافعه.
- توصيـف الأسـباب الموضوعيـة والمـؤشرات البـارزة لأزمـة البحـث العلمـي في مختلـف الـدول العربيـة.
- عـرض للعلاقـة بـين الباحـث العـربي والبحـث العلمـي.
- وضـع أزمـة البحـث العلمـي في الوطـن العـربي في إطارهـا الصحيـح وتوصيفهـا لإيجـاد الحلـول لهـا مسـتقبلاً.

تكمـن أهميـة الدراسـة في كونهـا تتشـكل عرضـاً لنتائـج الدراسـات والبحـوث السـابقة الـتي تناولـت البحـث العلمـي في الوطـن العـربي، لمـا لذلـك مـن أهميـة في التوصـل إلى ملامـح البحـث العلمـي ومظاهـره في هـذه الـدول، وذلـك لأغـراض تطويـر هـذا الواقـع البحـثي.

كمـا تتمثـل أهميـة هـذه الدراسـة في إلقـاء الضـوء عـلى مواطـن القـوة ومواطـن الضعـف في البحـث العلمي في الوطـن العـربي، مـن خـلال الدراسـات السـابقة، ممـا يوجـه أنظـار المهتمـين للعمـل عـلى تحسـين هـذا الواقـع، بتعزيـز مواطـن القـوة ومعالجـة مواطـن الضعـف.

واقع البحث العلمي في الوطن العربي وفق الدراسات السابقة:

دراسات أكاديمية حول البحث العلمي في الوطن العربي:

حظـي موضـوع البحـث العلمـي في الوطـن العـربي عمومـاً، باهتمـام العديـد مـن الباحثـين، إيمانـاً منهـم بأهميـة الـدور الـذي يلعبـه البحـث العلمـي في مجـالات الحيـاة كافـة، وفيمـا يـلي عـرض لأبـرز الدراسـات الـتي تمكـن الباحـث مـن الاطـلاع عليهـا:

دراسـة البرغـوثي وأبـو سـمرة (٢٠٠٧) إلى عـرض صـورة لحقيقـة مشـكلات البحـث العلمـي في العالـم العـربي، ومقارنتـه بواقـع البحـث العلمـي في بعـض الـدول المتقدمـة علميـاً وتكنولوجيـاً، مـن خـلال الدراسـات السـابقة في هـذا المجـال، وقـام الباحثـان بتشـخيص هـذه المشـكلات وفـق رؤيـة إسـلامية، وأظهـرت الدراسـة أن تبـني مفهـوم «علمانيـة العلـوم» مـن قبـل العلمـاء والبـاحثين سـاعد عـلى تفاقـم مشـكلات البحـث العلمي في العالـم العـربي، ثـم وضـع الباحثـان رؤيـة مسـتقبلية للنهـوض بمسـتوى البحـث العلمـي في العالـم العـربي، علهـا تسـاعد المؤسسـات البحثيـة والباحثـين في وضـع اسـتراتيجيات سـليمة لمسـتقبل البحـث العلمـي، وخلصـت الدراسـة إلى أن مشـكلات البحـث العلمـي ومعوقاتـه تنحـصر في ركنـين، همـا: السياسـة الموجهـة والباحـث نفسـه، ومـا المشـكلات والمعوقـات الأخـرى إلا مسـائل ثانويـة، وقضايـا فرعيـة منهـا، وبينـت إمكانيـة الارتقـاء بهـذا الواقـع مـن خـلال إعـادة الثقـة في نفـوس الباحثـين، وإعلامهـم أنهـم مطالبـون بالبحـث العلمـي، في جميـع مجالاتـه، لا فـرق بـين البحـث التربوي، والبحث التاريخـي، والتفسـير، والفقـه، والبحـث في مجـال العلـوم الطبيعيـة، وأن علمانيـة العلـوم الـتي أخـذ بهـا غالبيـة الباحثـين والعلمـاء أضرت بالبحـث العلمـي العـربي، وبالأمتـين العربيـة والإسـلامية، وتحريـك دافعيـة البحـث العلمـي لـدى الباحثـين[١].

كمـا هدفـت دراسـة نـدى (٢٠٠٧) إلى التعـرف إلى واقـع البحـث العلمـي في جامعـة القـدس المفتوحـة شـمال فلسـطين مـن خـلال اسـتقصاء مـدى إسـهام جامعـة القـدس المفتوحـة في البحـث العلمـي لـدى المشرفـين الأكاديميـين، ومعرفـة مسـتوى توفـر المصـادر والمراجـع، وبيـان حجـم إنتاجيـة المشرفـين الأكاديميـين مـن البحـوث

١- عماد أحمد البرغوثي، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد٥، العدد٢، فلسطين، ٢٠٠٧

مـع اسـتنتاج الدوافـع الـتي تدعـم توجـه المـشرف الأكاديمي في جامعـة القـدس المفتوحـة للبحـث العلمـي والموانـع الـتي تعيقـه، جمعـت البيانـات مـن أفـراد عينـة الدراسـة المتكونـة مـن ٥٧ مشرفـاً ومشرفـة بواقـع نصـف المجتمـع الأصـلي تقريبـاً بوسـاطة اسـتبانه مكونـة مـن (٦٦) فقـرة للإجابـة عـن أسـئلة الدراسـة، وحللـت البيانـات إحصائيـاً.

دلـت النتـائج أن إسـهام جامعـة القـدس المفتوحـة في البحـث العلمـي لـدى المشرفـين الأكاديميـين كان مرتفعـاً، ومسـتوى توفـر المصـادر والمراجع كان متوسـطاً، وحجـم إنتاجيـة المشرفـين الأكاديميـين مـن البحـوث كان منخفضـاً.[٢]

وأجـرى، منصـور عـوض صالـح القحطاني ٢٠١٠ دراسـة في السـعودية بعنـوان «تمويـل البحـث العلمـي في الجامعـات السـعودية وسـبل تنميتـه»، حيـث هدفـت إلى التعـرف أولاً عـلى واقـع تمويـل البحـث العلمـي، وفي الجامعـات السـعودية، بالإضافـة إلى التعـرف عـلى سـبل تنميـة المـوارد الماليـة الحكوميـة وغـير الحكوميـة للبحـث العلمـي في الجامعـات السـعودية، كمـا هدفـت إلى التعـرف عـلى الفـروق ذات الدلالـة الإحصائيـة- إن وجـدت- بـين إجابـات أفـراد مجتمـع الدراسـة فيمـا يتعلـق بسـبل تنميـة المـوارد الماليـة وفقـا لمتغـيرات الدراسـة «الجامعـة، الوظيفـة الحاليـة، المرتبـة العلميـة، سـنوات الخـبرة»، وتـم اسـتخدام المنهـج الوصفـي التحليـلي، وتكـون مجتمـع الدراسـة مـن أعـضاء هيئـة التـدريس الـسعوديين الذكـور المسـؤولين عـن البحـث العلمـي في الجامعـات السـعودية، والـذين عـلى رأس العمـل خـلال الفـصل الـدراسي الثـاني والبالـغ عددهـم ١٣٣ فـرداً. أمـا أهـم النتائـج الـتي توصلـت إليهـا الدراسـة، فكانـت تتمثـل في أن البحـث العلمـي في السـعودية، يواجـه العديـد مـن التحديـات، منهـا ضعـف مسـاهمة القطـاع الخـاص في تمويـل البحـث العلمـي، وضعـف الاعتمـادات الماليـة المخصصـة للبحـث العلمـي، بالإضافـة إلى ضعـف قناعـة قطاعـات المجتمـع بأهميـة البحـث العلمـي، وضعـف الإمكانيـات المتوفـرة للبحـوث العلميـة، وقلـة المعلومـات الماليـة المتبادلـة بـين مراكـز البحـوث الجامعيـة وقطاعـات المجتمـع.[٣]

واقـع البحـث العلمـي فـي الوطـن العربـي:

قبـل البدايـة في عـرض مواطـن القـوة ومكامـن الخلـل حـول واقـع البحـث العلمـي في الـدول العربيـة، وجـب القـول: إن قضيـة التقـدم والتخلـف لأي بلـد كان أو أيـة منظومـة هـو مرتبـط ارتباطـاً وثيقـاً بالبحـث العلمـي، وكذلـك الموقـع الـذي تحتلـه الجامعـة في هـذا البلـد أو بالأحـرى مكانـة التعليـم العـالي في هـذا البلـد، والـدور الـذي تقـوم بـه المراكز البحثيـة الـتي وضعـت لإعـداد البحـوث، زد إلى هـذا، القـدرة عـلى ترجمـة أي بحـث نظري في مختلـف الميادين إلى واقـع ملمـوس وتحقيقـه ميدانيا؟ إن التمايـز بـين الدول المتقدمـة والمتخلفـة ينطلـق مـن حقيقـة مفادهـا: أن الـدول المتطـورة اسـتطاعت تحويـل مـا هـو نظـري إلى واقـع عمـلي مجسـد. وفي المقابـل، فـإن الـدول المتخلفـة هي تلـك الـدول الـتي توقفـت عنـد مـا هـو نظـري، ولـم تقـدر عـلى تحويـل البحـوث إلى واقـع عمـلي، لعـدة أسـباب. وإذا كان الأمـر كمـا هـو عليـه الآن، فماذا يكـون حـال هـذه الـدول إذا كانـت أصلاً لا تمتلك مراكـز ومخابـر للبحـوث؟ وإن وجـدت، فهـي تفتقـر إلى الدعـم. إذن فكيـف نطلـب منهـا إنتـاج بحـوث تعالـج بهـا المشـاكل اليوميـة وما أكثرهـا![٤]

يعـد البحـث العلمـي نتاجـاً لتفاعـل عـدة عوامـل تتكامـل فيمـا بينهـا: وهـي الواقـع الاجتماعي والاقتصادي والثقـافي، ولا يكـون فعـالاً إلا بتوافـر الظـروف الاجتماعيـة المناسـبة والإمكانـات الاقتصاديـة، وتطويـر التعليـم العـالي ودعمـه لتوسـيع قاعـدة البحـث العلمـي؛ فالبيئـة المبدعـة للبحـث والتطويـر هـي المسـاحة الـتي يعمـل فيهـا العالـم الباحـث ضمـن منظومـة تتميز بالديمقراطيـة وإتاحـة الفرصـة للجـدارة والكفـاءة وفتـح مجـال يتميـز بتكافـؤ الفـرص، يتنافـس فيهـا الباحثـون لإعـداد دراسـات مميـزة تضيـف للإنسـانية معـارف وابتـكارات حديثـة[٥].

وإنـه ليـس مـن المبالغـة في شيء القـول: بـأن البحـث العلمـي والإبداع التكنولوجـي بالوطـن العـربي، إنما يبـدو الحلقـة الأضعـف في برامج السياسـات الـتي اعتمدتهـا جل الـدول العربيـة منـذ مرحلـة الاسـتقلال وإلى الوقـت الراهـن. الحقيقـة أن الواقـع المتـدني الـذي يطـاول مكانة البحـث العلمـي لا تظهـر تجلياتـه الكـبرى

٢- المرجع نفسه.
٣- عبد الله محمد الصقر، «واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية ومقترحات للتطوير: دراسة تحليلية» مجلة كلية التربية بالسويس. المجلد ٥، العدد ١، السعودية، ٢٠١٢، ص ١٨٢

٤- جعفر حسن الطائي، «أزمة البحث العلمي في الوطن العربي» رؤية نقدية، مجلة رسالة المكتبة. ٤٦. العدد ٢٧٠ (٢٠٠٦)، ص ص ٣٢- ٣٣
٥- بدران، عدنان، واقع البحث العلمي في الأردن والعالم العربي: جائزة عبد الحميد شومان للباحثين العرب الشبان: دورة العام ٢٠١١» دراسات. (٢٠١٣). المجلد٤، العدد ٣، ٢٠١٣، ص ٢١١



تنحصر مشكلات البحث
العلمي ومعوقاته في
ركنين، هما: السياسة
الموجهة والباحث
نفسه



إن واقع البحث العلمي الذي تعيشه البلدان العربية، بحاجة ماسة إلى مراجعة شاملة لمنظومة العلوم التقنية والمدخلات والمخرجات والعمليات والمؤسسات والبيئة المحيطة في هذه الدول

فقط في العديد من المؤشرات المعتمدة لقياسه، ولا في حالة عدم التنسيق المؤسساتي الواضح بين العناصر المتداخلة في العملية إياها على المستويات القطرية، ولكن أيضاً بجانب تغييب البعد القومي الذي من المفروض أن ينظم ذات العملية ويفسح لها في مجال التشكل والتطور[٦].

الواقع الحالي للبحث العلمي:

إن واقع البحث العلمي الذي تعيشه البلدان العربية، بحاجة ماسة إلى مراجعة.. ومراجعة شاملة لمنظومة العلوم التقنية والمدخلات والمخرجات والعمليات والمؤسسات والبيئة المحيطة في هذه الدول. ونستطيع دراسة الواقع الحالي للبحث العلمي في الوطن العربي من خلال العناصر الأربعة التالية:

١. عدد الباحثين.
٢. التمويل.
٣. الإنتاج العلمي والنشر.
٤. الاتصال والتواصل.[٧]

أولا: عدد الباحثين:

إن مؤشر عدد الباحثين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة من أهم المؤشرات التي تدل على مدى اهتمام مجتمع ما بالبحث العلمي، وبالنظر إلى هذا المؤشر في الوطن العربي، نجد أن نسبة الباحثين العرب العاملين في البحث والتطوير بلغت نحو ٣١٨) وفيهم أساتذة الجامعات (لكل مليون نسمة من السكان، مقارنة مع ٣٦٠٠ باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة. وتدل إحصائيات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ أن عدد العلماء العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمه في اليابان ٦٠٠٠، وفي فرنسا ٥١٠٠، وفي بريطانيا ٤٤٠٠، وفي الدول النامية ٢٠٠، وفي بعض الدول العربية مثل مصر ٦٠٠، وتدل هذه النسب على أن عدد الباحثين العرب العاملين في البحث والتطوير منخفض جداً مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا يؤثر سلباً على الإنتاجية العلمية في الوطن العربي، ويشير إلى ضعف الدول العربية وتخلفها في مجال البحث العلمي الذي يعتبر بداية الطريق نحو التكنولوجيا. كما يعد عدد البحوث وإنتاجية الباحث مؤشراً آخر يساعد في معرفة مدى تقدم أو تخلف البحث العلمي في الوطن العربي. وتشير إحدى الدراسات إلى أن ما ينشر سنوياً من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى ١٥ ألف بحث، ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو ٥٥ ألفاً، فإن معدل الإنتاجية هو في حدود ٠٫٣، ومعدل الإنتاجية العلمية العربية يبلغ ١٠٪ من معدل الإنتاجية السائدة في الدول المتقدمة. وبخصوص فجوة الإنتاج العلمي في العالم العربي يورد البطيخي وشويحات (٢٠٠٧) المؤشرات التالية:

أ. ينفق العالم العربي على البحث والتطوير ٠٫٢ ٪من إجمالي ناتجه المحلي، أي ما يعادل سبع المتوسط العالمي ٠٫١٤ ٪

ب. نسبة البلدان العربية من النشر لا تتعدى ٠٫٧ ٪أي أقل من سدس نسبة العرب إلى إجمالي عدد السكان عالميا.

ج. معدل الإنفاق الحكومي سنوياً على كل طالب جامعي ٢٤٠٠ دولار في مقابل ١٤٢٠٠ دولار في دولة مثل إسبانيا.

د. إنتاج العرب من الكتب لم يتجاوز ١٫١٪ من الإنتاج العالمي، على الرغم من أن العرب يشكلون نحو ٤٫٥٪ من سكان العالم.[٨]

ثانيا: التمويل

إن ما ينفق على البحث العلمي في الدول العربية مجتمعة لا يشكل نسبة ١إلى ١٧٠ مما تنفقه الولايات المتحدة!! كانت الدول العربية في السنوات الماضية تنفق ٠٫٣٪ من دخلها القومي على البحث العلمي، بينما تصل النسبة إلى ٣٫٥٪ في الدول المتقدمة، وزاد الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية نوعاً ما؛ فقد بلغ حجم الإنفاق العربي ٥٤٨ مليون دولار؛ أي ما نسبته ٠٫٥٪ من إجمالي الناتج القومي خلال العشر سنوات الماضية، علما بأن الإنفاق على البحث العلمي في مصر ٠٫٤٪، الأردن ٠٫٣٪، المغرب ٠٫٢٪ وفي كل من سوريا ولبنان والسعودية وتونس ٠٫١٪ من إجمالي الناتج القومي

٦- الطائي، جعفر حسن جاسم. «أزمة البحث العلمي في الوطن العربي» مرجع سبق ذكره.
٧- ياقوت، محمد مسعد. أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي. دار النشر للجامعات، ٢٠٠٧

٨- أبو عواد، فريال محمد وعبد، إيمان رسمي. «دراسة تحليلية لواقع البحث العلمي في الوطن العربي وتوجهات التطوير فيه» مجلة اتحاد الجامعات العربية، ٢٠١٢، ١٩٣

وتؤكد ذلك إحصاءات اليونسكو لعام ٢٠٠٠م. إن مجمل ما تصرفه الدولة على البحث العلمي والتطوير (مجمل الإنفاقTotal Expenditure) ونسبة موازنة البحث العلمي والتطوير إلى الناتج القومي الإجمالي (كثافة الإنفاق) Intensity Expenditure هما المؤشران الأساسيان للمقارنة بين دول العالم في إمكاناتها البحثية والتطويرية. وإن الفاحص لهذين المؤشرين في دول العالم المختلفة يلاحظ بوضوح أنهما مرتفعان في الدول الصناعية المتقدمة تكنولوجياً ومنخفضان في الدول غير الصناعية والمستهلكة للتكنولوجيا، ومنها الدول العربية. ويعود ذلك إلى أن الاستثمار في البحث العلمي والتطوير يعود على الدولة باقتصاد وعوائد مالية ضخمة تتناسب مع قيمة الإنفاق، لقد أضحى الاقتصاد المعاصر اقتصاد معرفة بكل معنى الكلمة؛ فالتنافس بين شركات العالم المختلفة هو تنافس بين منتجات مبنية على أساس البحث والتطوير. ومن الملاحظ أن الدول الأفريقية والدول العربية -في العام ٢٠٠٤- وفي مختلف الإحصائيات تقع في أدنى معدلات كثافة الإنفاق على البحث والتطوير، وهو ٠٫٢-٠٫١٪، وهي تقل كثيراً عن النسبة الحرجة الموصى عليها عالميا لأية دولة، وهي١٪. ومن الجدير ذكره أن الدول العربية قلما تزود معهداً بالمعلومات حول ما تنفقه من موازناتها على البحث والتطوير. ولذا، فإن الإحصاءات الخاصة بهذا الخصوص عن الدول العربية هي في الواقع تقديرية وليست واقعية..[٩]

ثالثا: الإنتاج العلمي والنشر

إن النشر العلمي المحكم هو معيار لإنتاج البحث العلمي، وإن تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية دليل على الناتج البحثي. لاحظ أن معظم مؤشرات التقدم العلمي والتقاني العملية، وبشكل خاص في الإنتاج العلمي والنشر راوحت مكانها تقريباً خلال العقد الماضي، وتكفي الإشارة إلى أنه لم يتم سوى تسجيل عدد نادر جداً من براءات الاختراع من مبدعين عرب، وعدد نادر جداً من سلع جديدة أو طرائق إنتاج جديدة في الأقطار العربية، كما لم يسجل الإنفاق على البحث والتطوير سوى زيادة طفيفة... ويتبين من تتبع حجم المنشورات والأبحاث العلمية العربية الصادرة في دوريات عالمية، أن معظم الأقطار العربية استمر في أدائه الضئيل المخيب للآمال. وقد تركز نصف البحوث العربية على الزراعة والطب والعلوم النظرية والاقتصادية والصيدلة. وبالرغم من الجهود الشجاعة لعدد من العلماء إلا أن البحوث الأساسية مازالت في نطاق ضيق إلى حد يمكن اعتبارها من الناحية العملية غير موجودة.[١٠]

رابعا: الاتصال والتواصل

لما كان البحث العلمي حالياً يعتمد على التخطيط الدقيق المعتمد على المعلومات السابقة، ويبنى عليها ويحورها ويطورها، فالمعلوماتية والاتصال والتواصل بين الباحثين تعد من أولويات احتياجاته. ويشمل ذلك المكتبات الحديثة بما فيها الإلكترونية وشبكات الإنترنت والمؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة والشبكات المتخصصة والتواصل فيما بينها، كما يشمل النشر العلمي في مجلات متخصصة متميزة. هذا، ولقد خطت معظم مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي خطوات واسعة في هذا المجال خلال السنوات الخمس الماضية ويشمل، تزويد الباحثين والأساتذة في بعض الجامعات العربية بحواسيب حديثة لاستعمالها في البحث والتدريس الجامعي؛ وذلك من خلال مشاريع دعم البحث العلمي وبرامج تطوير التعليم العالي المدعومة، إضافة إلى تقوية شبكات الإ نترنت في مختلف مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي وإيصالها لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس والباحثين وطلبة الدراسات العليا.[١١]

التعاون العربي في مجال البحث العلمي: يمكن القول إن التعاون العربي في مجال البحث العلمي في الوقت الراهن، يتسم بالضعف على مستوى السياسات أو على مستوى التنسيق بين المراكز البحثية العلمية، ويمكن تلخيص أهم المعوقات للتعاون في إحدى مجالات البحث العلمي فيما يلي:

١. عدم وجود استراتيجيات أو سياسات لمعظم الدول العربية في مجال البحث العلمي.
٢. غياب سياسات عربية موحدة.
٣. ضعف المخصصات المرصودة في موازنات بعض الدول العربية.
٤. هروب العنصر البشري من بعض الدول العربية واعتمادها على العناصر غير المدربة.

٩- ياقوت، محمد مسعد. أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي. مرجع سبق ذكره.

١٠- المرجع السابق، ص ٦٩

١١- ياقوت، محمد مسعد. أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي. مرجع سبق ذكره. ص ٧٨



أضحى الاقتصاد
المعاصر اقتصاد
معرفـة بكل معنى
الكلمة فالتنافس
بين شركات العالم
المختلفة هو تنافس
بين منتجات مبنية على
أساس البحث والتطوير

٥. ضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية لبعض الدول.
٦. عدم معرفة أهمية المراكز البحثية في بعض الدول العربية.
٧. قيام بعض الدول العربية بوضع خططها واستراتيجياتها دون الاهتمام بالتعاون مع الدول العربية الأخرى.[١٢]

الآفاق المستقبلية للتعاون العربي في مجال البحث العلمي: بالرغم من ضعف التعاون العربي في مجال البحث العلمي، إلا أنه يمكن تشجيعه وتطويره، ولكن نجاح ذلك يعتمد على قيام الدول العربية على التعاون في جميع مستويات آليات الارتقاء في البحث العلمي:

من الضروري أن تسعى البلدان العربية إلى اتباع برنامج جاد لإصلاح جذري للارتقاء في البحث العلمي، وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ إلى ما يلي:

١. ضرورة تشجيع مراكز البحث والتطوير، وبيوت الخبرة العربية على تقديم خدمات متميزة تماثل تلك التي تستعين بها الدول العربية من مؤسسات البحث والخبرة في البلدان المصنعة.
٢. التعجيل بخضوع المنتجات العربية للمواصفات المعيارية، وللرقابة على الجودة حتى تكون قادرة على المنافسة في السوق الدولية.
٣. العمل على إنشاء وتقوية مختلف أشكال الترابط عبر البلدان العربية في جميع مجالات البحث العلمي والتطوير التقاني، خاصة بتوظيف تقانات المعلومات والاتصال الحديثة.
٤. التركيز في التطوير التقاني على مجالات تحتاجها المنطقة، أو يمكن أن تقوم فيها للمنطقة ميزة نسبية, مثل تقانات النفط والغاز ومشتقاتهما، وتقانات المعلومات والاتصال، ومصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتحلية المياه.
٥. إقامة «مراكز تميز» في مجالات البحث والتطوير التقاني تتوزع في عموم البلدان العربية وفقا للاحتياجات أو المزايا النسبية.[١٣]

في الأخير، فإن الاهتمام بالبحث العلمي في مجتمعاتنا العربية لازال في حاجة إلى مزيد من الدعم والاهتمام، وهذا الأمر لا تكفي فيه الدولة وحدها، ولكن وجب توحيد الجهود وتكثيفها وفرض اجتهاد على الباحثين في مختلف المجالات للتضحية قليلاً في سبيل البحث العلمي والاهتمام بإنجازاتهم وتطويرها لتكون في متناول الجميع والإنسانية جمعاء.

كان البحث العلمي ولا يزال أساساً للدول ومجتمعات العالم؛ بل أكثر من ذلك، تقاس الدول بمستوى تطورها وتقدمها وبمكانتها، وبما تقدمه من دعم واهتمام للبحث العلمي الذي يغطي ويشتمل على مختلف الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والحياتية الأخرى، لذلك حان الوقت للاهتمام بهذا العنصر المهم وعدم السماح بمزيد من النزيف للأدمغة العربية التي تهاجر بالآلاف، ليستفاد منها في الخارج ووضع استراتيجيات حقيقية مبنية على إرادة سياسية صادقة تحمي هذا العقل العربي، وتحمي إنتاجه العلمي وتوجه كل الطاقات لتنمية البلدان العربية وتطويرها عوض صرف آلاف الدولارات على طاقات أجنبية يكون فيها مستوى الباحثين العرب لا يقل عنه أو أفضل منهم في الكثير من الأحيان.

١٢ راضية بوزيان، «إشكالية البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر: مقاربة تحليلية في ظل معايير الأيزو ISO»، مجلة دراسات وأبحاث، العدد٧، الجلفة ٢٠١٢، ص ص ٥-٦
١٣ فريجات غالب عبد المعطي، ثقافة البحث العلمي، دار اليازوري للنشر، الأردن، ٢٠١١، ص ص ١٥٤ -١٥٥



واقع البحث العلمي وتحدياته في الدراسات الإنسانية في العالم العربي

يعيش العالم العربي منذ بواكير العصر الحديث أزمة حضارية، تتعدد وجوهها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وتُلقي بظلالها على كثير من مناحي الحياة اليومية. وتُعد أزمة المعرفة أحد أبرز تجليات هذه الأزمة الحضارية وأسبابها في الوقت ذاته. فالإنتاج المعرفي العربي المنجز على مدار القرنين الأخيرين لم يَرقَ كمًّا ولا كيفًا إلى مستوى الطموحات المرجوة ولا الإمكانات المتاحة. ويحاول التقرير الحالي رصد واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية في العالم العربي وتحدياته. ويركز على عدد من القضايا هي التوسع الكمي وجودة البحث العلمي، والإنفاق عليه، والبعثات، والترجمة، ثم يناقش بعض أهم التحديات التي تواجهه، وبخاصة ضعف الصلات بين الباحثين، والحريات الأكاديمية، والسرقات الأكاديمية، والفجوة بين البحث العلمي واحتياجات المجتمع.

أولا: التوسع الكمي في مؤسسات البحث والتدريس في العلوم الاجتماعية

شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملموسة في عدد الدارسين في الجامعات والمعاهد والمدارس العليا



بقلم: د. عماد عبد اللطيف
باحث مصري متخصص في البلاغة والنقد





لم يَرقَ الإنتاج المعرفي العربي المنجز على مدار القرنين الأخيرين، كمًّا ولا كيفًا إلى، مستوى الطموحات المرجوة ولا الإمكانات المتاحة

والمؤسسات البحثية العربية، فقد بلغت النسبة العامة للالتحاق بالتعليم العالي بالدول العربية ٢٢٪ سنة ٢٠٠٨ مقابل ١٦٪ عام ١٩٩٨[١]. وبلغ عدد الجامعات العربية عام ٢٠١٢ أكثر من ٥٠٠ جامعة، تضم حوالي ٩ ملايين طالب وطالبة، وتُشغّل ما يقرب من ٢٥٠٠٠ عضو هيئة تدريس.[٢] وتصل نسبة عدد الطلاب في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية ٧٨٪ في مقابل ٢٢٪ لطلاب التخصصات العلمية في إحصاءات عام ٢٠٠٦،[٣] وتزيد هذه النسبة في بعض المجتمعات؛ ففي مصر، على سبيل المثال، بلغ عدد الملتحقين بالكليات النظرية عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ ١٥٦٩٥٥٠ طالبًا، بنسبة ٨١،١٪ من إجمالي عدد الملتحقين بالجامعات المصرية في ذلك العام، والبالغ ٣١٥ ألفا ٥٣٣ طالبًا[٤]. وفيما يتعلق بعدد الباحثين في الدراسات العليا، فإن تقديرهم وفق أحد الإحصاءات يصل إلى عشرة بالمائة من نسبة طلاب الجامعات العربية، ومن ثمّ فإن هذا العدد وفقًا لتقدير عدد الطلاب في عام ٢٠١٢ السابق ذكره، يصل إلى ٩٠٠ ألف باحث وباحثة، يتخصص ما يقرب من ٨٠٪ منهم في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد بلغ عدد الباحثين في جمهورية مصر العربية في عام ٢٠١٤، ١١٠ آلاف و٧٧٢ باحثًا علميًا.[٥]

تلازم هذا النمو الكمي في أعداد الدارسين مع زيادة في أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وعدد المؤسسات التدريسية والبحثية المعنية؛ وهو ما قد يُسهم في ازدهار مجال البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. غير أن هذا النمو الكمي يكاد يتحول للأسف إلى عبء ذي مردود سلبي على البحث في بعض السياقات. ويمكن أن نضرب مثلا للنمو الكمي ذي المردود السلبي بحالة الجامعات المصرية. فقد التحق بالفرقة الأولى بكلية الآداب بجامعة القاهرة في العام الجامعي ٢٠١٣-٢٠١٤ ما يقرب من خمسة آلاف طالب في برنامجي الانتظام والانتساب[٦]. في حين أن الطاقة الفعلية لاستيعاب الكلية لا تصل إلى نصف هذا العدد. والنتيجة أن بعض الأقسام، خاصة في العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع، تكتظ بآلاف الطلاب في مرحلة الليسانس، ينتسبون إليها، ولا يتحصلون تعليمًا حقيقيًا فيها. وفي ضوء حقيقة أن ظاهرة الأعداد الكثيفة تنتشر في الكليات النظرية، مثل الآداب والحقوق والتربية والعلوم السياسية والإعلام، فإن مساحة التفاؤل التي يولدها واقع التوسع الكمي في دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية سرعان ما تتضاءل نتيجة لتضاؤل الكفاءة النوعية للباحثين المتخرجين من هذه الأقسام. وفي الوقت نفسه، يدفع التزايد في عدد الطلاب أعضاء هيئات التدريس إلى بذل جهد كبير في عمليات التدريس والتقويم، على حساب الانشغال بالبحث العلمي، وإنتاج المعرفة، خاصة في ظل الضعف النسبي في الإنفاق على الأبحاث. هذه العوامل وغيرها تثير تساؤلات تخص جودة البحث العلمي، يجدر بنا مناقشتها بالتفصيل.

جودة البحث العلمي

يُمكن أن تُقاس جودة البحث العلمي بعدد كبير من المؤشرات منها عدد المنشورات الدولية السنوية، ومستوى جودة المؤسسات البحثية. وإذا نظرنا إلى العنصر الأول نلحظ تفاوتًا بين الدول العربية؛ فعلى سبيل المثال، سوف نجد أن عدد البحوث العلمية المنشورة في مصر ارتفعت في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨، لتصل إلى ٣٩٦٣ بحثاً بدلاً من ٢٣٠٤ بحثاً بنسبة أعلى قليلاً من ٥٨٪ خلال ثماني سنوات[٧]؛ وهي زيادة تبدو متواضعة للغاية، إذا قارناها بدولة عربية أخرى هي تونس، التي ارتفعت فيها عدد البحوث العلمية المنشورة من ٥٤٠ بحثاً عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٦ بحثاً عام ٢٠٠٨، بنسبة زيادة تبلغ ٣٧٥٪. أما فيما يتعلق بجودة المؤسسات البحثية العربية، فيكشف تقرير المعرفة في البلدان العربي عن أن بعض الدول العربية تشغل مراكز متقدمة على المستوى الدولي، فدولة قطر تأتي في المرتبة (٣٠) دوليًا والأولى عربيًا، وتتلوها تونس في المرتبة (٤٢) دوليًا والثانية عربيًا. أما مصر فإنها تأتي في المرتبة (٩٦) دوليًا، و(١٠) عربيًا[٨].

إن جودة البحث العلمي تُعدُّ التحدي الأكبر الذي يواجه الأكاديميات العربية في الوقت الراهن. وقد استجابت كثير من المؤسسات لهذا التحدي

١- انظر التقرير الإقليمي لليونسكو عن «إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته»، الصادر على هامش المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، المنعقد في القاهرة، في الفترة من ٣١-٥/٢-٦/٢٠٠٩، ص ٦. الرابط الإلكتروني للتقرير: http://goo.gl/Yt٢VcF

٢- نقلا عن تقرير للسكرتير العام لاتحاد الجامعات العربية الدكتور سلطان أبو عرابي، http://goo.gl/hzpbFk

٣- نفسه، الصفحة نفسها.

٤- إحصاءات صادرة عن وزارة التعليم العالي المصرية، نقلاً عن: http://goo.gl/u٢qg٢C

٥- نقلا عن «التعليم والبحث العلمي (في مصر): إحصائيات وأرقام»، على الرابط الآتي: http://goo.gl/٨JFKbt

٦- نقلاً عن: http://goo.gl/Ld٣cDh

٧- نفسه، ص ٢٦٦

٨- نقلا عن: http://goo.gl/wKgSw٦

بواسطة التشجيع على النشر الأكاديمي في الدوريات ودور النشر الأكثر تأثيرًا وانتشارًا، والتي تحتكم غالبًا إلى آليات تحكيم جيدة. غير أن البحوث العربية في العلوم الإنسانية، تُكتَب غالبًا بالعربية، وتُنشر محليًّا أو إقليميًّا، وهي من ثمّ لا تُفيد من التنافسية التي يتطلبها النشر الدولي. كما أن آليات تحكيم البحوث والرسائل الجامعية، قد تتأثر في بعض الأحيان بالأمور الشخصية، والمصالح، وغياب الشفافية، وعدم الالتزام بالمعايير. وفي الحقيقة، فإن جودة البحوث العربية في العلوم الإنسانية تواجه مأزقًا حقيقيًّا، ولعل انتشار ظاهرة السرقات العلمية يمثل الوجه القبيح لهذا المأزق، على نحو ما سنرى في موضع لاحق من هذا التقرير.

لقد نظر مفكرو عصر النهضة العربية إلى البعثات والترجمة على أنهما رافعة التقدم المعرفي والمجتمعي في العالم العربي الحديث، منذ ما يقرب من قرنين من الزمان. وسوف نلقي فيما يأتي الضوء على واقع هذين المجالين، لدورهما الحاسم في تحسين جودة البحث العلمي في العلوم الإنسانية. ولكن قبل ذلك سوف نقدم معلومات أولية بشأن الإنفاق العام على البحث العلمي في العالم العربي، الذي يُشكل بُعدًا مهمًّا من أبعاد تطويره.

الإنفاق على البحث العلمي

تبدو نسبة الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي متدنية بالقياس لكثير من دول العالم الأخرى؛ فبحسب تقرير اليونسكو في عام ٢٠١٠، فإن أكثر الدول العربية إنفاقًا على البحث العلمي بالقياس إلى الناتج القومي هي تونس بنسبة ١٫٠٢٪ تليها المغرب بنسبة ٠٫٦٤٪. أما مصر، فقد كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي ٠٫٢٣٪، في حين، بلغ متوسط نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الاتحاد الأوروبي، وفقًا للإحصائية نفسها، ١٫٧٨٪ من الناتج القومي[٩]. بالطبع، فإن الإنفاق على البحث في التخصصات العلمية يحظى بالأولوية، كما أن البحث في العلوم الإنسانية يُنظر إليه غالبًا على أنه يحتاج إلى تمويل محدود، أو لا يحتاج إلى تمويل أصلاً. ويبدو هذا التصور التقليدي مدفوعًا بتقدير أقل إيجابية للتخصصات الإنسانية مقارنة بالتخصصات العلمية، ويحفزه تصور تقليدي للبحث في العلوم الإنسانية يُدركه على أنه بحث فردي مكتبي تأملي محلي.

من الجلي أن هذه النظرة الدونية للتخصصات الإنسانية وبحوثها تحتاج إلى مراجعة. ولعل تغير هذه النظرة يؤدي إلى زيادة الدعم المادي للبحث في العلوم الإنسانية، وإيجاد تمويلات كافية لوسيلتين مهمتين من وسائل تحسين جودة البحث العلمي في العالم العربي، أعني البعثات والترجمة الأكاديمية.

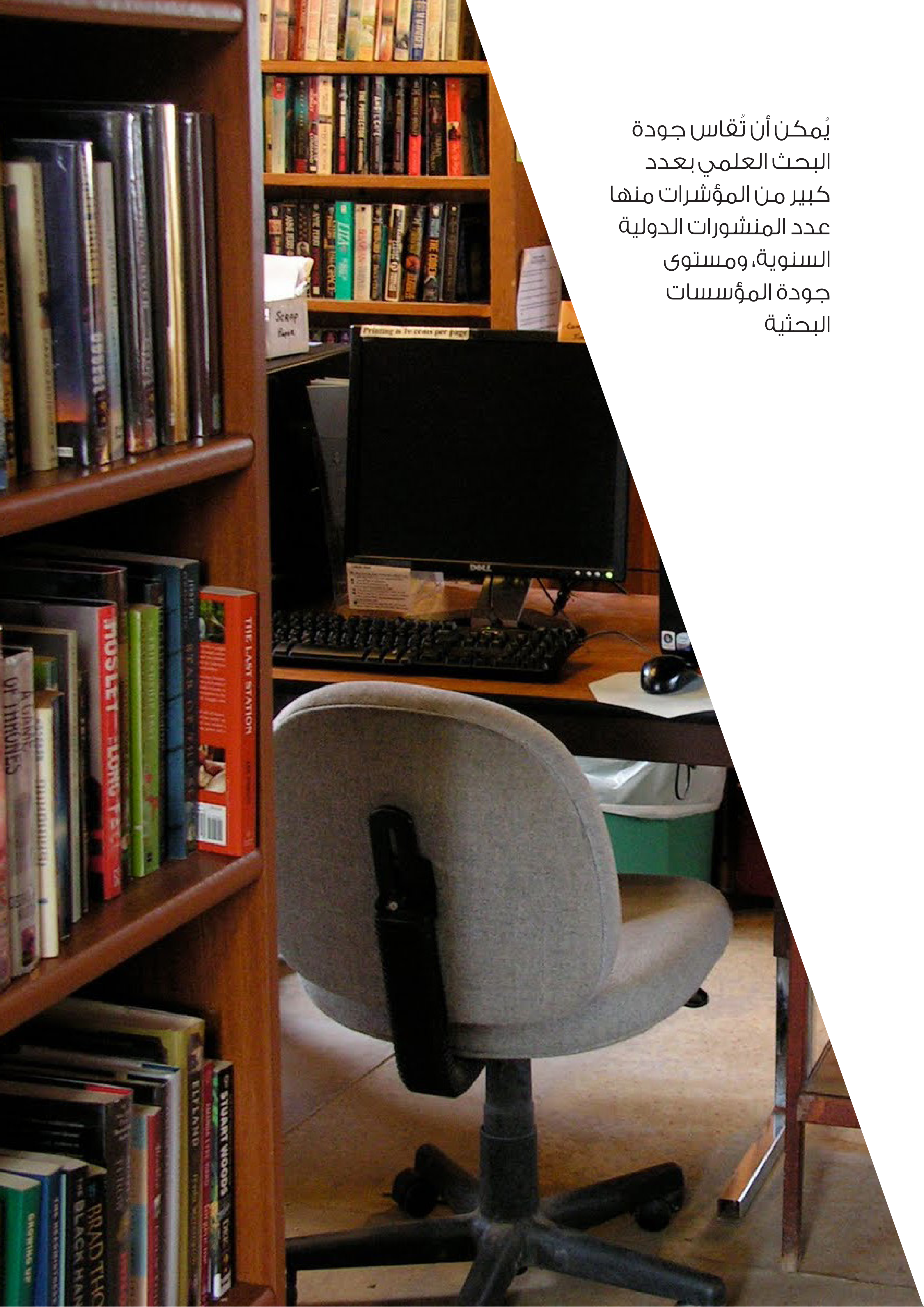
البعثات

يُعد إرسال البعثات إلى الدول المتقدمة سبيلاً مهمًّا من سُبل تحسين مستقبل البحث في الجامعات العربية عمومًا، ومستقبل البحث في العلوم الإنسانية خصوصًا. فقد لعبت البعثات دورًا مهمًّا في رفد الأكاديميات العربية بخبرات أكاديمية ذات مستوى تأهيلي متميز. وقد شهدت سنوات ما قبل الربيع العربي ازدهارًا لافتًا في حركة الابتعاث العلمي للخارج، حيث سجل عدد المبتعثين للدراسة إلى الخارج في عام ٢٠٠٩ (٢٣٢٤٦٣) طالبًا على وجه التحديد[١٠]. وتزداد أهمية هذا الازدهار في حركة الابتعاث في ضوء التفاوت الجلي في خبرة البحث والحياة الأكاديمية واليومية بين بعض البلدان المبتعث منها وإليها، كما هو الحال في مجتمعات شبه تقليدية، مثل السعودية التي ساهمت بمفردها بإرسال ١٠٥ آلاف طالب/ة سعودي/ة للدراسة في الخارج عام ٢٠٠٩، بما يقرب من ثلث عدد المبتعثين العرب جميعًا في العام نفسه. وارتفع الرقم إلى ١٢٠ ألف طالب عام ٢٠١٠[١١]. ومن المأمول أن تضيف الخبرة الأكاديمية والحياتية المغايرة التي يكتسبها المبتعثون إلى المؤسسات الوطنية التي سينتسبون إليها بعد انتهائهم من فترات ابتعاثهم.

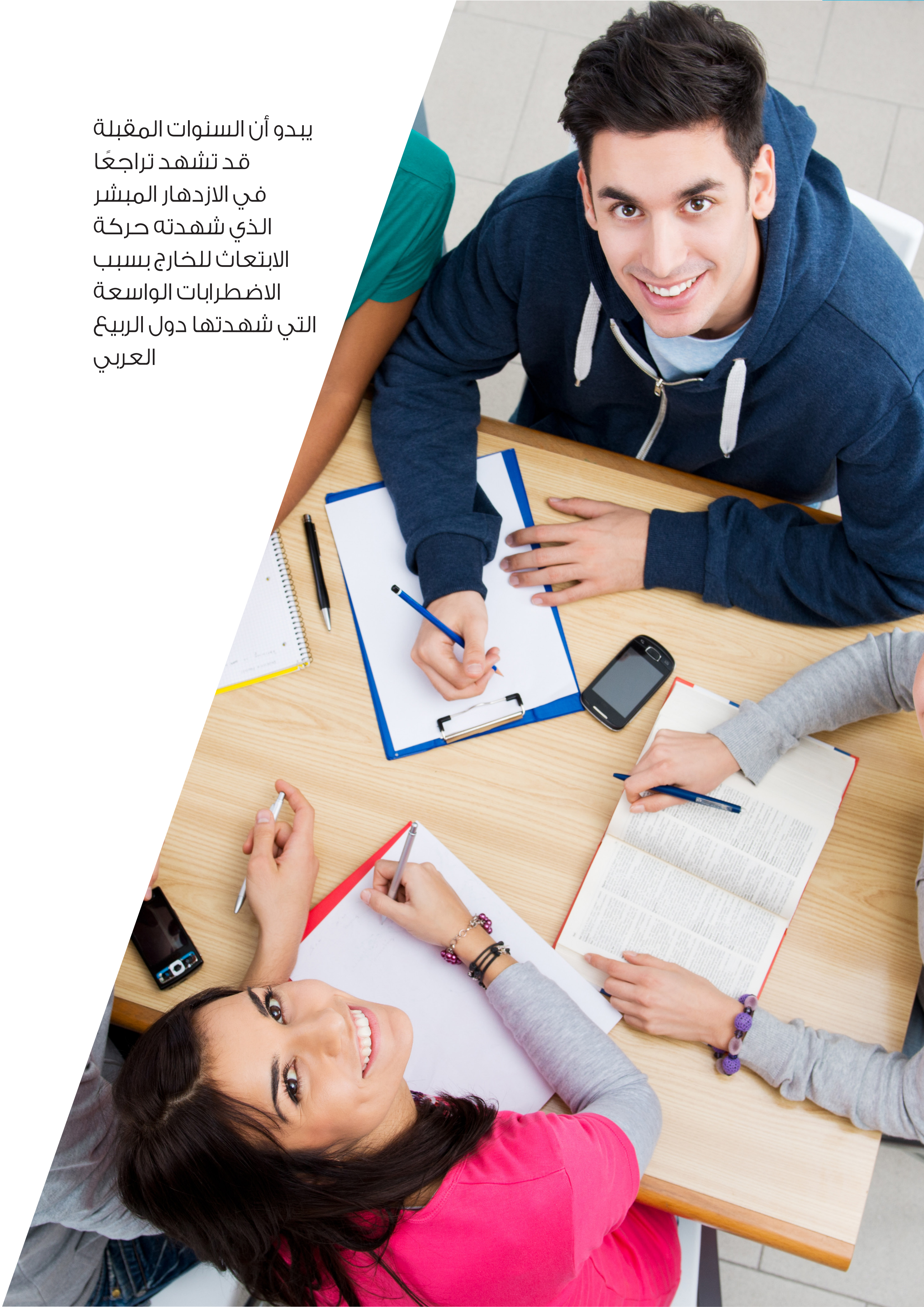
للأسف الشديد، يبدو أن السنوات المقبلة قد تشهد تراجعًا في الازدهار المبشر الذي شهدته حركة الابتعاث للخارج؛ فقد أدت الاضطرابات الواسعة التي شهدتها دول الربيع العربي إلى تقليص المخصصات المتاحة للبعثات، وعانى بعض الطلاب المبتعثين بالفعل من صعوبات في الحصول على بدلات المعيشة المقررة لهم؛ كما هو الحال مع مبتعثين من اليمن وسوريا وليبيا[١٢]. في حين خفّضت بعض الجامعات

٩- نقلا عن تقرير اليونسكو للعلوم الصادر عام ٢٠١٠، ص ٢٥٩. يمكن قراءة التقرير على الرابط الآتي:
http://goo.gl/xe٨alk

١٠- التعليم في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٧٥
١١- انظر: http://goo.gl/TVyVkP
١٢- المصدر، شهادات شخصية.



يُمكن أن تُقاس جودة
البحث العلمي بعدد
كبير من المؤشرات منها
عدد المنشورات الدولية
السنوية، ومستوى
جودة المؤسسات
البحثية



يبدو أن السنوات المقبلة قد تشهد تراجعًا في الازدهار المبشر الذي شهدته حركة الابتعاث للخارج بسبب الاضطرابات الواسعة التي شهدتها دول الربيع العربي

المصرية المساعدات المالية التي تقدمها للباحثين[١٣]. ويبدو الأفق فيما يتعلق بتأثير البعثات في تطوير البحث في العلوم الإنسانية غير يقيني؛ إذ ربما لم تجن الأكاديميات العربية بعدُ ثمار ازدهار الابتعاث في السنوات الأخيرة. كما أن المخاوف من بقاء المبتعثين في بلاد الابتعاث التي أُرسلوا إليها ظاهرة منتشرة في العالم العربي. وأخيرًا، فإن التراجع الكبير في حركة الابتعاث في سنوات ما بعد الربيع العربي يقود إلى ترشيد التفاؤل بشأن دور البعثات في تطوير البحث العلمي. ولحسن الحظ توجد نظرة أكثر تفاؤلاً بشأن نشاط أكاديمي وثيق الصلة بدعم البحوث العربية في العلوم الإنسانية؛ أعني الترجمة الأكاديمية إلى اللغة العربية، على نحو ما سنرى بالتفصيل.

الترجمة:

على الرغم من غياب إحصاءات دقيقة بالكتب المترجمة المنشورة في العالم العربي، فإنه توجد مؤشرات دالة تدعم القول بأن السنوات العشر الأخيرة شهدت ازدهارًا نسبيًا في حركة الترجمة إلى اللغة العربية، وتأسست عدة مراكز إقليمية للترجمة، مثل المركز القومي للترجمة بمصر، ومؤسسة كلمة بأبي ظبي، والمنظمة العربية للترجمة ببيروت، والمركز الوطني للترجمة بتونس، والمعهد العالي للترجمة بالجزائر. وأدت مأسسة الترجمة إلى زيادة مطردة في كم الكتب المترجمة المنشورة؛ فعلى سبيل المثال، أصدر المركز القومي للترجمة بمصر وحده ألف كتاب مترجم في ست سنوات من ٢٠٠٦-٢٠١٢، وهي نصف الفترة التي استغرقها المشروع القومي للترجمة لإصدار الألف الأولى فيما بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٥. ووفقًا لإحصاء أجراه اتحاد المترجمين العرب، فقد نشرت ٣٣ مؤسسة ودار نشر في بيروت وحدها أكثر من ٣٠٠٠ كتاب في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩. وكان عدد الكتب المترجمة عام ٢٠٠٧ ضعف عدد الكتب المترجمة عام ٢٠١٢،[١٤] وعلى الرغم من ذلك، فإن حركة الترجمة إلى العربية ما تزال متواضعة إذا ما قورنت بغيرها من اللغات؛ فوفقًا لإحصاءات اليونسكو تأتي اللغة العربية في المرتبة التاسعة والعشرين في قائمة اللغات التي يُترجم إليها[١٥]. كما تخلو قائمة أكثر ٥٠ دولة من حيث عدد الكتب المترجمة من أية دولة عربية، باستثناء مصر التي تحتل المرتبة ٤٩ بعد دول صغيرة، مثل أستونيا وليتوانيا.[١٦]

تزداد أهمية ازدهار حركة الترجمة في العالم العربي بالنظر إلى العناية الكبيرة بالكتب المنشورة في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تحظى بالاهتمام الأكبر من المؤسسات المعنية بالترجمة في العالم العربي. تقوم الترجمة بدور شديد الأهمية في تطوير العلوم الإنسانية في العالم العربي؛ لأن كثيرًا من دارسي العلوم الإنسانية في العالم العربي لا يستطيعون، للأسف، التواصل مع كتابات أجنبية بلغات أصلية. وبعضهم يتقن لغة واحدة أخرى غير العربية، ولا يستطيع القراءة بلغة ثالثة، قد تكون الكتابات فيها أساسية لموضوع بحثه.

على الرغم من ذلك، فإن هناك مشكلات تعوق الوصول إلى الإفادة القصوى من الازدهار النسبي الراهن، لعل أهمها غياب التخطيط الشامل لحركة الترجمة في العالم العربي. وتنتج عن هذا الغياب مشكلات حقيقية مثل: ظهور ترجمات متعددة لكتاب واحد، وترجمة كتب عديدة متشابهة المحتوى، والتركيز على الترجمة من لغتين فقط هما: الإنجليزية والفرنسية. لكن المشكلة الرئيسة التي تنتج عن غياب التخطيط والتنسيق الشامل لحركة الترجمة في العالم العربي، هي عشوائية اختيار المترجمات، واعتمادها على المبادرات الفردية، وغياب خطط ذات مدى زمني ممتد، تُحدد المجالات الأولَى بالترجمة، والكتب الأولَى بالاختيار. بالطبع، فإن هناك بعض المحاولات لتقديم رؤية متماسكة لمشاريع ترجمة عربية، لكن غياب التنسيق عبر أقطار العالم العربي، بل داخل القطر الواحد يؤدي إلى هدر كبير في الطاقات. وحبذا لو صاغت المؤسسات الكبرى المعنية بالترجمة في العالم العربي خططًا مشتركة للعمل، بما يحقق تراكمًا معرفيًا يُسهم في ازدهار البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ثانيًا: تحديات البحث في العلوم الإنسانية

(ضعف) الصلات بين الأكاديميات العربية

على الرغم من أن اللغة العربية هي لغة العلم في معظم المؤسسات البحثية العربية، فإن التواصل الأكاديمي بين الباحثين في أرجاء العالم العربي يمكن أن يوصف بالمحدودية. بالطبع، تحقق بفضل الإنترنت

١٣- انظر على سبيل المثال صورة من قرار جامعة القاهرة بحرمان المبتعثين والموفدين في مهام علمية من بعض البدلات المالية: http://goo.gl/L9ccBi

١٤- نقلا عن http://goo.gl/wL8eCJ

١٥- انظر موقع اليونسكو على الإنترنت على الرابط التالي: http://goo.gl/PYryMh

١٦- نفسه: http://goo.gl/FIQmBB

تحسنٌ طفيفٌ في الصلات الأكاديمية، لكن هذا التحسن ما يزال بحاجة إلى المزيد. ترجع المشكلات في الصلات الأكاديمية العربية إلى عدة عوامل منها؛ أن الكثير من دور النشر قُطْرية، لا تُتيح إصداراتها على مستوى إقليمي؛ وأن كثيرًا من الفعاليات الأكاديمية، مثل المؤتمرات والندوات تكون محليّة الطابع. إضافة إلى ذلك، فإنه نادرًا ما تُبحث القضايا في العلوم الإنسانية في العالم العربي على نطاق متجاوز للأقطار، ومن منظور مقارِن؛ إذ عادة ما يركز الباحثون على مجتمعاتهم القطرية المحلية، ثم يقومون بتعميمات مرسَلة على بقية المجتمعات العربية.

إن المجتمع البحثي العربي يحتاج إلى تعاون أكاديمي أصيل، يستند إلى قيم التقدير المتبادل، ويحفزه الإخلاص الشديد للمعرفة. والثقة الأكيدة في أن ارتقاء المعرفة في قطر عربي ما، سوف يترك دومًا آثارًا إيجابية على الأقطار الأخرى؛ فالدول العربية في نهاية المطاف مجتمع بحثي واحد.

الحريات الأكاديمية:

العلاقة بين الحريات الأكاديمية وازدهار المعرفة وثيقة؛ فثمة علاقة طردية متأصلة بين حرية الباحثين في اختيار موضوعات البحث ومناهجه وأسسه النظرية من ناحية، وقدرتهم على تقديم معارف أصيلة مبدعة من ناحية أخرى، سواء أكانوا متخصصين في العلوم الاجتماعية أم التطبيقية أم البحتة. وقد حرصت المجتمعات المعاصرة على ضمان الحريات الأكاديمية للباحثين على النطاق العالمي، فقد صدر إعلان ليما بشأن الحريات الأكاديمية عام ١٩٨٨؛ وتبعه إعلان كامبالا بشأن الحرية الفكرية والمسؤولية الاجتماعية عام ١٩٩٠. أما في العالم العربي، فقد شاركت الدول العربية في إصدار إعلان عمّان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عام ٢٠٠٤. كما تُصدر بعض الدول العربية تقارير سنوية أو شبه سنوية حول الحريات الأكاديمية فيها؛ مثل تقارير الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية الصادر عام ٢٠١١.

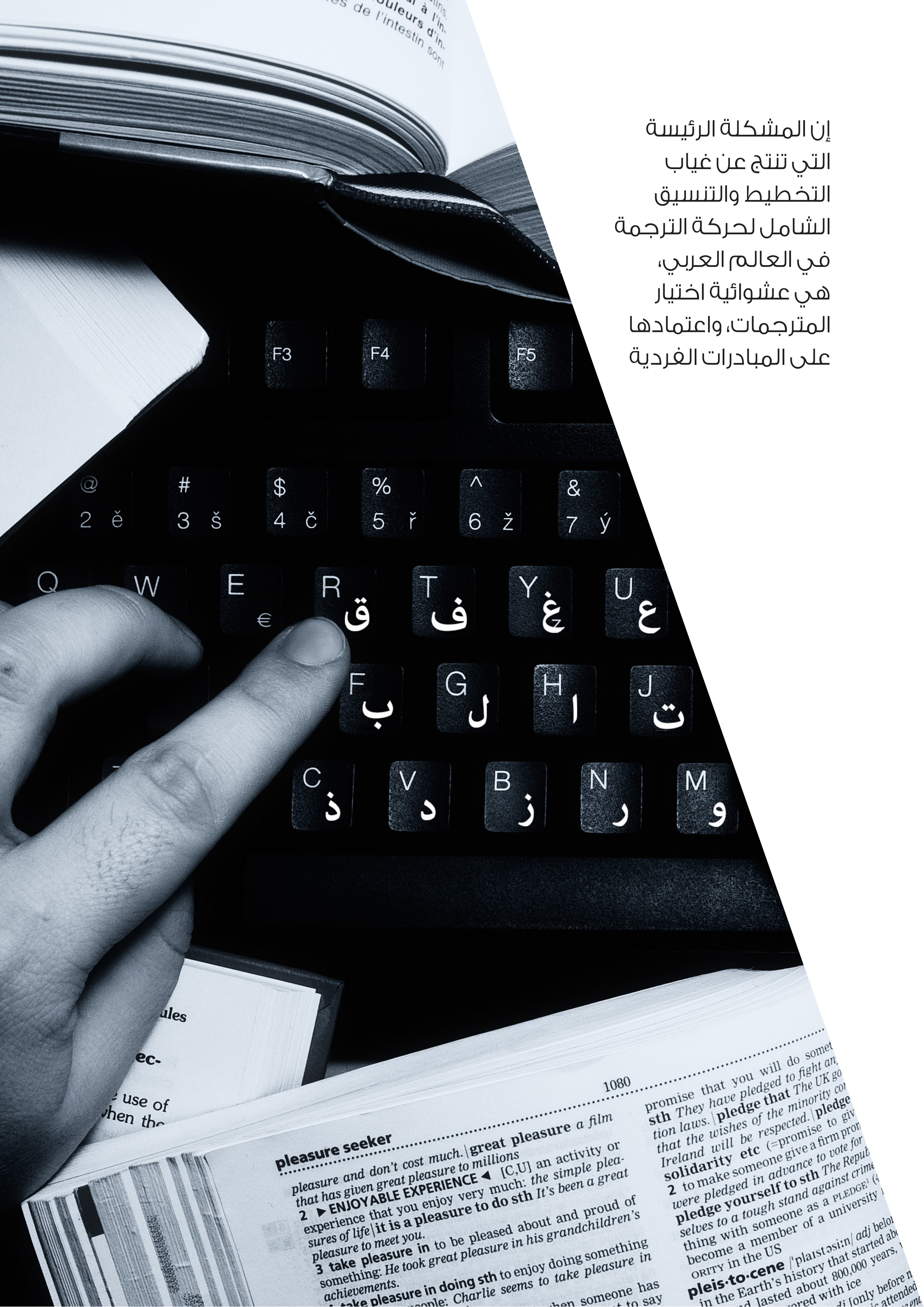
هذا الإدراك لأهمية ضمان الحريات الأكاديمية للباحثين والمؤسسات يكتسب دلالة خاصة في العالم العربي. فقد خضع الفضاء الأكاديمي والبحثي والإبداعي في بعض البلدان لأشكال من تقييد الحريات الأكاديمية؛ سواء من قبل مؤسسات مجتمعية أو دينية أو سياسية. وتزداد وطأة هذا التقييد في العلوم الإنسانية والاجتماعية، التي تُعنى بدراسة موضوعات بحثية تُدرَك في الفضاء العام بوصفها من المُحرمات (تابوه)، وهي تشمل موضوعات متنوعة ترتبط بالدين أو الجنس أو السياسة.

تتعدد مستويات انتهاك الحريات الأكاديمية؛ إذ تبدأ من الضبط الداخلي، الذي يدفع الباحثين بعيدًا عن اختيار موضوعات بحثية ما أو التعاون مع باحثين معينين أو استخدام مناهج ما، يَتوقع أن يُثير اختيارها مشكلات أو معوقات أو حساسيات. أما المستوى الثاني، فهو التدخل المباشر في عمليات إنتاج المعرفة، بواسطة التدخل في معطيات البحوث، أو تغيير مدونتها، أو نتائجها. ويتضمن المستوى الثالث وضع قيود على النشر الأكاديمي، تُحجَب فيه قدرة بعض الدراسات على النفاذ إلى الفضاء العام، إما برفض نشرها، أو بقبول البحث للنشر صوريًّا، وعدم نشره، أو مصادرته بعد نشره. أما المستوى الرابع، فهو اللجوء إلى أشكال من معاقبة الباحث بسبب بحوثه، إما بواسطة عقوبات إدارية، تبدأ من اللوم والحرمان من الترقيات، وصولاً إلى الفصل من العمل، أو بواسطة الحرمان من بعض الحريات العامة؛ مثل حرية الانتقال؛ أو الإيذاء الجسدي الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى حد التهديد بالقتل، أو اقترافه.

يمكن القول إن مأزق الحريات الأكاديمية من بين أخطر التحديات التي تواجه البحث في العلوم الإنسانية في العالم العربي المعاصر. وتزداد خطورة هذا التحدي، في إطار التحولات الجذرية التي تمر بها بعض المجتمعات العربية في الوقت الراهن في سياق ما يُعرف بالربيع العربي. ففي إطار هذه التحولات ثمة إشارات متناقضة. فهناك، من ناحية، مطالبات متزايدة بالحريات بعامة والحريات الأكاديمية بخاصة. لكن هناك، من ناحية مقابلة، إجراءات متزايدة لتقييد الحريات في بعض الأكاديميات العربية. هذا الجو من الخوف الأكاديمي يجعل البحث في بعض موضوعات العلوم الاجتماعية والإنسانية ما يزال عملاً محفوفًا بالمخاطر في بعض المجتمعات العربية.

السرقات الأكاديمية

على الرغم من أن ظاهرة السرقات العلمية منتشرة في أرجاء العالم العربي، فإن الرصد الإحصائي الدقيق لها غير متوافر، إذ توجد فحسب تقديرات.



إن المشكلة الرئيسة
التي تنتج عن غياب
التخطيط والتنسيق
الشامل لحركة الترجمة
في العالم العربي،
هي عشوائية اختيار
المترجمات، واعتمادها
على المبادرات الفردية


إن أحد أكبر مخاطر
السرقات العلمية في
العالم العربي أنها تكاد
تكون محميّة بفعل
القوانين الرخوة، وغياب
الشفافية، والتواطؤ

ومهمـا يكـن مـن أمـر، فـإن السرقـة العلميـة تشـكل في الوقـت الراهـن أحـد أبـرز التحديـات الـتي تواجـه البحـث في العلـوم الإنسـانية. ويرجـع هـذا بشـكل أسـاسي إلى أنهـا تمـارس تدمـيرًا منظمًـا للمؤسسـات البحثيـة الـتي تنتـشر فيهـا؛ فالباحثـون الذيـن يلجـؤون للسرقـة للحصـول عـلى درجـة علميـة أو ترقيـة أكاديميـة أو غيرهـا، يُدمـرون القيـم الأساسـية الـتي لا يـرق البحـث بدونهـا؛ أعـني قيـم الاجتهـاد والأصالـة والإبـداع. إن السرقـة الأكاديميـة تُسـهم في إشـاعة أجـواء شـديدة السـلبية في المؤسسـات الأكاديميـة، خاصـة إذا مـرّت جرائـم مـن يرتكبونهـا مـن غـير عقـاب.

إن أحـد أكـبر مخاطـر السرقـات العلميـة في العالـم العـربي تـكاد تكـون محميّـة بفعـل القوانـين الرخـوة[١٧]، وغيـاب الشـفافية، والتواطـؤ. ويتعاظـم الأثـر المدمـر للسرقـات العلميـة حـين يصـل التهـاون مـع مـن تثبـت جريمـة السرقـة عليهـم إلى حـد السـماح لهـم بتقلـد مناصـب أكاديميـة وإداريـة قياديـة. فحـين يُصبـح لصـوص الأمـس هـم أنفسـهم المتنفـذون اليـوم، فـإن الأمـل في الغـد يـكاد يكـون معدومًـا؛ إذ يُحتمـل أن يقـف أمثـال هـؤلاء بحـزم أمـام كل جهـد أكاديمـي أصيـل أمـين، لصالـح أمثالهـم.

الفجوة بين البحث العلمي واحتياجات المجتمع

تعـاني البحـوث العربيـة في العلـوم الإنسـانية مـن اتهامـات بضعـف الـدور الـذي تقـوم بـه في التصـدي لمشـكلات المجتمـع وفي تلبيـة احتياجاتـه. ويبـدو هـذا الاتهـام مسـتندًا إلى أكـثر مـن بيّنـة، بسـبب الانفصـال الجـلي بـين المؤسسـات البحثيـة والمؤسسـات التنفيذيـة في معظـم المجتمعـات العربيـة. فالمؤسسـات التنفيذيـة، مـن ناحيـة، لا تصـوغ، غالبًـا، سياسـاتها واسـتراتيجياتها وقوانينهـا وقراراتهـا بالتشـاور مـع المؤسسـات البحثيـة وثيقـة الصلـة. وكثـير مـن المؤسسـات البحثيـة، مـن ناحيـة أخـرى، لا تصـوغ اسـتراتيجياتها البحثيـة انطلاقًـا مـن احتياجـات المجتمـع ومشـكلاته الراهنـة.

إن غيـاب علاقـة الاعتمـاد المتبـادل بـين البحـث العلمـي والمجتمـع، يؤثـر بشـدة عـلى كليهمـا؛ فالبحـث العلمـي المعـزول عـن قضايـا المجتمـع يفتقـد إلى قـدر مـن مشروعيتـه العمليـة، ويعـزز النظـرة إلى الجامعـة بوصفهـا برجًـا عاجيًـا منعـزلاً عـن محيطـه الحيـوي. أمـا المجتمـع الـذي يتصـدى لمشـكلاته دون الاعتمـاد عـلى دراسـات علميـة، ودون مـؤازرة مـن مؤسسـاته البحثيـة، فإنـه يُغامـر بالفشـل في التصـدي لهـذه المشـكلات، لافتقـاره إلى المعرفـة.

خاتمة:

حول مستقبل العلوم الإنسانية في العالم العربي

لقـد عرضـتُ عـلى مـدار هـذا التقريـر بعـض خصائـص واقـع البحـث في العلـوم الإنسـانية في العالـم العـربي، مركـزًا عـلى العلاقـة بـين التنامـي الكمـي والكيفـي مـن ناحيـة، ومسـائل الإنفـاق عـلى البحـث العلمـي، وتمويـل البعثـات والترجمـة مـن ناحيـة أخـرى. ثـم ناقشـتُ بإيجـاز بعـض أهـم التحديـات الـتي تواجـه البحـث العلمـي في العالـم العـربي، وبخاصـة ضعـف الصـلات بـين الأكاديميـات العربيـة، والحريـة الأكاديميـة، والسرقـات العلميـة، والفجـوة بـين البحـث العلمـي في العلـوم الإنسـانية واحتياجـات المجتمـع. وقـد حاولـت دمـج بعـض التوصيـات في إطـار تحليـل الواقـع والتحديـات، غـير أن التحـدي الحقيقـي الـذي يواجـه البحـث العلمـي في العالـم العـربي في الوقـت الراهـن، إنمـا يكمـن بالأسـاس في حالـة ضعـف الاسـتقرار السـياسي والمجتمعـي في العديـد مـن الـدول العربيـة، فالحـروب الطائفيـة والصراعـات المسـلحة قـد تعصـف بالكثـير مـن طموحـات الشـعوب العربيـة في مسـتقبل أفضـل، خاصـة فيمـا يتعلـق بمجـالات الاسـتثمار طويلـة الأمـد، مثـل البحـث العلمـي.

١٧- في محاولة لتشديد العقوبات على السرقة العلمية، اتخذت وزارة التعليم العالي العراقية في شهر فبراير ٢٠١٥ «إجراءات مشددة»، تتمثل في «فرض عقوبة التوبيخ بحق كل من يثبت قيامه بسرقة بحوث علمية وحرمانه من التقديم إلى الترقية العلمية لمدة سنتين، عدا المدة المقررة للترقية العلمية المنصوص عليها في تعليمات الترقيات العلمية رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢، وحرمانه من الإشراف على طلبة الدراسات العليا» http://www.ioar.org/ArticleShow.aspx?ID=٣٦٧. ومن الواضح أن هذه «الإجراءات المشددة» لا تُعد رادعًا حقيقيًا لأي سارق، فمن تثبت عليه السرقة الأكاديمية سوف يتاح له الاستمرار في التدريس في الجامعة، والترقي بعد عامين؛ أي أنه سينجو تقريبًا من أي عقاب حقيقي. وفي الحقيقة، فإن رخاوة العقوبات سمة شائعة في كثير من القوانين العربية المتعلقة بالسرقات العلمية.

حول البحث العلمي العربي... أرقام ومعطيات ومقارنات



بقلم: نبيل علي صالح
باحث وكاتب سوري

يُعَدُّ موضوع «البحث العلمي» من أهم المواضيع المرتبطة بتطور البلدان والمجتمعات.. ويمكن للأرقام والمعطيات والإحصائيات المتوافرة حول هذا الموضوع أن تعطينا صورة وافية عمّا توليه البلدان من أهميةٍ للبحث العلمي، وأنْ تكشفَ حقيقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها، على مستوى ما وصلته من تقدم علمي، ونهوض مجتمعي عام، خاصةً في تلك الدول التي تستثمر تطبيقات البحث العلمي في التنمية الاقتصادية الفردية والمجتمعية.

وتقدم لنا البيانات والوثائق الرسمية المنشورة في مراكز دراسات مرموقة ومؤسسات بحثية رصينة عربية ودولية، الكثير من الأرقام والمعطيات الدقيقة والحقيقية المتعلقة بحال العلم، ووضع المعرفة العلمية والبحث والإنتاج العلمي عند العرب خاصةً خلال العقدين الماضيين.. ولعل أبرز ما يعبّر عن تلك الحال (التي يمكن وصفها مباشرةً بالمزرية والبائسة) هو: أنه من أصل حوالي ٤٠٠/ جامعة رفيعة المستوى العلمي على المستوى الدولي، لا يوجد سوى اسم واحد لجامعة عربية (ورد لمرة واحدة في إحدى السنوات)، وفي كثير من الأحيان لم يَرِد اسم أية جامعة عربية على الإطلاق، في مقابل ورود اسم أكثر من جامعة عبرية (إسرائيلية) ضمن التصنيف ذاته.. مما يشير بحسب هذا المعيار والتصنيف المهم (إضافة إلى معايير علمية أخرى سننشرها في سياق البحث) إلى مدى التطور العلمي الذي وصلته جارتنا وعدوتنا اللدود «إسرائيل» التي تهتم فعلياً بالتعليم الجامعي العالي، وبالبحث العلمي، وتقوم على العلم والمنطق البحثي العلمي التجريبي، وليس على الجهل والتخلف.. أي أنه ينطبق عليها وصف «مجتمع البحث العلمي» ودولة «المعرفة العلمية» بامتياز، بقطع النظر عن توجهات أفرادها العنصرية، ومعتقداتهم المتعصبة، وقناعاتهم الدينية الأسطورية، وبصرف النظر عن سياساتها العدوانية ضد العرب والمسلمين غير المبررة بأي منطق أخلاقي أو إنساني.

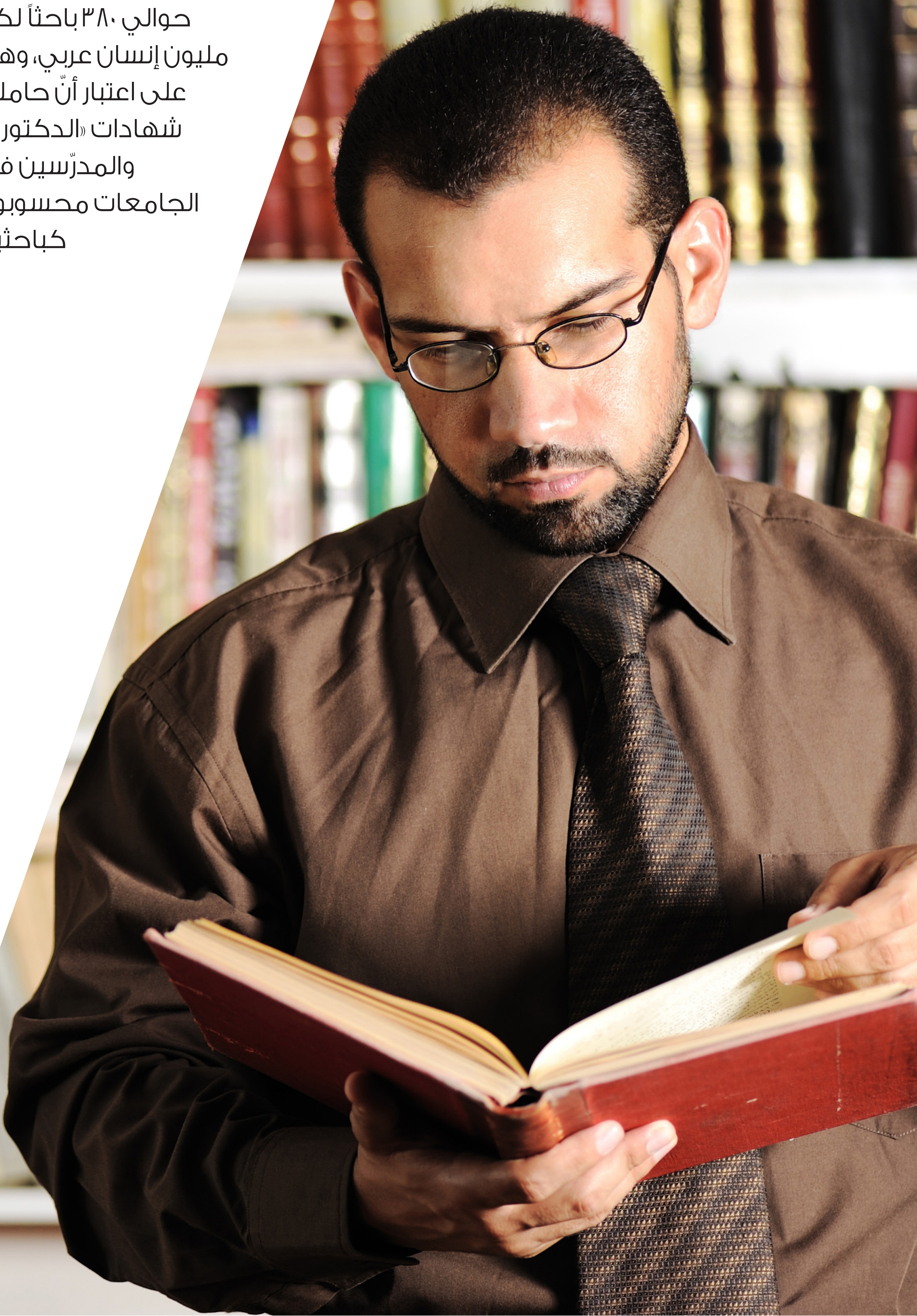
وما نعنيه بالبحث العلمي[1] هو مجموعة الدراسات العلمية التخصصية العليا في مجال علمي معين، تجري وتقوم على معايير وتقنيات ومناهج وأدوات علمية محددة ومضبوطة تجريبياً، بهدف الوصول إلى تفسيرات علمية جديدة حول الظواهر المحيطة المدروسة، ومن ثم العمل على استثمارها في عملية

١- تتكون عبارة «البحث العلمي» من شقين هما: «البحث والعلم». ومصطلح البحث يعني لغةً: الطلب، والتفتيش، والتنقيب، والسؤال، والاستقصاء، والتحرّي، والوصول إلى معرفة حقائق أو مبادئ، ومحاولة معرفة الحقائق والأسس، واكتشاف حقائق جديدة بالدراسة العلمية لموضوع ما. والعلم: من علم علماً، بمعنى «حصلت له حقيقة العلم»، وعَلِم الشيء بمعنى «عرفه وتيقّنه»، وشعر به وأدركه، وعلم الأمر بمعنى أتقنه. ويعرّف العلم بأنه: نشاط يهدف إلى زيادة قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة، واستثمار مواردها، والانتفاع بثرواتها. (راجع: عاقل، فاخر. «أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية»، ص: ٢٥٥، دار العلم للملايين، لبنان، بيروت، طبعة عام ١٩٨٢م).



من أصل حوالي ٤٠٠
جامعة رفيعة المستوى
العلمي على المستوى
الدولي، لا يوجد سوى
اسم واحد لجامعة
عربية

يوجد في العالم العربي
حوالي ٣٨٠ باحثاً لكل
مليون إنسان عربي، وهذا
على اعتبار أنّ حاملي
شهادات «الدكتوراه»
والمدرّسين في
الجامعات محسوبون
كباحثين



التنمية الفردية والمجتمعية لمختلف جوانب الحياة. ويسمى البحث علمياً إذا اعتمد على تجميع معلومات كافية ناتجة من تجارب علمية يمكن قياسها، والتحقق من دقتها عن طريق الملاحظة أو التجربة، وتصنيف نتائجها، ومن ثم يصار إلى وضع فرضيات معينة لتفسير تلك الظواهر، وتصميم تجارب أخرى لاختبار تلك الفرضيات وتحويلها إلى نظريات قائمة بذاتها[٢]..

أولاً: واقع البحث العلمي العربي

يرتبط موضوع مجتمع المعرفة والبحث العلمي بالنسبة إلينا (كعالم عربي يقف أمام متغيرات وتحولات سياسية واقتصادية ومعرفية هائلة في عالم التقنيات والتطورات العلمية المذهلة المتسارعة) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقديم رؤية إجمالية موضوعية عامة عن طبيعة الوضع العربي والدولي وظروفه ومستجداته المتعددة في الحقبة الراهنة التي أصبحنا نتعامل معها من منظور مصطلحات فكرية ووقائع سياسية وتنموية عملية جديدة فَرضت نفسها - بقوة ومن دون استئذان - على واقعنا العربي الداخلي.. الأمر الذي يلزمنا (كنخب مثقفة تبحث عن أيسر وأنجع السبل للبدء بتطبيق مشروع النهوض الفكري والعلمي في عالمنا العربي) بضرورة دراسة الاستجابات، وتحليل ردود الأفعال «السياسية-المجتمعية» العربية المتحركة في سياق تكتيكات واستراتيجيات متنوعة، تحاول بلورة مواقف وفتح إمكانات عملية متعددة للرد العملي المتوازن والمدروس على تلك التحديات الخطيرة التي تثيرها تلك الأوضاع، وذلك بهدف تأمين موقع آمن ومأمون، وبلورة دور فاعل للعرب في المعادلة الكونية والدولية المستجدة والسائدة في عالم اليوم، أو تلك التي يمكن أن تقوم في عالم الغد..

فهل تتوافر لدينا الإمكانيات المادية والمعنوية والقواعد العملية والمنهجية المحددة التي يمكن أن نرتكز عليها، لتأسيس بنية علمية عربية، ومستقبل علمي بحثي عربي واعد ومضمون النتائج؟!.

ثم ما هو حجم تلك المبالغ التي تنفقها حكومات العرب على البحث العلمي في جامعاتنا العربية؟ وكم يبلغ عدد العلماء والباحثين العلميين العرب؟..

٢- ربايعة، خالد سعيد. «دراسة مقارنة بين الدول العربية وإسرائيل في البحث العلمي وبراءة الاختراع». الرابط على الشبكة العنكبوتية:
http://goo.gl/mlVZq٨

وما هي هذه الاستراتيجيات العلمية الراهنة القائمة اليوم في بلداننا العربية (بالرغم مما تحمله تلك البلدان في داخلها من عوامل الضعف والتخلف والتبعية العلمية) لمواجهة تحديات بناء مستقبلها على أسس العلم والبحث العلمي؟!.

وكم يبلغ عدد الاختراعات وبراءات الاختراعات المسجلة سنوياً لكل ألف من السكان؟ ثم ما هي نسبة مساهمة مُدخلات العلم والتكنولوجيا في الناتج المحلي الإجمالي؟!!.. ولماذا بقيت مساهمة الوطن العربي في الإنتاج البحثي العالمي ضعيفة، وأقل من نسبة تعداد سكانه إلى سكان العالم؟!![٣]..

أسئلة عديدة ومؤشرات كثيرة، لا بد وأن تعطينا فكرة واضحة وجلية عن طبيعة وماهية الحالة العلمية والتكنولوجية والبحثية لبلداننا العربية، طبعاً في حال تمت الإجابة العلمية الحقيقية عليها..

وسنبدأ بالإجابة بعد تسليط الضوء على أرقام وبيانات البحث العلمي العربي المتوافرة بين أيدينا..

ثانياً: البحث العلمي العربي.. أرقام وإحصائيات ومقارنات

ويقدر بعض الباحثين[٤] عدد العاملين في مؤسسات البحث العلمي العربية عام ١٩٨٤ بـ (٣١١١٨) باحثاً.. وإذا أضفنا إليهم عدد الباحثين من الجامعيين، ويقدر عددهم بـ (١٠) بالمائة من عدد العاملين في سلك التعليم العالي، حصلنا على ٨١١١٣ باحثاً، وهو ما يعطي نسبة ٢,٧ باحث لكل عشرة آلاف من اليد العاملة، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قوبلت بمثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ٦٦٪، واليابان ٥٨٪، وبريطانيا ٣٦٪..

ويتضح هذا الانخفاض في عدد الباحثين العلميين بصورة أكبر، عندما ننظر إلى توزيع القوة البحثية العالمية.. فهي تتوزع على ميادين خمسة رئيسة هي:

٣- الصفتي، د. صلاح الدين عبد الرحمن. «البحث العلمي في الوطن العربي... إلى أين؟». موقع كناة أون لاين. الرابط:
http://goo.gl/y٤kRQi

٤- زحلان، أنطوان. «العرب وتحديات العلم والتقانة»، ص: ٣٤٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان/بيروت، طبعة عام ١٩٩٩م.

٣٦٪ للعلوم الطبية، ٢٤٪ للعلوم الزراعية, ٢٢٪ للعلوم الهندسية، ٨٪ للاقتصاد والتجارة، ومن خلال هذه النسب نجد أن هناك غياباً كبيراً، ونقصاً واضحاً للعمل البحثي في ميادين العلوم الأخرى، وبخاصة العلوم الاجتماعية والإنسانية (الأنثروبولوجية)[٥]..

ويوجد في العالم العربي حوالي ٣٨٠ باحثاً لكل مليون إنسان عربي، وهذا على اعتبار أنّ حاملي شهادات «الدكتوراه» والمدرّسين في الجامعات محسوبون كباحثين، مع أن الواقع قد لا يكون على هذا النحو، فكم من حامل لشهادة «الدكتوراه» عندنا لا علاقة له بالبحث العلمي.. بينما تبلغ تلك النسبة حوالي ٤٠٠٠ باحث لكل مليون إنسان في الولايات المتحدة الأمريكية. ويبلغ هذا المؤشر حوالي ٤٩٩ باحثاً لكل مليون شخص في الدول النامية.. بينما هي ٣٥٩٨ باحثاً لكل مليون شخص في الدول المتقدمة؛ أي أن نسبة الباحثين العرب إلى عدد السكان هي النسبة الأدنى في كل دول العالم[٦].

وأما على صعيد نوعية مؤسسات البحوث العلمية الموزّعة في الجامعات العربية المختلفة)، فإننا نلاحظ أنه على الرغم من المحاولات الجادة والخطوات الحثيثة التي قامت بها بعض البلدان العربية لدعم إنشاء وتوسيع وتطوير مراكز ومؤسسات التقنيات العلمية البحثية الحديثة، ما تزال تلك المؤسسات تعاني أشد المعاناة، وتعصف بها الأزمات تلو الأزمات، وتواجه مشاكل وتعقيدات نظرية وتطبيقية كبيرة في شتى المواقع، بقيت تتكدس وتتراكم سلبياً بمجملها، حتى انفجرت كمشكلة صعبة وعويصة في وجه تقدم إنتاجيتها العلمية والاجتماعية، بما كان يمنعها عن الانطلاق المثمر والعمل المنتج والمؤثر على مستوى ضرورة وجود انعكاسات اجتماعية وتطبيقات عملية حقيقية للبحث العلمي تساهم بقوة في بناء المجتمع، وتطوره، وضمان تقدمه نحو الأمام..

وبمقارنة بسيطة بيننا وبين بعض دول الجوار والإقليم كإسرائيل مثلاً، فقد أورد الباحث الدكتور خالد سعيد ربايعة[٧] (في دراسة له حول البحث العلمي وبراءة الاختراع ضمن عملية مقارنة بين إسرائيل وكافة الدول العربية)(٨) أورد أن إسرائيل تنفق على البحث العلمي ضعف ما ينفق في العالم العربي، حيث بلغ مجموع ما أنفق في إسرائيل على البحث العلمي غير العسكري ما يعادل حوالي ٩ مليار دولار حسب معطيات ٢٠٠٨.. وبالنسبة إلى عدد العلماء، تذكر مصادر اليونسكو أن هنالك حوالي ١٢٤ ألف باحث عربي (كما ذكرنا)، بينما تم تقدير عدد العلماء والباحثين الإسرائيليين بحوالي ٢٤ ألفاً، وأفادت مصادر أخرى بوجود حوالي ٩٠ ألف عالم ومهندس يعملون في حقول البحث العلمي وتصنيع التكنولوجيا المتقدمة خاصة الإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية.

وتنفق إسرائيل ما مقداره ٤٫٧٪ من إنتاجها القومي على البحث العلمي، وهذا يمثل أعلى نسبة إنفاق في العالم كله، بينما تنفق الدول العربية ما مقداره ٠٫٢٪ من دخلها القومي، والدول العربية في آسيا تنفق فقط ٠٫١٪ من دخلها القومي على البحث العلمي.

أما بالنسبة إلى براءات الاختراع (وهي المؤشر الأكثر تبايناً بين العرب وإسرائيل)، فقد سجلت إسرائيل ما مقداره ١٦٫٨٠٥ براءة اختراع، بينما سجل العرب مجتمعين حوالي ٨٣٦ براءة اختراع في كل تاريخ حياتهم، وهو يمثل ٥٪ من عدد براءات الاختراع المسجلة في إسرائيل.

وتفيد تقارير اليونسكو كذلك أن عدد براءات الاختراع التي سجلت في إسرائيل في العام ٢٠٠٨، والتي تبلغ ١٫١٦٦ تفوق ما أنتجه العرب بتاريخ حياتهم وهو ٨٣٦ براءة اختراع.

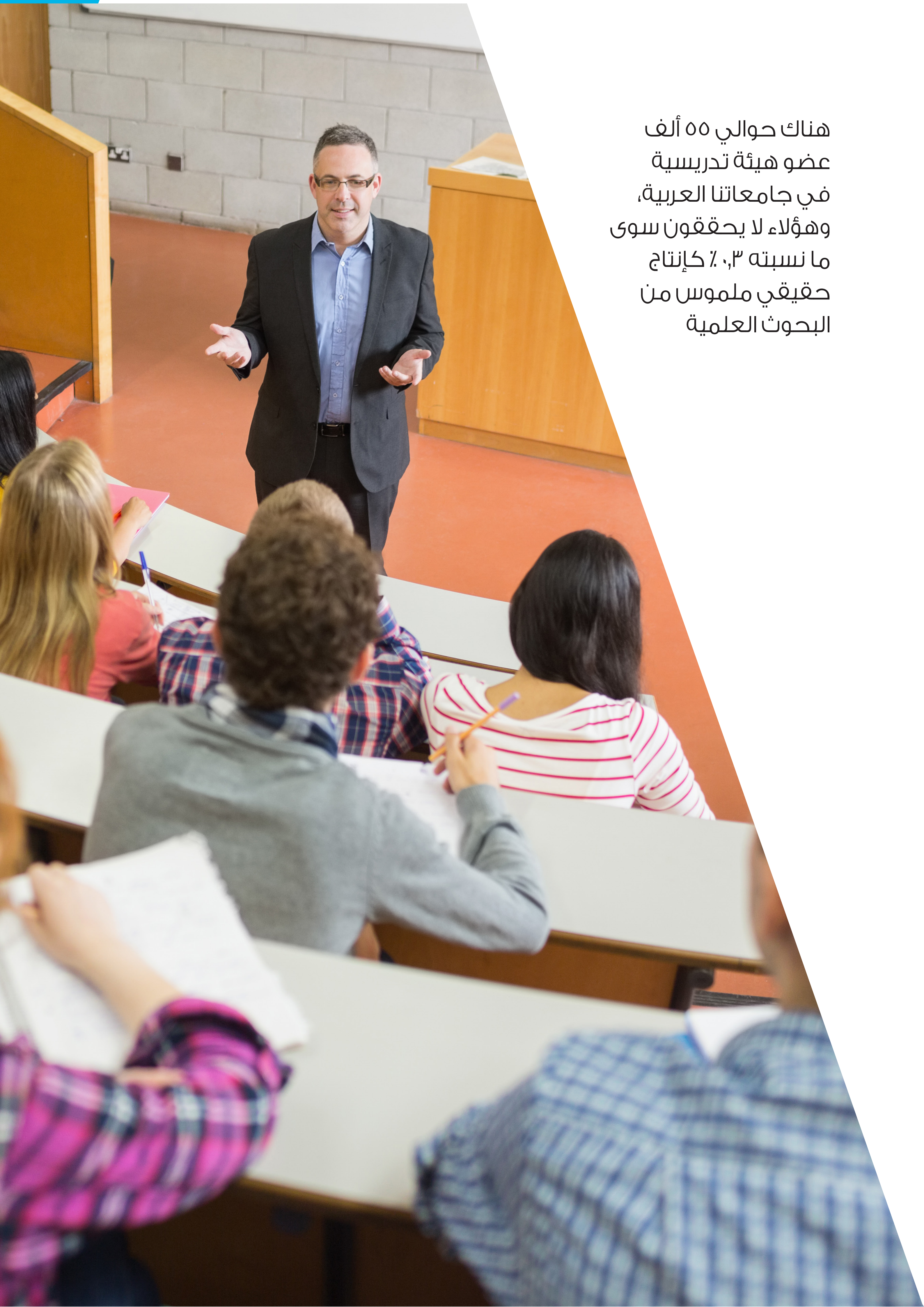
أما بالنسبة إلى نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي، فقد احتلت إسرائيل المرتبة الأولى عالمياً بواقع ١٢٧٢٫٨ دولار، وجاءت في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية، وأنفقت حوالي ١٢٠٥٫٩ دولار، وثالثاً حلَت اليابان بواقع ١١٥٣٫٣ دولار. أما الدول العربية، فقد جاءت مئة مرة أقل من إسرائيل من حيث نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي، حيث أنفقت ما معدله ١٤٫٧ دولار سنوياً على الفرد، والدول العربية الموجودة في آسيا بما فيها الدول النفطية الغنية كان نصيب الفرد ١١٫٩ دولار، وهو يساوي ما تنفقه الدول

٥- راجع تقارير التنمية الإنسانية العربية، وبالأخص منها، تقرير عام (٢٠٠٣م)، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

٦- تقرير اليونسكو للعلوم والتكنولوجيا لعام ٢٠٠٨م. الرابط: http://ar.unesco.org.

٧- باحث فلسطيني من مركز أبحاث المعلوماتية في الجامعة العربية الأمريكية في الأراضي الفلسطينية..

٨- ربايعة، خالد سعيد. «دراسة مقارنة بين الدول العربية وإسرائيل في البحث العلمي وبراءة الاختراع».. المصدر نفسه.



هناك حوالي ٥٥ ألف عضو هيئة تدريسية في جامعاتنا العربية، وهؤلاء لا يحققون سوى ما نسبته ٠,٣ ٪ كإنتاج حقيقي ملموس من البحوث العلمية

إن واقع البحث العلمي الذي تعيشه البلدان العربية، بحاجة ماسة إلى مراجعة شاملة لمنظومة العلوم التقنية والمدخلات والمخرجات والعمليات والمؤسسات والبيئة المحيطة في هذه الدول



الأفريقية التي تصنف بالفقيرة جداً، وقد بلغ نصيب الفرد فيها ما مقداره ٩،٤ دولار فقط[٩].

وهناك حوالي ٥٥ ألف عضو هيئة تدريسية في جامعاتنا العربية، وهؤلاء لا يحققون سوى ما نسبته ٠،٣ ٪ (كإنتاج حقيقي ملموس) من البحوث العلمية التي تنشر للمشاركين منهم في موضوع البحث العلمي، وذلك بحسب إحصائيات عام ١٩٩١م[١٠].

ثالثاً: استراتيجية العرب العلمية

يظهر للمتأمل في واقع الفعل «السياسي-المجتمعي» العربي الراهن، أن ردود فعل الدول العربية عموماً على مخاطر العصر وتحدياته المتنوعة والمتسعة والمتحولة، تتسم بالإخفاق والفشل في فهم وإدراك حجم التطورات السياسية والاجتماعية العالمية.. وهذا ما يتجلى بصورة أكبر في فقدان الشعور العملي بضرورة الإسراع في تأمين استجابة الهياكل الوطنية المحلية في عالمنا العربي للحجم الواسع لمجمل تلك التطورات التي قد تظهر في الحاضر أو في المستقبل.. ولا تعني هذه النتيجة (أو هذا الحكم شبه المعياري) أن الوطن العربي قد بقي خارج نطاق دائرة التأثر بتلك الأحداث والتحولات الكونية الجسام حتى في السياقات العلمية التقنية منها، لكنه بدأ بالعمل، جدياً، على مستوى تطبيق سياسات جديدة في شتى ميادين العمل اليومي كله.. لكننا نجد أن معظم تلك السياسات (التي مثلتها مسيرة الإصلاح في معظم الدول العربية) كانت ارتجالية متعثرة ومتخبطة ومشتتة، ولم تعطِ النتائج المطلوبة منها حتى الآن. فمثلاً على صعيد البحث العلمي والتقني (وهو موضوعنا الأساسي هنا) لاحظنا على الدوام (من خلال استقرائنا لمجموعة البيانات والاستبيانات المسجلة والمتوفرة حول هذا الموضوع) أن هناك أزمة علمية واضحة، تظهر في غياب منظومة عربية متكاملة لنقل المعرفة والخبرات، واستغلالها في ميدان التنمية الفردية والاجتماعية وفي مجال التطوير التقني والتكنولوجي.

وعندما نراجع كل أدبيات وبيانات العمل البحث العلمي العربي في الوقت الحاضر (الخاصة بدراسة مشاكل البحث العلمي وتحليل واقعه القائم حالياً) نلاحظ أن تلك الأدبيات تكاد تجمع في تقاريرها الخاصة والعامة على أمور أساسية عديدة تعطينا فكرة عن حال وأحوال البحث العلمي العربي، وهي:

الأول: استراتيجية البحث العلمي في وطننا العربي غير واضحة المعالم، وغير مضبوطة بأسس ومعايير مهنية علمية رصينة ومعيارية، ولا تسير في الاتجاه السليم نحو منهجية مَدروسة ومُخططة.

الثاني: انخفاض عدد الباحثين العلميين الحقيقيين المشتغلين بالبحوث العلمية العربية بالمقارنة مع تلك في الدول المتقدمة، ومع المعدل الوسطي العالمي نفسه.

الثالث: هشاشة البنية المؤسساتية والعلمية العربية، وضعفها، وهزالتها بصورة عامة، وعدم قدرتها العملية على تحقيق أدنى معدلات الاستجابة الفاعلة والمؤثرة للتحديات التقنية الهائلة.

الرابع: ضعف المستويات الأكاديمية على صعيد قبول الطلاب في الجامعات، وضعف مستويات الترقية بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية، وعدم جديتها، وعدم موضوعيتها.

الخامس: قلة المشاركة المنتجة والفاعلة في المؤتمرات العلمية والتقنية الدولية من أجل الاستفادة والتفاعل الخصب، وتبادل الخبرات والنتائج العلمية، وسرعة تطبيق الاستخلاصات والاستنتاجات، والانتفاع بها.

السادس: نقص مردودية الباحث العربي، وتخاذله عن البحث والعمل نظراً لقلة تعويضه وحافزه المادي والمعنوي، حيث إن الكثير من هؤلاء الباحثين العرب (إن لم نقل كلهم) ينظرون إلى البحث العلمي من زاوية أنه فرصة يجب اقتناصها وعدم تضييعها لتحسين أحوالهم المعيشية، وتأمين متطلباتهم الحياتية الملحة، وهذا من حقهم طبعاً، ولكن بشرط أن تكون لبحوثهم نتائج ميدانية حقيقية على صعيد خدمة مجتمعاتهم ومستقبل أوطانهم.

السابع: محدودية التواصل والتعاون بين الباحثين والعلماء العرب.. حيث إنه من النادر أن تعثر على الجمعيات العلمية والمؤسسات البحثية التي يمكن أن توفر للعلماء والباحثين العلميين العرب أجواء التعارف

٩- المصدر نفسه.
١٠- زحلان، أنطوان. «مساهمة العلوم والثقافة العربية في تحديث مؤسسات الوطن»، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة عشر، العدد (١٤٦)، شهر إبريل/نيسان لعام ١٩٩١م.

واللقاء والتعاون المثمر والمنتج.

الثامن: نزيف الأدمغة والعقول العلمية إلى الخارج نتيجة المغريات الخارجية، وانعدام عوامل الجذب الداخلية.

التاسع: غياب القطاع العربي الخاص عن المساهمة في البحث العلمي، حيث يُعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية بإسهام يبلغ حوالي ٨٠٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير، مقارنة بـ ٣٪ للقطاع الخاص، و١٧٪ من مصادر مختلفة، وذلك على عكس الدول المتقدّمة و»إسرائيل».. وعلى سبيل المثال، تبلغ حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ٧٠٪ في اليابان، و٥٢٪ في «إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية.

العاشر: سيطرة المظاهر الشكلية والرثاثة البيروقراطية، وانتشار الفساد في داخل شرايين وأوردة الجسم العلمي العربي، كنتيجة طبيعية وكامتداد للفساد العريض والشامل الذي يلف أوطاننا، ويضرب أطنابه في داخل البنية السياسية والاقتصادية الحيوية لبلداننا العربية على وجه العموم.

ومن أبرز المظاهر الواضحة والصريحة لهذا الفساد العلمي (إذا صح التعبير) هو في إيفاد كثير من الباحثين غير المؤهلين، وغير المقتدرين، وغير الجديرين، وممن لا تنطبق عليهم أدنى شروط الإيفاد العلمية إلى المؤتمرات والندوات وورشات العمل التي تنظمها الدول المتقدمة، ليس من أجل تقديم بحوث علمية جديدة، أو الاحتكاك بالتجارب العلمية الخارجية للاستفادة منها في الداخل العربي، وإنما للحصول على المخصصات المالية، والسياحة في بلدان جديدة على نفقة الدولة.

رابعاً: معوقات البحث العلمي العربي

بالنظر إلى ما تقدم من أرقام وتحليلات، نتساءل عن حجم تلك المشاكل والمعوقات التي تواجه مسيرة البحث العلمي العربي؟! وبالتالي، ما هي مقومات ومستلزمات قيام بحث علمي عربي متكامل؟!..

في الواقع يمكننا أن نتحدث عن أهم تلك المشاكل والتحديات في النقاط التالية:

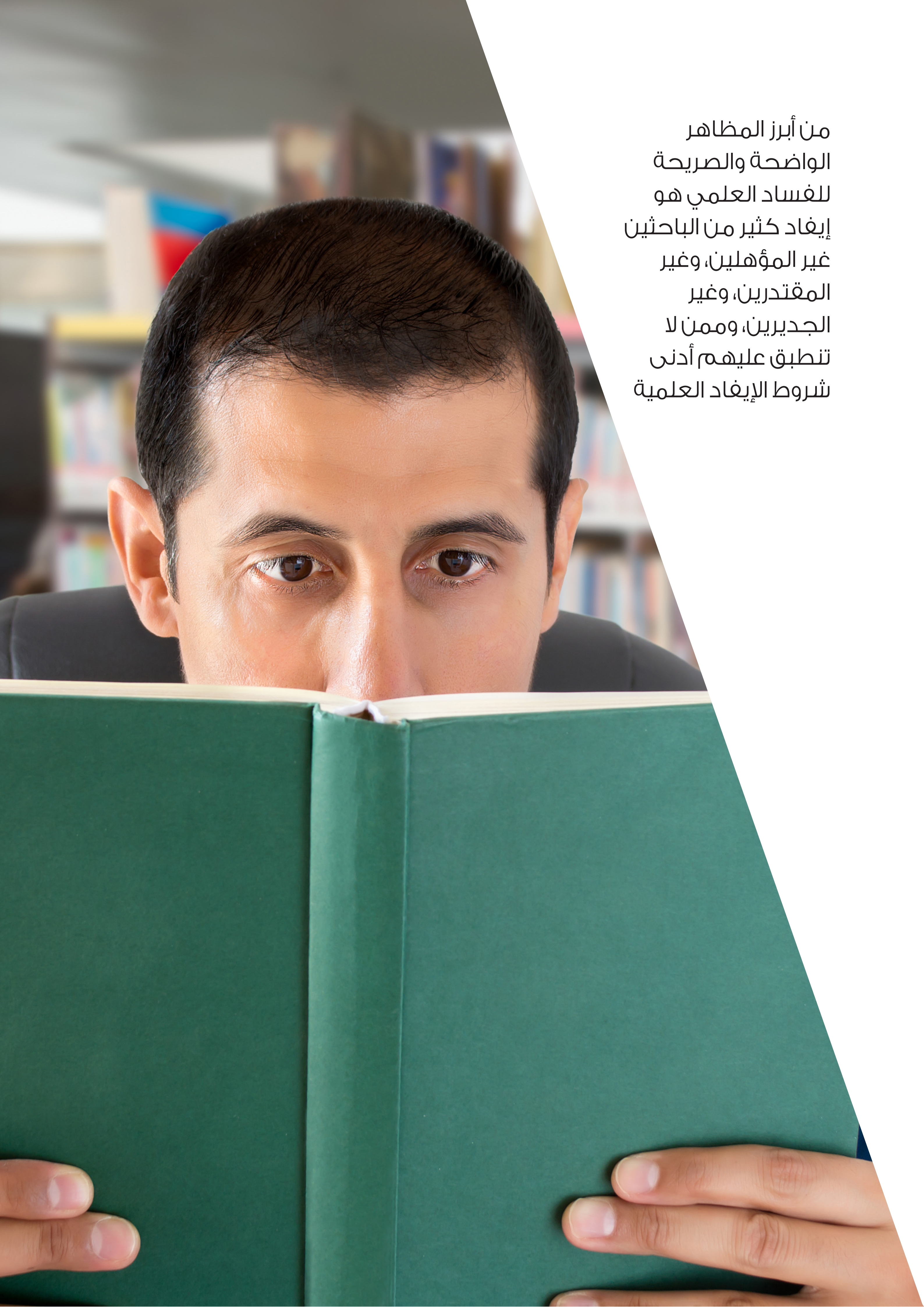
١. غياب سياسة علمية واضحة ومتوازنة ومتسقة، يمكن أن تنظّم عملية البحث العلمي، تركّز الأولويات، وتوجّه الموارد، وتستثمر الطاقات والقدرات المتاحة والمتوافرة حسب سلم الأولويات الموضوع.. إذ إنه لا يكفي أن تخصص الدول العربية جزءاً محدداً من موارد إنفاقها الأساسي (في ميزانياتها السنوية التي تضعها في نهاية كل عام عن العام الذي يليه) للقيام باستثمارات علمية في ميدان البحث العلمي فقط، ولكن لابد من دراسة ومعرفة أفضل الأساليب وأنجع الطرق للاستفادة من هذه الاستثمارات في شروطنا ومناخاتنا السياسية والاجتماعية السائدة عندنا..

طبعاً نحن يجب أن يكون عندنا بحث علمي، ويجب أن نبحث علمياً باستمرار، لكن ذلك مرتبط بسؤال أساسي وجوهري هو: لماذا نبحث، ولمن نبحث، وما هي أسس وركائز هذا البحث؟!..

ويبدو واضحاً أمامنا هنا أن السياسات العلمية لمعظم الدول العربية غير قادرة - في كثير من الأحيان- على إعطاء إجابات مقنعة على ذلك السؤال، أو تحديد أهداف وغايات واضحة ومجدية للبحث العلمي بشكل عام، وفي مختلف المجالات والميادين..

٢. ضحالة الموارد والإنفاق المالي ونقص الإمكانيات المخصصة للقيام بالبحوث العلمية.. حيث تشير الأرقام والإحصاءات المتوافرة (في هذا المجال) إلى أن حجم الإنفاق العربي العام على بحوث التطوير العلمي والتقني قد بلغ عام ١٩٩٢ (٨٠٠) مليون دولار، وهذا المبلغ لا يزيد على ٠٫٠١٦ من حجم الناتج القومي الإجمالي، وهو أدنى المعدلات في العالم الثالث كله. وتبلغ هذه النسبة حوالي ١٫٠٥٪ في البلدان النامية عموماً و٪ في البلدان التابعة لبعض المنظمات العالمية.. أما الولايات المتحدة، وبحسب تقرير المؤتمر القومي السابع، فإنها تخصص أكثر من ٢٢٥ مليار دولار للبحث والتطوير.. أي نحو ٣٠٠ ضعف ما تخصصه البلدان العربية مجتمعة على أساس نصيب الفرد الواحد. كما وتخصص إسرائيل ما مجموعه (٦ – ٩) مليارات دولار للبحث العلمي سنوياً في جامعاتها ومراكز بحوثها العلمية.

وحسب إحصائيات منظمة اليونسكو لسنة ٢٠٠٤م، فقد خصصت الدول العربية مجتمعة للبحث العلمي ما يناهز ١٫٧ مليار دولار؛ أي ما نسبته ٠٫٣٪ من الناتج القومي الإجمالي، بينما خصصت دول أمريكا اللاتينية



من أبرز المظاهر الواضحة والصريحة للفساد العلمي هو إيفاد كثير من الباحثين غير المؤهلين، وغير المقتدرين، وغير الجديرين، وممن لا تنطبق عليهم أدنى شروط الإيفاد العلمية

والكاريبي ٢١،٣ مليار دولار أي ما نسبته ٠،٦٪ من الناتج القومي الإجمالي، وخصصت دول جنوب شرق آسيا ٤٨،٢ مليار دولار أي ما نسبته ٢،٧٪.

٣. وهن (وضعف) استراتيجيات التحديث العربية، وعدم توازنها وعدم فاعليتها واتساقها.. لأن الأصل في التحديث والتطور العلمي أو الحداثة العلمية هو في بناء استراتيجية حقيقية ناجحة تعظّم من الاستثمارات العلمية المفيدة في كل ميدان: (تكوين رأس المال الاقتصادي والعلمي والتقني والفكري والروحي والاجتماعي، وتحرير الشعوب والجماعات والأمة من الخوف والاستلاب والجمود والامعية والاستزلام والمحسوبية والشعور بالضعف والنقص والدونية).. وهذا الأمر يتناقض تماماً مع الواقع القائم في المجتمعات العربية حالياً.

٤. انعدام الحريات الأكاديمية والفكرية العامة في المجتمعات العربية، وعدم توفر المناخ السياسي الملائم للإبداع والحداثة العلمية والاقتصادية، والمتمثل في إطلاق حريات الأفراد الشخصية والعامة، وتوفير إمكانيات المشاركة الفعلية أمامهم، سواء من النخب العلمية أو من مختلف قطاعات الشعب الأخرى.

٥. عدم وجود سياسات تربوية علمية فعالة وناجحة تقوم بتنشئة الأجيال على مقدمات ومعطيات البحث والتدقيق والاهتمام.. لأن نشوء وقيام وازدهار أي بحث علمي حقيقي في مستقبل الأمة (أية أمة) مرتبط أشد الارتباط بطبيعة التنشئة الاجتماعية لأجيال تلك الأمة. وفي هذا الإطار يجب أن تؤدي الأسرة دوراً فاعلاً في تنشيط الطاقات الإبداعية والإنتاجية لدى أبنائها، وتوجيهها الوجهة العلمية السليمة على صعيد الاهتمام الجدي المسؤول بروحية العلم والبحث العلمي، ودوره المهم في الحياة الإنسانية. ولكن أين نحن من هذا الهدف الكبير، طالما أن الأسر عندنا مهمومة ومشغولة يومياً بتأمين أدنى متطلبات وجودها الآدمي (من مأكل ومشرب وملبس ومسكن)!!.

٦. ضعف وتفكك المجتمع العلمي والتقني العربي، وفي أحيان كثيرة عُزْلته عن النشاط الوطني العام، وضعف مراكز المعلومات وخدمات التوثيق والمكتبات، وعدم توافر المناخ الملائم للعمل البحثي، وانتشار البيروقراطية، وقلة الحوافز المادية، والتبعية العلمية والتقنية للخارج، وضعف البنيات الأساسية للحراك الاجتماعي والاقتصادي العربي الذي يفترض أن يشكل (من حيث المبدأ) القاعدة الصلبة لقيام البحوث العلمية.

خامساً: خاتمة واستنتاجات

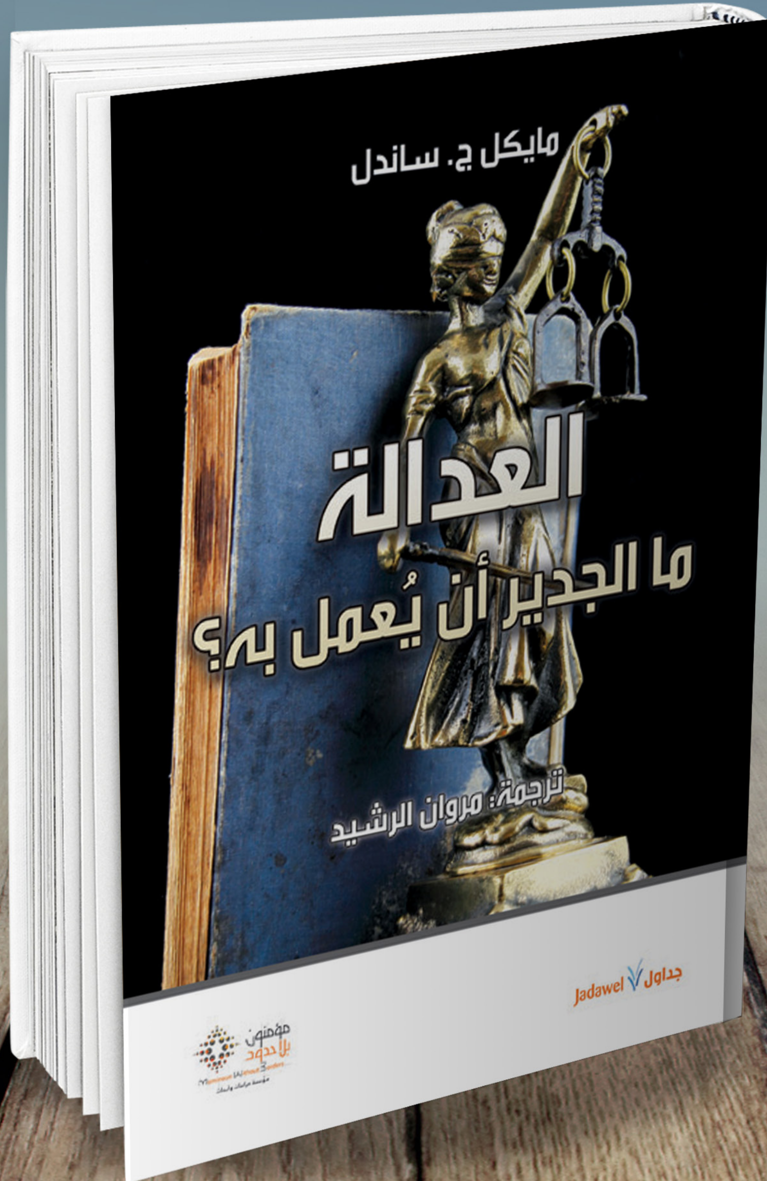
من كل ما تقدم، يمكن أن نخلص إلى وجود هوة واسعة (تتسع وتزداد يوماً بعد يوم، حيث الآخر يتطور بسرعة، ونحن نتراجع أو نراوح مكاننا أو نتقدم أحياناً ببطء شديد) بين العمل القائم حالياً، وبين ما هو منتظر من الإمكانات والمواهب والكفاءات البشرية العربية العاملة في ميدان البحث والتطوير من العلماء والأكاديميين الباحثين في المؤسسات العلمية العربية.

ولذلك إذا أرادت مجتمعاتنا العربية أن تفتح مسارات واسعة لها باتجاه امتلاك زمام المبادرة الحضارية في المستقبل (وبالتالي المساهمة الفعالة في بناء وتطوير الحضارة الإنسانية)؛ فعلى نخبها وقياداتها أن تعيد الاعتبار مباشرةً للعمل العلمي المؤسساتي.. وهذا لن يتوفر للأسف إلا ببناء دولة المؤسسات والقانون والعدل.. دولة الموازنات والخطط التنموية الشاملة التي ترعى - بصدق ومسؤولية - العلم والعلماء، وتتيح عملية المشاركة في صنع القرار، وتقوم بتنمية الثروة من خلال الإدارة العلمية الكفية..

وفي تصوري يمكن أن يكون البحث العلمي العربي الحقيقي المنشود أحد أهم العناوين المشرقة التي تمنحنا (من خلال تفعيل مؤسساتنا البحثية، وتوفير الأموال اللازمة لها ودعم نخبنا العلمية، وفتح المجالات أمام خبراتنا للمساهمة في بناء الإنسان وتنمية المجتمع) القدرة على المضي قدماً في عملية النهوض الحضاري لعالمنا العربي.

إن المطلوب هو الإبداع في نوعية تلك البحوث العلمية، ومدى استثمارها جدياً، أي مدى استخدام تلك الأوراق والعقول والجهد والمال على طريق إنجاز موضوع التنمية الحقيقية المستدامة كما قلنا، وبناء مؤسسات تحوّل هذه البضاعة العلمية النظرية إلى واقع حي ملموس، إلى منتجات عينية (مرئية) تعود بالنفع على المجتمع، وتطوير التشريعات والقوانين التي تحكم كل هذا.

صدر حديثا


مايكل ج. ساندل
العدالة
ما الجدير أن يُعمل به؟
ترجمة: مروان الرشيد
جداول Jadawel
مؤمنون بلا حدود



الأكاديمي الأردني نارت قاخون لمجلة «ذوات»: البحث العلميّ يحتاج ظروفاً سياسيّة وإرادة تؤمن بالعلم

وَصَفَ الباحث والأكاديمي الأردني الدكتور نارت محمد خير قاخون واقع البحث العلمي عربيّاً بـ «المأزوم»، مبيناً أنه يعاني مشاكل كثيرة، ويعيش على بعد مسافات كبيرة من واقع البحث العلمي عالمياً.

وأوضح قاخون، الباحث في الفكر والأدب والفلسفة والدراسات الدينيّة، أن واقعنا العربي يعاني في جميع عناصر المناخ العلميّ؛ والأسباب التي يمكن إدراجها في غياب المناخ الضروري لقيام البحث العلمي «متداخلة»، إذ يحتاج البحث العلميّ «ظروفاً سياسيّة وإرادة سياسيّة تؤمن بالعلم والبحث العلميّ وسيلة مهمة من وسائل النمو والتقدّم»، كما يحتاج أيضاً إلى «إنفاق مالي يوازي متطلبات البحث العلمي وآفاقه»، فضلاً عن حاجته «لعمليّة تعليميّة تبدأ في المدارس، وتصل إلى الجامعات تؤسّس لشروط البحث العلميّ الماديّة والإنسانيّة».

وأكد الدكتور قاخون أن الظروف السياسيّة وأنماط الإدارة التي يشهدها عالمنا العربيّ تشير إلى أنّ العلم والتقدّم العلميّ «ليس أولويّة حقيقيّة في ظلّ هيمنة تحديّات قد يراها أصحاب القرار أولى بالاهتمام والعناية»، منوهاً إلى أنّ الواقع الإنفاقي الإنفاقي تغلب عليه «الإنفاقات التسلّحيّة غير المتسقة مع الأهداف الحقيقيّة والواجبة والمنبثقة من واقع دول العالم العربيّ»، من جهة، ومن جهة أخرى «غلبة الإنفاق الاستهلاكيّ الذي يفضّل اقتناء منتجات العلم لا إنتاجها».

ورأى أن الواقع التعليمي مضموناً وشكلاً، عقلاً ومادة، «يبتعد كلّ يوم عن شروط المناخ العلمي القادر على إنجاز البحث العلمي الحقيقيّ»، مشيراً إلى أن الجامعات العربيّة عموماً «تحوّلت إلى مؤسسات اجتماعيّة تقدّم للطلبة والعاملين فيها فرص الدراسة والعمل، لأجل تحقيق مكاسب «البرستيج الاجتماعيّ» والمكانة المجتمعيّة أكثر بكثير من تقديمها فرص البحث والدراسة العلميّة الجادة».

وبين الباحث أن المراقب لواقع الحياة العلمية الأكاديمية عربياً يلحظ «وجود أركان الفساد كلها بقوة وحضورها في الحياة العلمية»، فكثير من الجامعات العربيّة «لا تعتمد» مبدأ الكفاية والكفاءة معياراً حقيقياً في إشغال المواقع الأكاديمية والقياديّة فيها، بل تجد



حاورتها: منى شكري
إعلامية أردنية

أن معايير أخرى، مثل «العلاقة الأمنية مع السلطة أو العلاقات الشخصيّة أو العشائريّة أو الطائفيّة أو الجهويّة تتقدّم على معيار الكفاية والأهلية العلمية والقياديّة، لتصبح الجامعات وغيرها من المؤسسات العلميّة بيئات «طاردة للكفاءات والكفايات».

وذكر الباحث أنّ سرقة الجهود البحثية بأشكالها المتعدّدة «لا تقتصر» على نهب منجزات الباحثين ونسبتها إلى السارق، فهنالك أشكال كثيرة منها ما أصبح «جزءاً من عمل المؤسسات الأكاديميّة، ومنها ما هو سمة من سمات النشاط العلمي والبحثي المتمثّل بالنشر»، ممثلاً على ذلك بأن بعض الأساتذة في الجامعات يقوم بسرقة مجهودات طلابهم تحت مسميات كثيرة وطرق مختلفة غير السرقة الكاملة المباشرة.

والدكتور نارت محمد خير قاخون هو باحث في الفكر والأدب والفلسفة والدراسات الدينيّة، يعمل محاضراً في الجامعة الأردنيّة، حاصل على الدكتوراه والماجستير والبكالوريوس في الأدب العربي، كما حصل أيضاً على بكالوريوس في الشريعة/أصول الدين، وعلى بكالويوس في العلوم.

*** المراقب لواقع البحث العلمي عربياً يجد أن الدول العربية لم تتمكن من اللحاق بالدول المتقدمة فيما يتعلق بالبحث العلمي، ما سبب هذا «التباطؤ» برأيك؟**

أبدأ بكلمة «التباطؤ» التي وردت في السؤال، لأتساءل عن دقتها في وصف واقع البحث العلميّ عربيّاً، فهي تفترض حركة سابقة سريعة وحركة لاحقة أبطأ، ولا أظنّها كلمة واصفة لهذا الواقع، ومن هنا أذهب لأخذ أهم مظاهر مشكلة البحث العلمي عربياً وسبب من أسبابه في الوقت نفسه، ألا وهو غياب أو لنقل قلّة «الإحصاءات والمعلومات الكافية» التي تخبرنا عن حقيقة البحث العلمي في عالمنا العربيّ، فإذا كان الحكم على الشيء فرعا عن تصوّره وتوفّر المعلومات عنه، فإنّ كثيراً من أحكامنا عن الواقع العلمي تدخل من باب «الانطباعات والمشاهدات».

والانطباع الذي يمكن أن نشكّله مستعينين بالمشاهدات وبعض الإحصاءات أنّ واقع البحث العلمي عربيّاً واقع مأزوم، ويعاني مشاكل كثيرة، ويعيش على بعد مسافات كبيرة من واقع البحث العلمي عالمياً، ولهذا الواقع أسباب متداخلة يُمكن إدراجها في غياب المناخ الضروري لقيام البحث العلمي؛ فالبحث العلميّ يحتاج ظروفاً سياسيّة وإرادة سياسيّة تؤمن بالعلم، والبحث العلميّ وسيلة مهمة من وسائل النمو والتقدّم، كما يحتاج إنفاقاً مالياً يوازي متطلبات البحث العلمي وآفاقه، ويحتاج أيضاً عمليّة تعليميّة تبدأ في المدارس وتصل إلى الجامعات، تؤسّس لشروط البحث العلميّ الماديّة والإنسانيّة، ولو نظرنا في واقعنا العربي لوجدنا أنّه يعاني في جميع عناصر المناخ العلميّ؛ فالظروف السياسيّة وأنماط الإدارة التي يشهدها عالمنا العربيّ تشير إلى أنّ «العلم والتقدّم العلميّ» ليس أولويّة حقيقيّة في ظلّ هيمنة تحديات قد يراها أصحاب القرار أولى بالاهتمام والعناية، كما أنّ الواقع الإنفاقي الذي تغلب عليه الإنفاقات التسلّحيّة غير المتسقة مع الأهداف الحقيقيّة والواجبة والمنبثقة من واقع دول العالم العربيّ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى غلبة الإنفاق الاستهلاكيّ الذي يفضّل اقتناء منتجات العلم لا إنتاجها، وبقراءة لحجم الإنفاق في النشاطات الاستهلاكيّة وغير الصناعيّة والتصنيعيّة مقابل الإنفاق على البحث العلمي، ندرك مدى غياب الإرادة السياسيّة والاقتصاديّة المدركة لأهميّة البحث العلمي والمؤمنة به عند أصحاب القرار.

أمّا التعليم فحدّث ولا حرج؛ فالواقع التعليمي مضموناً وشكلاً، عقلاً ومادة، يبتعد كلّ يوم عن شروط المناخ العلمي القادر على إنجاز البحث العلمي الحقيقيّ؛ فالجامعات العربيّة عموماً، تحوّلت إلى مؤسسات اجتماعيّة تقدّم للطلبة والعاملين فيها


يبتعد الواقع التعليمي
العربي مضموناً وشكلاً،
عقلاً ومادة، كلّ يوم عن
شروط المناخ العلمي
القادر على إنجاز البحث
العلمي الحقيقيّ

البحث العلمي قد يبدأ بمغامرات فرديّة وأحلام قصيّة وخيال جامح، لكن حركته وتطوّره تتحقّق في ظلّ حواضن اجتماعيّة وثقافيّة وفلسفيّة واقتصاديّة

فرص الدراسة والعمل، لأجل تحقيق مكاسب «البرستيج الاجتماعيّ» والمكانة المجتمعيّة أكثر بكثير من تقديمها فرص البحث والدراسة العلميّة الجادة، ولعلّ ما يحدث بين أساتذة الجامعات في أبحاث الترقيات ومن قبلها في أطروحات الدكتوراه والماجستير يدلّ على ذلك، فالاهتمامات العلميّة الحقيقيّة والبحث عن الإنجازات المرتبطة بأسئلة الواقع الخاص والعام نادرة جداً مقابل أبحاث شكليّة فارغة غايتها الترقيات والشهادات.

*** أصبح العالم الحديث يعتمد في مجال البحث العلمي بشكل أساسي على العمل المؤسسي أو الجماعي، هل تعتقد أننا تجاوزنا عربياً مرحلة الجهد البحثي الفردي، وما الآثار المترتبة على ذلك مستقبلاً؟**

نحن نعيش واقعاً مأزوماً في البحث العلميّ على مستوياته الفرديّة والجماعيّة، وإذا أردنا المقارنة بين ما يحصل في العالم الحديث المتطوّر بما يحصل عندنا، فسنقع في أغاليط القياس ومشاكله، فنحن نعاني ابتداءً من مشاكل في «المؤسّسيّة» نفسها على جميع المستويات، لذلك نلحظ أنّ الإنجاز الجماعيّ في جميع مظاهره وأشكاله يعاني أزمات حقيقيّة جذريّة، وهذا ينسحب على البحث العلميّ، لذلك نلحظ أنّ أيّ مظهر من مظاهر المواكبة العلميّة أو الإنجاز العلميّ ينحصر في إنجازات فرديّة، وهي إنجازات تحقّقت بارتباط أفراد بمؤسسات بحث عالميّة، وانخراطهم في البحث عن الإنجاز الفرديّ في بيئة تمكّنهم من الإنجاز، وهذه البيئة ستكون بضرورة الواقع بيئة في العالم الحديث، ولعلّ قصة «أحمد زويل» مثال جليّ على ذلك، إضافة إلى وجود «أفراد» من العالم العربي في مؤسسات البحث العلمي العالميّ.

نحن في واقع يحتاج تأسيساً قبل الحديث عن إصلاحه، لذلك أرى الهوّة التي يقع فيها واقع بحثنا العلمي كبيرة متعدّدة الأسباب والمظاهر.

*** يعاني البحث العلمي العربي من تباعُد المسافة بين النظري والتطبيقي، وصعوبة تحويل الأبحاث العلمية المُنجَزة في الجامعات ومراكز البحث إلى مُنتَجات استثمارية، هل يعود ذلك إلى مستوى هذه الأبحاث أم إلى العقلية الاستثمارية العربية الأميل إلى «الاستثمار الآمن» لرأس المال ذي المردود السريع؟**

للأمرين معاً، لمستوى الأبحاث التي قد تفتقد غالبيّتها قابليّة التوظيف الاستثماريّ، إضافة إلى غلبة النمطيّة الاستثماريّة السريعة التي تعتمد الدورة الاستهلاكيّة لا الدورة الإنتاجيّة، وفي هذا الشأن فإنّ البحث العلميّ في الغرب والعالم الحديث يرتبط بالرؤية الاقتصاديّة والسياسيّة والعلميّة أيضاً، فهي تقوم على مفهوم «القاطرة التنموية التقدميّة»؛ فمن الأبحاث ما ينشغل بأسئلة آفاق المستقبل الممكنة، التي بدورها ترتبط بأسئلة الواقع، ولا تنفك عن التوظيف الاقتصاديّ للمنجز العلميّ الذي جعل «التقنية» عنوان العلم في العصر الحديث، وهذا التطوّر في العالم الحديث له مشاكله في فلسفة العلم في ذلك العالم نفسه لكن لهذا حديث آخر.

أمّا عندنا فإنّ، ارتباط الاستثمار بالدورات الاستهلاكيّة سريعة النتائج، جعل الإنفاق الحكومي والأهليّ محصوراً في هذه الدورة، ممّا جعل الإنفاق في البحث العلميّ دون الحدود المطلوبة بكثير. ولهذا الواقع أسباب، مرّ ذكر بعضها، لكن لا بأس من إعادة التنويه إلى أحدها، وهو العامل السياسيّ وغياب الإرادة الحقيقيّة في التطوير العلميّ، وارتباط إرادة أصحاب المال الأهلين؛ أي القطاع الخاص بمصالح الصناعات في العالم الحديث لا بمتطلّبات الواقع العربيّ، فأغلب رؤوس الأموال العربيّة هي جزء من مصلحة الرأسمال العالمي الغربيّ وغير الغربيّ، وتنحصر أدوارها فيما يحقّق المصلحة لقوى الرأسمالية العالميّة من جهة، والمصلحة الشخصيّة لأصحاب الأموال، والغائب المغيّب الخاسر في هذه المعادلة هي المصلحة الوطنيّة والعامة التي يُراد لها أن تظلّ حبيسة «الدورة الاستهلاكيّة الشكليّة».

*** تعيش دول العالم الثالث /النامي، مشكلات في قطاعات المياه والطاقة، والغذاء والصحّة وغيرها، ما سبب القصور في توجيه البحث العلمي العربي لخدمة هذه القطاعات؟**

هذا سؤال مهم، وهو فرع عن فلسفة العلم والبحث العلميّ؛ فالبحث العلمي ليس مجرّد هوس علمي وخيال جامح يتملّك العلماء، وهو وإن كان يحتاج ذلك دوماً كما احتاجه في بدء سيرورته مع سيرة الإنسان، لكن ارتباط البحث العلمي بالواقع وأسئلة البيئة الجغرافيّة والثقافيّة والمجتمعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة ارتباط وثيق، فالبحث العلمي أحد أهم وسائل تطوّر الحياة وتطويرها، وهذا التطوير يحتاج استثمار الممكنات والثروات ومواجهة المشكلات والتحديّات، وهذا يفرض على مجتمع البحث العلمي العربي مجموعة من الانحيازات الواجبة المتمثّلة بإدراك واقع المنطقة العربيّة ومشاكلها، ممّا يجعل أبحاث المياه والطاقة والغذاء والصحة على رأس الأولويات، لكن المهم هو أن تكون الحركة البحثية منحازة لما نحتاجه نحن من هذه الأبحاث، لكن مثل هذا الانحياز الإيجابي يصعب تحقّقه في ظلّ واقع البحث العلميّ عربيّاً الذي أشرنا إلى ملامحه، فغياب المؤسسيّة وغياب الإرادة السياسية والاقتصاديّة، يجعل تحقّق الانسجام بين الأسئلة البحثيّة والواقع العربي طموحاتٍ ومعيقاتٍ بعيداً جداً، بل متعذّراً، لذلك ستظلّ الأسئلة معلّقة في فراغ نظري، هذا إن سئلت ابتداءً. البحث العلمي قد يبدأ بمغامرات فرديّة وأحلام قصيّة وخيال جامح، لكن حركته وتطوّره تتحقّق في ظلّ حواضن اجتماعيّة وثقافيّة وفلسفيّة واقتصاديّة.

*** كيف يمكن أن ننقل مجتمعاتنا من ثقافة الاستهلاك والاتكالية على الآخر، إلى طور الإنتاجية والفعالية والتنافسيّة في سوق البحث العلمي الدولية؟**

هذا سؤال كبير مركّب، تتداخل فيه عوامل داخلية وأخرى خارجيّة، وتتوزّعها عوامل ماديّة وأخرى ثقافيّة، فعلى مستوى السياق الماديّ المتجادل والسياق الثقافيّ، فإنّ المجتمعات العربيّة لا تتسق في أطوار نموها في القرون الأخيرة وأطوار النمو في المجتمعات الصناعيّة ثم التقنية، وهنا أشير إلى أنّ عدم الاتساق ليس عيباً بنفسه، حتى لا يظنّ أحد أنّ المطلوب هو المحاكاة الاستنساخيّة، فهذا غير ممكن بإطلاقه، وغير مجدٍ أيضاً، لكن المقصود هو الإشارة إلى مظاهر الانقطاع في النمو الطبيعيّ للمجتمعات العربيّة ودخولها أطواراً غير مكتملة ولا ناضجة من أطوار مجتمعات أخرى، ممّا يجعل الحالة العربيّة حالة مختلطة لم تتحقّق فيها شروط الوعي الإنتاجي الذي يُنتج مجتمعاً

> لا تعتمد كثير من الجامعات العربيّة مبدأ الكفاية والكفاءة معياراً حقيقياً في إشغال المواقع الأكاديمية والقياديّة فيها

إنتاجيّاً، إضافة إلى أنّ ثقافة الإنتاج العلمي والمعرفي ليست منفصلة عن ثقافة الحياة والنظرة إلى الأدوار الإنسانيّة وعلاقاته بالعالم والكون والطبيعة، وفي هذا السياق تظهر مجموعة من أنماط الثقافة وأنساق التفكير، بل التديّن تجعل الاستهلاكيّة سمة المجتمع العربي؛ فالأفكار الرائجة ونماذج التديّن والفكر الديني السائدة هي نماذج استهلاكيّة لا نماذج إنتاجيّة، وهنا أزعم أنّ انتشار ظاهرة «الإعجاز العلمي في القرآن» مثلاً تعبّر أشدّ تعبير عن عمق الأزمة العقليّة والعلميّة واستبداد أنساق الاستهلاك ووهم الهروب إلى الأمام في مواجهة التحديات العلمية والإنتاجيّة؛ فلو تجاوزنا المشكلات التفسيرية والمآزق التأويلية والمغالطات المنطقيّة التي يقع فيها ما يُسمى الإعجاز العلميّ، فإنّ شيوع مثل هذا النمط في التفكير يعبّر عن إحدى وسائل العقل العربي المسلم في إعادة إنتاج أزماته، فهو يواجه التقدّم العلمي الواقعيّ للآخر، بزعم التقدّم «النصيّ» للثقافة المسلمة، وبذلك يخفّف من حدّة الأزمة نفسياً، بل قد يصل إلى إزالتها بالإيهام، مما يفقدنا أحد أهمّ مقدمات التطوير والتغيير، وهي عمق الإحساس والوعي بوجود مشكلة وحجمها.

ومن وجهة نظري، يساهم الخطاب الثقافي الشائع ولاسيما في تجليه الديني بدفع العقل العربي والمسلم إلى الهروب إلى كلّ ما هو ليس واقعاً موجوداً؛ فإمّا الهروب إلى «النّص ولغته»، أو الهروب إلى «الزمن الماضي المفقود» باستدعاء آثار السابقين وأدوارهم والاكتفاء بها، أو الهروب إلى «الزمن القادم الموهوم» عبر ترويج أفكار حتمية «النصر والتقدّم» عبر السلوك الديني وحسب، أو الهروب إلى الزمن الميتافيزيقي أي «الآخرة» زمن ما بعد الموت.

هذه العوامل وعوامل أخرى، مر ذكر بعضها تجعل الواقع العربيّ واقعاً استهلاكيّاً، لذلك ينبغي أن نفكك أسبابه ليتحوّل المجتمع العربيّ إلى مجتمع منتج، ينتج ما يحتاجه أولاً، ثم يساهم في حاجة الآخرين ثانياً.


في مثل هذه الظروف
لا يُستغرب أن يتأخّر
الواقع البحثي أكثر
ممّا هو متأخّر، مع أنّ
هذه التحدّيات تفرض
المزيد من أثقال وجوب
مواجهة تحدياتنا
الواقعيّة والعلميّة
والثقافيّة

*** ركزت دعوات «الربيع العربي» على مكافحة فساد السياسة والاقتصاد والمجتمع، فهل تعتقد أن ثمة وعياً عربياً تجاه ما يمكن تسميته بـ«الفساد العلمي»؟**

الفساد نمط من أنماط الحياة وليس مجرّد مظاهر متعدّدة، وأركان نمط الفساد هي «الظلم» وغياب المناسبة بين ما يقتضي المناسبة وغياب الإتقان وغياب عيار الكفاية والكفاءة في المواقع القياديّة، وتغليب المصلحة الآنية المستعجلة على المصلحة العامة المتأنية. لذلك لو نظرنا إلى واقع الحياة العلمية الأكاديمية عربياً، سنلحظ وجود أركان الفساد كلها بقوة وحضورها في الحياة العلمية.

فمن الملاحظ أنّ كثيراً من الجامعات العربيّة لا تعتمد مبدأ الكفاية والكفاءة معياراً حقيقياً في إشغال المواقع الأكاديمية والقياديّة فيها، فتجد معايير أخرى مثل؛ العلاقة الأمنية مع السلطة أو العلاقات الشخصيّة أو العشائريّة أو الطائفيّة أو الجهويّة تتقدّم على معيار الكفاية والأهلية العلمية والقياديّة، لتصبح الجامعات وغيرها من المؤسسات العلميّة بيئات «طاردة للكفاءات والكفايات»، وذلك أنّ تمكّن هؤلاء من غير ذوي الكفاءة من المواقع القياديّة ومواقع القرار يجعلهم حريصين على إبقاء الحيّز الأكاديمي والعلمي خالياً من الدسم الحقيقي، لأن وجود أصحاب الكفاءات يفضح جهل القيادات وعدم كفايتهم، عندها لن يكون لذوي الكفاءة إلا البحث عن سبل الخلاص الفرديّ المتمثّل في الهجرة إلى الدول الغربيّة.

*** في ضوء ما سبق، فلا يُستغرب أنّ ٧٠٪ من العلماء الذين يسافرون للدول الرأسمالية للتخصص لا يعودون إلى بلدانهم؟، بحسب إحصائيات اليونسكو، كما أن مئة ألف من العلماء غالبيتهم مهندسون وأطباء وخبراء يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، هل هناك، إن استطعنا القول، «تطفيشاً» متعمداً للعقول العربية... فكيف السبيل «العملي» لاستبقائها في بلدانها بعيداً عن الاقتصار على الشعارات الطوباوية حول الانتماء؟**

إذا ما أضفنا الواقع العلمي بممكناته الشحيحة في عموم الوطن العربيّ ومظاهر «الفساد» فيه إلى مشكلات الواقع السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ وازدهار «مؤسسة الفساد العام» للأسف الشديد، تصبح أسباب الهروب إلى عالم آخر وسيلة وحيدة أمام انسداد الأفق وغياب فسحة الأمل. لكنها وسيلة خلاص فردي كما أشرتُ، ولمعالجة ذلك نحتاج تصحيحاً للأوضاع العلميّة والمجتمعيّة والاقتصاديّة ثمّ السياسيّة، حتى تكون البيئة العلميّة عربيّاً بيئة صالحة لحياة الكفاءات العلمية ونموّها، وجاذبة لعودة الباحثين لاستثمار معارفهم من العالم الحديث في مشاريع علمية تنمويّة، ودون ذلك فليس إلا التضحية «الطوباويّة» التي يمكن أن يقدّمها الباحثون بعودتهم إلى أوطانهم وتناسيهم طموحاتهم الشخصيّة لصالح «جهاديّة أو فدائيّة علميّة» - إن صحّ التعبير- محاولين إصلاح الواقع العربيّ ومواجهة التحديّات، ولكن أثر هذه «الفدائيات» لن يكون حقيقياً فاعلاً إلا في حال توفّر الحدود الدنيا من البيئة الصالحة أو القابلة للاستصلاح، وهكذا فإنّ مأزق البحث العلمي يبدو دائرة مغلقة لا تفكّ أحباسها إلا إرادة جماعيّة تتقاطع والإرادة السياسيّة تؤمن بالعلم وسيلة وغاية تقاس بها حياة الشعوب والأمم.

*** برأيك، ما الدور الذي تلعبه الاضطرابات السياسية والحروب بالمنطقة العربية في التأثير على البحث العلمي؟**

لا يُمكن إنكار أنّ الوقائع الحالية وسلسلة الانهيارات التي تصيب أغلب الوطن العربي، ولاسيما بؤره الأكثر قابليّة للتنمية تجعل أسئلة «الوجود» مقدّمة على جميع الأسئلة، فوجودنا أمسى مهدّداً، والمستقبل لم يعد ينفتح على الآمال بقدر الآلام والمخاوف، في مثل هذه الظروف لا يُستغرب أن يتأخّر الواقع البحثي أكثر ممّا هو متأخّر، مع أنّ هذه التحديّات تفرض المزيد من أثقال وجوب مواجهة تحدياتنا الواقعيّة والعلميّة والثقافيّة، فهذا الانهيار المتتابع يوجب مراجعة الأنساق الثقافيّة الحاضنة للظروف التي أدت لما نحن فيه، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى العوامل الخارجيّة، فهي ليست بريئة ولا يُمكن النّظر إليها بسذاجة خوفاً من الاتهام بـ «المؤامراتيّة» وتعليق أخطائنا على الآخرين، فإن كنّا مسؤولين عمّا يحدث لنا، فإنّ أغراض الآخر وأطماعه ومخططاته ليست بريئة أو بعيدة عمّا يحدث لنا، فلهذه المنطقة مغريات طبيعيّة وجغرافيّة تجعله في بؤرة اهتمامات أيّة قوة كبرى تحاول بسط نفوذها وسيطرتها.

وبتواطؤ العوامل الخارجيّة والداخليّة، يتحقّق الواقع الذي نعيش أزماته وتحدياته الوجوديّة والحضاريّة الآنيّة والمستقبليّة.

يقوم بعض الأساتذة في الجامعات العربية بسرقة مجهود طلابهم تحت مسميات كثيرة وطرق مختلفة غير السرقة الكاملة المباشرة

*** كيف يمكن للحريات الأكاديمية للباحثين والمؤسسات أن تؤثر في تقدم أو تأخر البحث العلمي العربي؟ وما المخاطر المترتبة على تقييد الحريات الأكاديمية وتسييس التعليم و«عسكرته»، سيما عند التطرق لدراسة موضوعات بحثية تُدرَك في الفضاء العام بوصفها من المُحرمات/التابوهات التي تتعلق بـ «بالدين أو الجنس أو السياسة»؟**

الحريّة شرط الحياة بما هي حياة إنسانيّة تليق بالإنسان، فكيف بالبحث العلميّ والفكري؟ وهنا يُمكن قراءة الأمر في مستويات متعدّدة؛ ففي مستوى البحث العلميّ المؤسسي لا نستطيع إنكار التداخل بين الأغراض المؤسسية والأغراض البحثية، وهذا يجعل «الحرية» فرعاً عن رؤية «المؤسسة» و«الدولة»، وهذا التداخل نلحظه في العالم المتطوّر بحثياً، فإنّ «شموليّة الدولة»، وغياب الحريات الفرديّة في بعضها لا يؤثّر بالضرورة في سيرورة البحث العلمي التطبيقي الخالص، لأنّ ارتباط المنجزات العلميّة بأغراض موجّهة قد يكون مفيداً وليس مضرّاً بالضرورة.

لكن الأمر في العلوم الإنسانيّة أو في فلسفة العلوم البحتة يختلف، لأنّ هذه العلوم ترتبط بشيء من الذاتيّة والجهد الإبداعي الفرديّ المتفاعل مع الجماعي، لذلك فإنّ حرية التفكير وحرية الإبداع تصيران شرطاً ضرورياً وإن لم يكونا كافيين لتحقّق مناخ علمي معرفيّ مسكون بالسؤال والإبداع واجتراح آفاق الإجابات الجديدة. وهنا تأتي التابوهات المتعلّقة بالدين والجنس والسياسة لتفرض نمطين من المقاربات؛ نمط «التهويل» من المسّ بها والاقتراب منها، حتى تصير مراجعة أصول هذه «المحرّمات» أقرب للانتحار، في مقابل نمط «التهوين» السطحي الذي يقارب هذه «المحرّمات» بسطحية واستهلاكيّة فجة، حتى صار التخليط و«التخبيص» فيها وسيلة سهلة لكسب «شهرة رخيصة» و«بطولة زائفة» ترسّم «هؤلاء» أبطال حريّة وجرأة وشجاعة! والأمر في واقعه لا يتجاوز معالجات سطحية تمتلئ بالمغالطات والجهالات. وبين هذين النمطين تغيب أو تُغيّب الدراسات الجادة والمقاربات الجذريّة الحقيقيّة المستوفية الشروط العلميّة والمنهجيّة.

*** تعد السرقات من أبرز تحديات البحث العلمي العربي، ولاسيما في العلوم الإنسانية، كيف ترى أثر هذه الظاهرة على منظومة البحث العلمي؟ وما السبيل إلى القضاء عليها أو على الأقل الحد منها في ظل رخاوة القوانين والإجراءات تجاه المضبوطين؟**

السرقات ظاهرة قديمة تتجدّد، وفي زمن سهولة الوصول إلى المعلومات وسيولتها صارت السرقات أسهل، وفي الوقت نفسه مكشوفة أكثر. إنّ سرقة الجهود البحثية بأشكالها المتعدّدة لا تقتصر على نهب منجزات الباحثين ونسبتها إلى السارق، فهناك أشكال أخرى منها ما أصبح جزءاً من عمل المؤسسات الأكاديميّة، ومنها ما هو سمة من سمات النشاط العلمي والبحثي المتمثّل بالنشر؛ ففي الجامعات يقوم بعض الأساتذة بسرقة مجهود طلابهم تحت مسميات كثيرة وطرق مختلفة غير السرقة الكاملة المباشرة. وفي النشر حدّث ولا حرج، فإصدار كتاب في الغرب قد ينقل صاحبه من حال اقتصاديّة إلى حال أخرى تماماً، لكن يندر أن يحصل هذا في عالمنا العربي، وكثيراً ما يردّد «الناشرون» مقولة «ضعف الإقبال على الكتاب» في العالم العربيّ لتسويغ سرقة الكتاب حقوقهم.

هذه المظاهر من السرقة، تُفقد الباحث العربي زخم الطموح الشخصيّ الذي لا ينفصل بطوباويّة ندّعيها عن الطموح العموميّ أو الصالح العام؛ فالإنسان يحبّ المجد الشخصيّ ويسعى للحياة الرغدة الهانئة وارتباط العلم بهما قد يكون أحد أسباب تطوّرهما، لكننا في عالمنا العربيّ لا نزال في طور «العالم والمفكّر» الرسولي الذي يضحّي بكلّ شيء لأجل العلم والإنجاز المعرفيّ، وتتضاعف المشكلة حين نفتقد هذا «المفكّر والعالم المضحّي» الذي يسعى لتحقيق إنجاز قد لا يرى منه أيّ عائد شخصيّ، بل لن يرى أثره في زمانه، وبذلك فإنّ هذا الواقع يفرض تحديات مضاعفة على الباحث والمبدع في عالمنا، لذلك فإنّ طاقة نفسيّة هائلة يحتاجها هذا الباحث ليبقى وفيّاً للعلم والفكر، رغم كل هذه المعيقات.

*** عند الحديث عن البحث العلمي العربي،**

نذهب مباشرة للمقارنة مع «إسرائيل»، إلى أي مدى يسهم البحث العلمي في الحفاظ على الأمن القومي؟ سيما إذا عرفنا أن «إسرائيل» تستقطب آلاف العلماء، وتحتل مرتبة عالمية مهمة على غير صعيد؟

المقارنة بـ«الكيان الصهيونيّ» تفرضها حقيقة هذا التحدّي وجدّيته، فهو على رأس التحديّات، ورأس أسباب الواقع الذي نعيش. إنّ حجم الفروق في موازين القوى ومنها العلمية والبحثية لصالح هذا الكيان الاحتلاليّ يجعل الأمن القومي في أضعف أطواره، ولكن أشير هنا إلى خطأ المبالغة بأثر الفروق العلميّة هذه في النظر إلى قضية تحرير فلسطين، واتخاذها أحد مسوّغات الوقوع في وحل الواقعيّة الاعترافيّة، فمشكلتنا مع «الكيان الصهيوني» أو صراعنا ليس صراعاً علميّاً تقدّميّاً في المقام الأوّل؛ فالتنافس في العلم والسعي نحو ردم الهوّة بيننا وبين غيرنا لا ينسحب بكلّيته في صراعنا مع «الكيان الصهيونيّ»؛ فالصراع هنا في جوهره صراع وجوديّ ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه بؤرة النظر إلى الصراع وأدواته، ومن هنا يدخل البحث العلمي وسيلة من وسائل هذا الصراع، دون أن نغفل ارتباط «الكيان الصهيوني»؛ بمنظومة «استعمارية» راعية له وضامنة لوجوده تجعله جزءاً منه علمياً وعمليّاً، وهنا يظهر سؤال مهم حول مدى فاعلية ارتباطنا بالنسق الرأسمالي التوسعي الاستغلاليّ وسيلة للتطوّر العلمي والمجتمعيّ، ممّا يجعلنا جزءاً من المشكلة لا جزءاً من الحلّ، وبهذه الرؤية، فإنّ التحدي الذي أفترض وجوده وأدافع عن وجوب النهوض له أكبر وأعمق من مجرّد السعي نحو الإنجاز العلمي المشروط بشروط الآخر الذي يعمل لإبقاء الواقع الاحتلاليّ واقعاً معترفاً به، لذلك فإنّ فلسفة العلم التي يجب أن نتبنّاها ينبغي أن تنسجم والغاية الحقيقية التي نريدها، وهي استقلال الإرادة، والقدرة على اجتراح خياراتنا منحازين لأنفسنا في ظلّ عالم مشحون بالانحيازات لمصالحه.

*** وفقاً لإحصاءات اليونسكو تأتي اللغة العربية في المرتبة التاسعة والعشرين في قائمة اللغات التي يُترجم إليها. كما تخلو قائمة أكثر ٥٠ دولة من حيث عدد الكتب المترجمة من أية دولة عربية، كيف تنظر لتأثير «فقر الترجمة» العربية على المجهود العلمي، بصراحة هل اللغة العربية العلمية في وضعها الحالي عائق للبحث العلمي؟ وهل أصبح «العلم العربي» وفق تعبير أنطوان زحلان في كتابه «العلم والسيادة» أقرب إلى مجرد حلم؟**

إنّ حركة العمران والتقدّم مرتبطة بالعلم، والعلم مرتبط بمصادره، ومتى كانت المصادر أجنبيّة كانت الترجمة واجباً حضارياً

فقر الترجمة مع غلبة واحديّة اللسان وعدم إتقان إحدى اللغات التي تحتلّ الصدارة في الإنتاج العلمي كاللغة الإنجليزية مشكلة لا شك في ذلك. وإذا أضفنا إلى ذلك كوارث «الترجمة» وندرة الترجمة في فروع مهمة جداً معرفيّاً وفلسفيّاً، فإنّ المشكلة تتضاعف.

التعلّم باللغة العربيّة التي هي اللغة الأم ليس مجرّد اختيار قوميّ، بل هو اختيار علمي وعملي وعقليّ؛ فالعقل لا يبلغ أعلى مستويات نشاطه وفكره وإبداعه إلا بلغته الأم، فإذا نظرنا إلى واقع اللغة العربية الفصيحة، وهي لغة الكتابة والعلم، وأضفناها إلى واقع الترجمة، فستكون الصورة شديدة السواد، لكنها لن تخالف الواقع الذي نعيشه كثيراً.

إنّ حركة العمران والتقدّم مرتبطة بالعلم، والعلم مرتبط بمصادره، ومتى كانت المصادر أجنبيّة كانت الترجمة واجباً حضارياً.

وعلى حاشية الترجمة، أشير إلى ذلك الوقت والجهد المهدور في الجدل والخلط بين تعريب التعليم وترجمة المعارف من جهة، وتعريب المصطلحات التي اختزل كثير من الناظرين إلى تعريب التعليم والترجمة جهدهم وجدالهم فيها، والأمر من وجهة نظري كان ينبغي أن يتجه اتجاهاً آخر، وهو تبيء المصطلحات العلميّة بلغتها الأصلية التي أنتجتها في نسقنا اللغوي التداوليّ وصرف الجهد في ترجمة العلوم الشارحة والمفسّرة لا المصطلحات نفسها، مع الانتباه إلى ما تحمله بعض هذه المصطلحات ولاسيما في العلوم الإنسانيّة – ومصطلح العلوم الإنسانيّة مثال على ذلك أيضاً- من انحيازات تنبئ عن موقف فلسفيّ ومعرفيّ تجاه الحياة والكون والإنسان.



١. مركبات التفكير ومناهج البحث العلمي، زكي جمعة، دار الفارابي، ٢٠١٤

٢. مراكز البحث العلمي في الوطن العربي، خالد وليد محمود، مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٤

٣. مدخل إلى البحث العلمي، عبدالرحمن السعدني، دار الكتاب الحديث، ٢٠١٣

٤. العلـم والسـيادة: التوقّعـات والإمكانـات في البلـدان العربيّـة، أنطـوان زحـلان، مركـز دراسـات الوحـدة العربيّـة، ٢٠١٢

٥. أخلاقيـات البحـث العلمـي، مايسـة أحمـد النيـال, مدحـت عبـد الحميـد، دار النهضـة العربيـة للطباعـة والنـشر والتوزيـع، ٢٠١٠

٦. همـام غَصيـب: سـبل النهـوض بالبحـث العلمـيّ في الوطـن العـربيّ؛ سلسـلة كرّاسـات «منتـدى الفكـر العـربيّ؛ عمّـان»، ٢٠٠٩

٧. البحث العلمي- الدليل التطبيقي للباحثين، محمد الصيرفي، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩

٨. البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، عبد الله إبراهيم ، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٨

٩. أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، محمد مسعد ياقوت، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٧

١٠. منطق البحث العلمي، كارل بوبر، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٦

١١. البحث العلمي والتنمية في مصر، صلاح سالم زرنوقة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٣

١٢. مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، د.إبراهيم عبد الرحمن رجب، دار عالم الكتب، ٢٠٠٣

١٣. إهـدار الحريـات الأكاديميـة وهجـرة العقـول العربيـة، د. منـذر الفضـل، شـبكة الإنترنـت، موقـع حلبجـة، ٢٠٠٢

١٤. الجامعة والبحث العلمي، سامي سلطي عريفج، دار الفكر ناشرون وموزعون، ٢٠٠١

١٥. د. محمـد متـولي غنيمـة، تمويـل التعليـم والبحـث العلمـي العـربي المعـاصر، الـدار المصريـة اللبنانيـة، ٢٠٠١

١٦. «العرب وتحديات العلم والتقانة»، أنطوان زحلان، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩

١٧. المدخـل إلى مناهـج البحـث العلمـي، محمـد محمـد قاسـم ، دار النهضـة العربيـة للطباعـة والنـشر والتوزيـع، ١٩٩٩

١٨. البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، ذوقان عبيدات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٨

١٩. بـين عصريـن أمريـكا والعـصر التكنوإلكـتروني، زبغنيـو بريجينسـكي، ترجمـة محجـوب عمـر، طبـع دار الطليعـة، ١٩٨٠

مسألة التقنية ومصير مجتمعنا المركب والتابع



بقلم: عبد اللطيف الخمسي
باحث مغربي متخصص في الفلسفة

مثلت الثورة العلمية الحديثة، إنجازا فكريا حداثيا، حرر الإنسان من هيمنة الطبيعة ومن سلطة اللاهوت، ومن قوى غريبة عنه، وألحق العقل بإرادة العقل والتحويل، فأعطى الدفعة القوية لتحرير الإنسان بعد تنويره، ونقده للحق الإلهي، وأرجع الفرد إلى النور الطبيعي النابع من ذاته (فلسفة ديكارت ثم فلسفة الأنوار). لقد أصبح الإنسان ذاتا فاعلة، منتجة ومحولة ومتحكمة، في الطبيعة، كموضوع للمعرفة. فلا قيمة للطبيعة من دون إنسان يكتشف قوانينها. وكل هذا وجه العلم، نحو الصناعة والمعرفة الدقيقة (وفق منطق الحرية وقواعد محسوبة)، قبل أن تتحول مسارات العلم إلى تقنية مسكونة بالمصلحة والمنفعة والإنتاجية، بل بإرادة الإرادة كما يقول: فيلسوف التقنية مارتن هايدغر، في إطار نقده للعقل الحسابي أو الأداتي. إن التقنية، بالمعنى العلمي الما بعد-ديكارتي (حتى لا يلام ديكارت)، أساسها النزعة النفعية ثم الآلية، في التعامل مع الإنسان وقضاياه، ومع الطبيعة.

وكل هذا أزاح المفهوم الغائي للإنسان، ككائن أخلاقي؛ فالتفكير الفلسفي في التقنية، هو عودة إلى السؤال الأخلاقي حول غاياتها، من خلال علاقة العلم بالأنسنة والقيم والإبداع. ويتمظهر هذا في مجمل تطورات فلسفية، أعادت النظر في المعرفة التقنية والعلمية، بشكل أسهم في بلورة خطاب فلسفي جديد نقدي، مواكب للسؤال الفلسفي حول دلالة ومعنى العلم. والتقنية ستبقى لها قيمة أساسية في حياة الإنسان، بخصوص اكتساب القدرة على التأمل، في خياراته المعرفية والعلمية، بأسلوب فلسفي وأخلاقي وجمالي، يزيد من قيمة الفعل الفلسفي، واستفهاماته الكبرى، حول قيمة الإنسان، في ارتباط بالمستقبل أو الزمان، وبالمجتمع (أي حميمية المجتمع) وبقدرات الإنسان؛ أي قدرته على الإبداع الفني والجمالي، في عصر التقنية، وسلطة الصورة، والمعلومة، والإثارة والإغواء، الذي يمارسه العالم الافتراضي، وهو ما يتطلب المزيد من الوعي والتربية وتملك الأخلاق العملية الفاعلة.

إن مشكلة علاقتنا بالتقنية تتمثل في غياب المعرفي، والتوظيف الغيبي والأسطوري لها، ضد العقل والعلم والقيم والتحرر. من هنا، قيمة وضرورة النقد الفلسفي للتقنية، التي أصبحت تشكل مشكلا بالنسبة إلى

الإنسـان، في لحظـة أصبـح المجتمـع ذاته، موجهـا من طرف المؤسسـات التقنية (المجتمـع التقـني)، وهـو مـا يثـير أسـئلة معرفيـة تهـم طفـرة المعلومـات، والنظريـات، وتعقـد المنظومـات الفكريـة الرقميـة، والشـبكية، ودور التقنيـة في الديمقراطيـة والحرية، أو الاسـتلاب والاسـتبداد، دون نسـيان اكتسـاح الخطاب الشـعبوي والدعـوي الديـني المتطـرف عالـم التقنيـة الافتراضيـة، ممـا يعقـد الفهـم الممكـن والنقـدي للتقنيـة. ولا ننـسى بـأن العالـم الافـتراضي، نفسـه، لا يـؤدي بالفعـل وظيفـة التواصـل والحـوار والعقلانيـة والمعرفـة النقديـة، بـل وظيفـة التحكـم، ونـشر قيـم التوحـش واللاعقلانيـة، والكشـف السـلبي لـنزوات الـذات ونزوعهـا العـدواني تجـاه الآخـر. ولعـل فهـم نمـط مقاربـة الفكـر الفلسـفي الغـربي النقـدي للتقنيـة، يمكـن الآن أن يرشـدنا إلى مداخـل، تهـم كيفيـة التعامـل مـع سـلطتها، ومواكبتهـا وربطهـا بسـؤال الثقافـة والأخـلاق، والتعلـم الإيجـابي، والاسـتخدام المعقـول. مـن هنـا، تعطينـا المعرفـة الفلسـفية النقديـة إمكانيـة الحـوار مـن جديـد مـع عـصر التقنيـة واجتياحـه الوجـود الإنسـاني، وتهديـد نطاقاتـه الحيويـة، في ظـل سـلطة قصـوى لمجتمـع الإعـلام والمعرفـة.

> إن مشكلة علاقتنا بالتقنية تتمثل في غياب المعرفي، والتوظيف الغيبي والأسطوري لها، ضد العقل والعلم والقيم والتحرر

تمثـل التقنيـة الآن، تحديـا للفكـر البـشري، في ظـل تصـور جديـد للواقـع (سـلطة الواقـع الافـتراضي) إضافـة إلى التأمـل النقـدي في كوجيطـو التحكـم (منطـق ديـكارت)، مـن خـلال الرهانـات القيميـة. فالتقنيـة إذن، هـي إشـكال فلسـفي، لا بـد مـن ربطـه بمفهـوم الإنسـان مـن جديـد، وبالمقاربـة الفلسـفية والثقافيـة للعلـم، وليـس المقاربـة التقنيـة: أي فهـم الآلـة ومظاهرها بمنظـور تقـني. لقـد أصبحـت التقنيـة، تثـير تسـاؤلات كـبرى، خصوصـا في ظـل اخـتراق حميمـي للـذات، وكثافـة الاسـتلاب، وقتـل القـدرات وليـس تنميتهـا.

من هنا تتحدد التقنية في الأبعاد التالية:

البعـد المعـرفي: التقنيـة هـي نتـاج لثـورة في المعرفـة، وبالتـالي تحمـل دلالـة إبسـتمولوجية، لابـد مـن الوعـي بهـا، وإدراك أسسـها ومنطلقاتهـا المعرفيـة، وهـو الجانـب الغائـب عندنـا.

البعـد الأدواتي: حيـث تحولـت التقنيـة مـن نظـام فكـر للآلـة، والمناهـج وخطـط العمـل، إلى سـلطة أدواتيـة، متعلقة بالوسـائل وليـس بالغايـات، وبالأجرأة المنفعيـة، وليـس بتمكـين الإنسـان ليكـون متحـررا، بعيـدا عـن النمطيـة.

البعـد القيمـي: أسسـت التقنيـة لنظـام قيمـي جديـد أساسـه، المصلحـة والمنفعـة. والنتيجـة هـي، عـدم إثـارة السـؤال الغائـب، بخصـوص قيمـة المعـارف في علاقـة بالإنسـان (مـن هنـا الإشـكال المفصـلي: التقنيـة الإنسـانية بـين الحريـة والاسـتلاب).

البعـد الاجتماعـي: صنعـت التقنيـة مجتمعـا جديـدا منظمـا، وخاضعـا لعلاقـات مبرمجـة، ومؤسسـات تقنيـة وعلميـة، يصعـب تجاوزها.إنـه المجتمـع التقـني صاحـب القـرار.

وهـذه الأبعـاد كلهـا تثـير تسـاؤلات كـبرى، عـلى المسـتوى الوجـودي التاريخـي للإنسـان وفاعليتـه وإمكانـات تحـرره.

وتثـير التقنيـة أساسـا قضيـة أخلاقيـة هـي: علاقـة الإنسـان بالمجـال الإيكولوجـي (écologique)، وهـو مـا يسـميه الفيلسـوف (هانـس جونـاس) بمبـدأ المسـؤولية (principe responsabilité). ويهـم في الصميـم موقـع الإنسـان في العالـم في علاقـة بالطبيعـة (الإيكولوجيـا) والمدينـة. إنـه تدمـير للمجـال الحيـوي للإنسـان، في ظـل طفـرة التصنيـع، وتلـك قضيـة أخلاقيـة. ففـي البـدء، كانـت الطبيعـة المجـال الحميمـي للإنسـان، لكـن الآن هنـاك اخـتراق التقنـي للطبيعـي، بـل حـتى للطبيعـة الإنسـانية (التشـكيل البيولوجـي - التقنـي للإنسـان). مـن هنـا لا مفـر مـن الحـوار الفلسـفي / الأخـلاقي مـع التقنيـة، لكـن لابـد مـن طـرح الـشرط الأخـلاقي مـن جديـد، في تـلازم مـع طـرح الـشرط الإنسـاني، وهـو مـا يهـم أساسـا: الطبيعـة كموضـوع للتفكـير الأخـلاقي، والطبيعـة كطاقـة الإنسـان والطبيعـة كمبـدأ للخـير.

إن ثـورة التقنيـة الآن، أعـادت سـؤال الطبيعـة إلى الواجهـة. وإن كان الأمـر لا يتعلـق بنكـران قيمـة التقنيـة ووظيفتهـا، بـل بكشـف عـدم الوعـي بهـا، والـنزوع اللامعقـول لتطبيقهـا. إن الإيكولوجيـا، كقضيـة فلسـفية هـي: إبـراز التعـارض الصـارخ، الـذي حصـل بـين الإنسـان والطبيعـة، وهـو مـا دفـع الكثـير مـن الفلاسـفة إلى إعـلان صرخـة أخلاقيـة تجـاه هـذا الوضـع باسـم الواجـب أو المسـؤولية في علاقـة بالمصـير الإنسـاني. ولـم تبـق التقنيـة فقـط، مهـددة للطبيعـة، بـل مفككـة للعلاقـات الإنسـانية الحميميـة، والمسـاهمة في تحـولات النسـق القيمـي الثقـافي، في ظـل العولمـة الثقافيـة القسريـة، وفـق سـلطة نمـوذج العقـل الأداتي وقوتـه الظافـرة، بعيـدا عـن منطـق الغايـات الأخلاقيـة.

لم تبق التقنية فقط، مهددة للطبيعة بل مفككة للعلاقات الإنسانية الحميمية، والمساهمة في تحولات النسق القيمي الثقافي

إن التأمـل الفلسـفي حـول الطبيعـة، غايـة أخلاقيـة أساسـية.. وهـي قضيـة تسـتوجب وعيـا جديـدا، بالعالـم والتقنيـة والعلـم. وهـذا الوعـي لا ينفصـل عـن قضايـا أساسـية، وهـي:

أولا: خطـورة المنطـق الاسـتهلاكي السـائد: إنـه المنطـق الغالـب الآن عـلى التقنيـة، وكونيـا، هـو منطـق السـوق؛ فالاسـتهلاك أقـوى مـن الإنتـاج. وثقافـة الاسـتهلاك هـي الخطـاب الغالـب، عـلى منطـق التقنيـة وعمليـة إنتاجهـا.

ثانيـا: تخـترق التقنيـة الـذات الإنسـانية: أي أصبحـت التقنيـة تراقـب الإنسـان وتكشـف أسراره، وتتجسـس عليـه؛ فهـي رقيـب أمـني لا إرادي. فبقـدر مـا نسـتعمل التقنيـة، بقـدر مـا نكشـف أسرارنـا لصالـح مختـبرات ومراكـز ومراصـد بحـث، واسـتطلاع وأجهـزة أمنيـة.

ثالثـا: كثافـة التقنيـة وضعـف اسـتثمارها المعـرفي والثقـافي، وخصوصـا في

المجتمعات المتخلفة والتابعة. وقد بين مجتمع الإعلام المعرفة، ضعف مجتمعاتنا، بخصوص استثمار التقنية في التعلم، والإبداع، والبحث، والتملك العقلاني لأبناك المعلومات، بدل التوظيف الحيواني للشبكات المعرفية الرقمية.

رابعا: زادت التقنية من تثبيت الفوارق بين الشعوب والدول. وبالتالي، فهي قد أصبحت معادلة أساسية في التنمية. لكن حسب المنظور والمشروع التنموي المقدم، وفي علاقة بالعلم والقيم والإنسان والطبيعة.

هكذا تثير التقنية حتى أخلاقيات السياسة، عندما يتحدد مصير المجال السياسي بسلطة التقني؛ أي أن السياسي يوجهه التقنوي، فأصبحت الممارسة السياسية في مجتمعات ما بعد الحداثة (الطفرة التقنية والمعلوماتية) محكومة بجدل: التحكم والدمج للأفراد في المجتمع، ودور التقنية الإعلامية في صناعة القرار السياسي. وكل هذا يضع الفلسفة موضع رهان ضروري، وهو: إثارة الإشكالات الكبرى، والمفارقات الأساسية، التي يولدها التطور التقني (التقدم المتسارع والتحكم، الحرية والاستلاب، ونشر المعلومة واحتكار المعرفة، والإعلام ومركزة الأبناك المعلوماتية لصالح القوى العظمى). إنها مفارقات هي من صميم النسق التقني، حسب جاك إيلول وكذا هابرماس في نقدهما العميق للتقنية.

يتوجب حصانة ثقافية وأخلاقية ومعرفية، لتوجيه هذه التقنية لصالح الفاعلية والإنتاجية، وليس الاستهلاك الحيواني

إن التقنية أصبحت، قضية أخلاقية، تمس الإنسان في الصميم، وهو ما يجعل هذا السؤال، في العالم المعاصر، مسألة راهنية، لا تنفصل عن وضعية الاغتراب الأخرى، التي يعيشها الإنسان. تمارس التقنية إذن تحديات على الإنسان، خصوصا في المجتمع المتخلف. مما يتطلب حصانة ثقافية وأخلاقية ومعرفية، لتوجيه هذه التقنية لصالح الفاعلية والإنتاجية، وليس الاستهلاك الحيواني، في ظل اشتداد التمدن المتوحش، وعودة المكبوت الديني والتراثي، بقوة مهولة وجارفة. لقد أصبحت التقنية عاملا سلبيا، في المجتمع المتخلف والمركب، وتخدم بقوة الأصوليات، وثقافة الشر، وليس الوعي الإنساني النقدي، وفق غايات نبيلة. هكذا أصبحت التقنية رديفة الأدواتية، والاستلاب، وليس المساهمة في التحرر، رغم أنها حررت الإنسان، وحققت له جانبا من السعادة، في ما يخص الجانب الطبي. يقتضي الأمر إذن، نقد التقنية (وليس الدعوة لتجاوزها)، لأنها حسب التصور الفلسفي العميق (مثلا فلسفة هايدغر)، ألغت الإنسان، وسارعت إلى التحكم المطلق فيه، حيث أصبحت تمثل إرادة الإرادة. وهذا يعني أن العلم لا يفكر، مادام يتبع لغة الحساب. فلا مفر لمجتمعنا، من المعالجة الفكرية والتربوية والجمالية، لمسألة التقنية، في ارتباط بالبحث العلمي، والتنمية الفعلية، وليس الاستهلاك الحيواني للتقنية، والذي يزيد من التخلف والتبعية واستعباد الإنسان لذاته. إن مصير مجتمعاتنا المتخلفة، أصبح بيد التقنية، وهو إشكال العقلانية أولا وأخيرا.

أفكار للأزمنة المقبلة



بقلم: فخري صالح

كاتب وناقد أردني

في هذا الظلام الحالك الذي يلفّ العالمين العربي والإسلامي، هل ثمّة من سبل للخلاص؟يلزم العرب المعاصرين إعادة نظر في مفهومهم للماضي، وفي طريقة استقبالهم لتراثهم، لكي لا يكون الماضي عبئا على الحاضر وقاطرة لتأخر العرب ودخولهم في حروب طويلة الأمد، لا تبقي ولا تذر وتدمر ما بناه أجدادنا القريبون الذين حلموا بعصر نهضة عربية جديدة لا تقطع مع الماضي، ولكنها لا تتنكر للحاضر. لقد حلم النهضويون الأوائل (عبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده وفرح أنطون وقاسم أمين وخير الدين التونسي وطه حسين، وآخرون كثيرون) بثقافة عربية جديدة تنتقي من ماضي العرب، ما جعل حضارتهم وثقافتهم جاذبة للبشرية ونموذجا احتذته أوروبا، فصارت سيدة العالم الحديث، وتنتقي من الحضارة الغربية الحديثة، ما يجعل العرب يتجاوزون عصور الظلمة التي دخلوها منذ قذف هولاكو الكتب في نهر دجلة، واستباح بلاد العرب والمسلمين بسنابك خيله.

لكن العرب المعاصرين مشغولون منذ سنوات بتصفية حسابات الماضي، وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وكأن الزمان تجمد في لحظة بعيدة في التاريخ، في زمن الفتنتين الصغرى والكبرى، على حد تعبير طه حسين في كتاباته التي حاولت استعادة معضلة الوجود العربي الإسلامي في لحظة من لحظات تأزمه. ما أقصد قوله هو أن ما يحدث الآن من نزاعات وحروب مذهبية وطائفية مستعرة ليس سوى نتاج للظن بأن على العرب والمسلمين أن يحلوا مشكلات الماضي، ويحولوا هزيمة فريق على يد فريق آخر إلى نصر مؤزر بأثر رجعي.

الماضي مقيماً في الحاضر

هذا هو الجذر العقائدي، المذهبي والطائفي، والإطار الفكري والثقافي للخلافات والمعارك التي تعصف بالعالم العربي، وكذلك الإسلامي، في الوقت الحاضر، وهي خلافات تحتاج بالطبع نقاشا فكريا ثقافيا عقائديا منفتحا لا يتعصب فيه كلّ فريق لرأيه، حيث يكفّر السنة الشيعة، ويتهم فيه الشيعة السنّة باغتصاب الخلافة. هذا كلام ينبغي أن يكون المسلمون قد تجاوزوه منذ زمن بعيد، لكنهم في الحقيقة لم يفعلوا.

في الإطار نفسه، وفي حمّى الخلافات المحمومة التي تذرّ قرنها بين سنّة العرب وشيعتهم، وسنّة المسلمين وشيعتهم عموما، (إذ إن ثمة

حرباً ضروسا تقوم بين سنّة باكستان وشيعتها على سبيل المثال)، تشعر المكونات الدينية والطائفية والمذهبية واللغوية والثقافية، المسلمة وغير المسلمة، بالخوف على مستقبلها في ظل هذا التطاحن والتقاتل على معضلات الماضي وفتنه التي تعبر القرون، ولا تخمد نارها رغم تغيّر الأحوال وعبور الإمبرياليات المتعاقبة على جسد هذه المنطقة التي أصابها جنون المذاهب والطوائف.

لا شك أن ثمة جذورا سياسية واجتماعية عميقة تقيم في أساس هذه الخلافات المذهبية الطائفية التي تعصف بالعالمين العربي والإسلامي؛ فتهميش طائفة أو مذهب والافتئات على حقوقه الدينية والمذهبية يؤجج الصراع، ويدفع تلك الطائفة أو الجهة المذهبية إلى الانتقام، عندما تسمح لها الظروف (كما يحصل في العراق الآن). كما أن الأيدي الأمريكية، والإسرائيلية ـ الصهيونية تلوح في الخفاء، وهي تحاول تأجيج هذا الصراع، لكي يسهل تفكيك العالم العربي وتجزئته وتفتيته، حيث لا تقوم له ولدوله الضعيفة قائمة في أي يوم من الأيام. وأنا لا أستثني في الوقت نفسه الطموحات الإمبراطورية لدى بعض الدول الإسلامية التي تستغل هذا المناخ المذهبي الطائفي المحتقن لبناء أحلاف سياسية قائمة على البعد المذهبي الطائفي (قوس سنّي مقابل هلال شيعي).

يلزم العرب المعاصرين إعادة نظر في مفهومهم للماضي، وفي طريقة استقبالهم لتراثهم، لكي لا يكون الماضي عبئا على الحاضر

ثمّة عوامل كثيرة متصلة بلحم الحاضر ومشكلاته المعقدة وصراعاته السياسية والاجتماعية، والنزاع من أجل وضع اليد على السلطة، واستغلال أمور العقيدة والمذهب والأيديولوجية للتمكن من سدّة القوة. وهناك أيضا عاملا الإمبريالية الأمريكية الزاحفة ودولة إسرائيل الخائفة من تشكّل قوة عربية إسلامية تهدد وجودها وقوتها وتفوقها في المنطقة. لكن هذا لا ينفي وجود جذور عقدية مذهبية ثقافية تقيم في أساس الخلافات الناشبة في حاضر العرب والمسلمين في الوقت الراهن. وعلى العلماء والمفكرين العقلاء، المنتمين مذهبيا أو فكريا، أو حتى طائفيا أو قبليا، إلى هذه الطائفة أو ذلك المذهب، أن يعيدوا النظر في أسباب الخلاف، ويجدوا حلولا تخلصنا من ثقل الماضي وضغطه الذي قد يدمّر الحاضر ويعصف بوجود ناسه المعاصرين.

على العلماء والمفكرين العقلاء، المنتمين مذهبيا أو فكريا، أن يعيدوا النظر في أسباب الخلاف، ويجدوا حلولا تخلصنا من ثقل الماضي

العلم والثقافة خط الدفاع الأول

لكن يبدو أن المسلمين لا يدركون على وجه الحقيقة مدى الأذى الذي تلحقه بصورتهم مجموعاتٌ قليلة تتبنّى عقيدة المواجهة الدمويّة مع العالم، مع أنفسهم أولاً، ومع الغرب ثانياً. فهذه المجموعات، التي تتبنّى فكر القاعدة أو فكر الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أو فكراً جهاديّاً أو تكفيريّاً، أو تصوّراً

للعالـم يقـوم عـلى قسـمة العالـم إلى دار للإسـلام ودار للكفـر، انتـشرت في بقـاعٍ عديـدة، ونشـطت خـلال العقديـن الأخيريـن إلى الحـد الـذي جعـل العالـم ينظـرُ إليهـا بوصفهـا ممثلـة للإسـلام والمسـلمين! لقـد وسـمت الإسـلام بالعنـف، ولطختـه بدمـاء المسـلمين قبـل غيرهـم؛ لأنهـا تكفّرهـم أو تكفّـر بعضهـم كمـا تكفّـر البشريـة جمعـاء!

ليس الإسلام ديناً وعبادةً فقط، بل هو لحظة ثقافية حضارية مضيئة في تاريخ البشرية

مـا يحـدث الآن، مـن قتـل وذبـح وحـرق باسـم الإسـلام، وذبـح للصحفيـين وعمّـال الإغاثـة الدوليـة، وتصفيـة للمخالفـين في الديـن والمذهـب، وتفجـير للمسـاجد، وقتـل للسـيّاح، عـلى يـد جماعـات داعـش، يشـير إلى جنـون الفكـر التكفـيريّ وهوسـه وقدرتـه عـلى حقـن جرثومتـه في عقـول شـباب يائسـين فقـراء جهلـة مسـتعدين للإتيـان بـأي فعـل مهمـا كانـت بشـاعته، لأنهـم يعتقـدون أن ذلـك يدخلهـم الجنّـة. إنـه مثـالٌ بشـع لمـا يمكـن أن يـؤدي إليـه هـذا الفكـر التكفيريّ المتعصـب، الـذي يدعـي أنـه يحتكـر الحقيقـة، مـن عنـف ووحشـيّة.

محاربـة هـذا النمـوذج مـن الفكـر التكفـيريّ لا تكـون مـن خـلال المواجهـة المسـلحّة فقـط، فمـن يعتنقـون هـذا الفكـر مسـتعدون للمـوت، بـل راغبـون فيـه مندفعـون إليـه. إن اسـتئصاله ممكـنٌ فقـط مـن خـلال تحقيـق قـدر مـن العدالـة الاجتماعيـة، وتوفـير فـرص العمـل للشـباب الذيـن تنتـشر بـين صفوفهـم بطالـة مرعبـة، خصوصـاً بعد تعمّـق آثار الأزمـة الاقتصاديـة العالمية في معظـم أركان الكـرة الأرضيّـة. والأهـم مـن ذلـك هـو تحسـين ظـروف التعليم والتربيـة والتثقيـف، ونـشر التعليـم المـدنيّ في الـدول العربيـة والإسـلامية، وتقديـم صـورة متسـامحة للإسـلام والمسـلمين، فقـد شُـوهّت صـورة الديـن وأصحابـه بحيـث يلـزم عمـل سـنوات وعقـود لتصحيـح هـذه الصـورة.

مـا حـدث، مـا كان يمكـن أن يحـدث، لـولا انهيـار التعليـم في العالمـين العـربي والإسـلاميّ، وتصاعـد العـداء للثقافـة بـين صفـوف السياسـيين التقنيـين الجهلـة في المجتمعـات الغربيـة وكذلـك العربيـة والمسـلمة، إضافـة إلى تصاعـد الهجمـة الإمبرياليـة الغربيـة عـلى المنطقـة، وتوحّـش السياسـة الإسرائيليـة تجاه الفلسـطينيين، مـا جعـل هـذه التيـارات التكفيريـة تصـور عملهـا بوصفـه كفاحـاً ضـد الاسـتعمار والإمبرياليـة!

إن نوعيّـة التعليـم والثقافـة هـي الـتي سـتحدد في المسـتقبل إمكانيـة التخلص مـن هـذا الفكـر التكفـيريّ أو تصاعـده. فليفهـم إذن رجـال السياسـة، ونسـاؤها، الذيـن يعـادون التعليـم والثقافـة ولا يعترفـون إلا بسياسـات السـوق، أن العالـم، بمـا فيـه بـلاد العـرب والمسـلمين، بحاجـة إلى الاسـتثمار في التعليم والثقافـة والعودة إلى الاهتمـام بـالأدب والإنسـانيات، مـا يضمـن عـدم انتشـار الأفـكار المتطرفـة.

الإسلام الحضاريّ هو قارب النجاة

ليـس الإسـلام دينـاً وعبـادةً فقـط، بـل هـو لحظـة ثقافيـة حضاريـة مضيئة في تاريـخ البشريـة. إنـه تصـوّرٌ رحـبٌ ومتفتـح للعلاقـة المثلثـة الـتي تقـوم بـين

الله والإنسان والعالم. ولهذا استطاع هذا الدين أن يقنع ملايين، بل مئات الملايين من البشر، باعتناقه والإيمان به، كما دفع قبائل وأعراقاً وأقواماً وثقافات إلى الاندراج في تلك اللحظة الثقافية الحضارية التي سطعت شمسها على العالم على مدار قرون ماضية.

بسببٍ من هذا الوعي بالإسلام بوصفه خطاباً حضارياً ثقافياً، ورؤيةً متفتحةً ومنفتحةً على العالم، تشكّل غير المسلمين، من أتباع الديانات والعقائد الأخرى، في فضاء الإسلام، واندرج وعيهم بالعالم والوجود ضمن اشتراطات الخطاب الإسلامي الثقافي الحضاري. كان غير المسلم، في أزمنة صعود الحضارة العربية الإسلامية، جزءاً من هذا الفضاء الكليّ المسمّى «دار الإسلام». ولعل هذا الشعور بالانتماء إلى ثقافة ذات خصائص وأقوالٍ تشجع على الحرية والتسامح الدينيين والمواطنة العامّة هو الذي جعل مراحل معيّنة من الحضارة العربية الإسلامية تشهد ازدهاراً ثقافياً وأدبياً وفلسفياً وعمرانياً لا نقع عليه في تاريخ الحضارات الإنسانية الأخرى. لقد كانت الأندلس مصهراً للثقافات والمعارف والتصوّرات المختلفة، بل المتناقضة أحياناً، حول سبل العيش والتصوّر والمعتقد. وهذا ما جعل الحقبة الأندلسية قمة نهوض العالم الإسلامي، كما حوّلها إلى لحظة تواصل واستمرارية مع الحضارة الغربية التي واصلت من حيث انتهت اللحظة الحضارية الأندلسية.

الجانب المضيء في الحقبة الأندلسيّة من اللحظة الحضارية العربية الإسلامية يتمثّل في كونها من صنع مسلمين وغير مسلمين، مؤمنين وغير مؤمنين، عربٍ وغيرِ عرب. ولهذا اتخذت سمات الحضارة الكونيّة القادرة على الاستفادة مما سبقها من حضارات، والطامحة في الوقت نفسه إلى التأثير في ما بعدها من حضارات آخذة في التشكّل والصعود. وقد أتاح النصّ الديني الإسلاميّ نفسه، القرآن الكريم والحديث النبويّ وكذلك التأويلات المتعددة للنص الديني، المجال لحريّة الاعتقاد، حيث انصهرت أعراق وأقوام وثقافاتٍ وشعوب وعاداتٍ في نسيج كليّ اسمه الإسلام. ويمكن للراغب في التيّقن من هذه الرؤية الإسلامية المنفتحة أن يراجع الآيات والأحاديث التي تحضَ على حرية الاعتقاد، لكي يعرف أن الإسلام الذي يبشّر به الدعاة الجدد، ممن يطلقون على أنفسهم أو يُطلَق عليهم «شيوخ السلفيّة» أو «المتسلّفة»، هو نسخةٌ متطرفّة متصلّبة من الإسلام الذي يعاني من عقدة الاضطهاد والإحساس بالهزيمة الحضارية وغروب شمس الحضارة العربية الإسلامية في القرون الأربعة أو الخمسة الماضية.

لا مجال لتحقيق الخلاص، سوى بالعودة إلى نموذج الإسلام الحضاريّ الذي استطاع هضم اللحظات الحضارية الأخرى

إن دعوات العودة إلى ماضي الإسلام الصحيح، والقول بالفرقة الناجية، والحديث عن صيغة وحيدة مطلقة للإسلام ومذهبٍ لا ثاني له، تصبّ جميعها في التضييق على الإسلام والمسلمين، وتضيّق من آفاق الإسلام الواسعة الرحبة، وتغتال روح الإسلام السمحة، وتقوّض أسس الإسلام الحضاري؛ الإسلام الذي يحتضن العالم

ولا يخنقه، ينظر إليه كلحظة تواصل لا لحظة انفصال وقطيعة. في هذا الإسلام الحضاريّ، ومن خلال النظر إليه كنسقٍ أو خطابٍ ثقافي حضاري، لا كمعتقد ديني وعبادة فقط، تكمن نجاة المسلمين المعاصرين، وانعتاقهم من هذا الشعور الخانق بالحصار، وخلاصهم من الاحتراب الذي وصل إلى بيتهم الداخليّ، فأشعل نارًا هائلة لا ندري متى تنطفئ.

إن ما يحدث الآن، نتيجة للحظة التعصّب والتطرّف والتقوقع والمذهبيّة القاتلة التي تأخذ بخنّاق العرب والمسلمين في الوقت الراهن، هو إعلان حرب على الذات والعالم؛ حربٍ خاسرة دون أي شكّ، بل إنها تمثل نوعاً من الانتحار الجماعيّ العنيد للمسلمين. لا مجال إذن، لتحقيق الخلاص، سوى بالعودة إلى نموذج الإسلام الحضاريّ الذي استطاع هضم اللحظات الحضارية الأخرى، والتأثر بالثقافات المختلفة والتعايش معها، انطلاقاً من طبيعة الإسلام الوسطيّة التي تنبذ العنف والتعصّب والرؤية الواحديّة للعالم.

العنف الرمزي شكل من أشكال العنف ضد المرأة



بقلم: د. كريم أبو حلاوة
كاتب وباحث سوري

أصبح العنف ضد النساء، بسبب شيوعه وانتشاره في مناطق جغرافية ومجتمعات عديدة، ظاهرة عالمية أخذت تستقطب اهتمام العلماء والباحثين وأنصار الحركة النسوية، نظراً لارتباط هذه الظاهرة بقضايا حقوق الإنسان، ولأنها تمس الحريات الشخصية، بل والكرامة الإنسانية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف. الأمر الذي حدا بالجهات المعنية إلى تخصيص يوم ١١/٢٥ من كل عام، واعتباره يوماً عالمياً لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة.

ومنذ اللحظة التي تجاوزت آثارها نطاق العائلة، وأصبح إخفاء نتائجها السلبية متعذراً، كسرت ظاهرة العنف نطاق الصمت، واعتبر أي شكل من أشكال العنف ضد النساء والأطفال داخل المنزل شأناً عاماً. ولم تعد تنفع حالات المكابرة والعناد التي يبذلها المجتمع العربي، شأنه في ذلك شأن بقية المجتمعات الأبوية، في إخفاء الممارسات العنيفة والحوادث المثيرة التي أخذت بالتسرب لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وأصبحت موضوعاً للبحث والنقاش في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، خصوصاً وأنها استحوذت على اهتمام الرأي العام من خلال التقارير والإحصاءات والدراسات الميدانية التي يقدمها حقوقيون وناشطون اجتماعيون وأطباء وأخصائيون نفسيون من الجنسين.

يترابط ذلك مع ما تواجهه الحضارة الحديثة، بالمقارنة مع مختلف الحضارات السابقة، وبالتوازي مع مجمل ما حققته من فتوحات علمية واكتشافات تكنولوجية وثورات معرفية، من إمكانية تدمير نفسها ذاتياً، من خلال ما أنتجته من أشكال الفناء وأسباب الموت والعنف المعمم التي تمارسها على الحلقات الأضعف من شعوبها وأممها وأفرادها.

ونظراً لصعوبة الإحاطة بهذا العنف الكوني، وخروج ذلك عن طاقتنا وعن ضرورات هذا المقال، فإننا سنكتفي بتركيز الانتباه على مظهر مركزي للعنف برأينا، وهو العنف الرمزي. وذلك من خلال سؤال، لا يستقيم التحليل الذي يلحظ الترابطات الخفية والبنية للمسألة، دون تأمله نقدياً، وهو: هل توصّف صيغ العنف المعروفة من سياسية واقتصادية وأسرية

مختلف أشكال الإكراه التي تمارس على المرأة في المجتمع العربي، أم أن هنالك مظاهر وصيغاً أخرى للعنف متخفية ومحروسة جيداً بفعل نظام الخطاب السائد في الثقافة العربية بسمتيه الأساسيتين: الأبوية والرمزية؟

وبما أن الإجابة التي يستدعيها القسم الأول من السؤال تقع في إطار المتفق عليه عموماً، حيث لا أحد ينكر المظاهر العديدة للعنف السياسي الذي طال الرجال والنساء معاً، مثله في ذلك مثل الإكراه الاقتصادي، فإن ما يميز وضعية النساء ويبرز معاناتهن الإضافية، إنما يتمثل في القمع الاجتماعي الناجم عن النظام الأبوي التراتبي من طرف، وفي العنف الرمزي المبثوث بإحكام في أنماط السلوك وصيغ التعبير والقول والتفكير، تلك التي تكفل مجتمعه، وفق توسطات وآليات معقدة، إعادة إنتاج النظام الثقافي والرمزي القار للمجتمع العربي دون أية تغيرات أو انزياحات يُعتد بها في هذا المجال.

أصبح العنف ضد النساء، بسبب شيوعه وانتشاره في مناطق جغرافية ومجتمعات عديدة، ظاهرة عالمية أخذت تستقطب اهتمام العلماء والباحثين

وبما أن العنف الرمزي يستهدف الإنسان وثقته بنفسه وهويته وانتماءه، فهو أخطر من العنف المادي المباشر وأعمق أثراً. كونه يأتي وفق صيغ أقرب إلى البداهات التي تمثل الفطرة فيحجب إمكانية تفحصها والتشكيك بها كما أنه يتزيا بثوب المقدس، بوصفه حقلاً يتعدى حدود النقاش، موظفاً الميول الاعتقادية والاستعدادات الإيمانية لخدمة غاياته، وهو أخطر أيضاً، لأنه يدّعي امتلاك الحقيقة ويحتكر حق التعبير عنها والنطق باسمها. علاوة على أنه يوظّف لخدمة وتبرير الممارسات العنيفة الأخرى من سياسية واقتصادية واجتماعية محاولاً تقديمها على أنها من طبيعة الأمور. أما الوظيفة الأبعد للعنف الرمزي؛ فهي تخريب الوعي العفوي والحس السليم، وهما حاضنة تشكّل الوعي النقدي الذي لا غنى عنه لمن أراد إدراك ظاهرة العنف ومواجهتها.

تضمنت المادة الأولى من الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ تعريفاً محدداً للعنف مفاده: «إن العنف هو أي عمل أو تصرف عدائي أو مؤذٍ أو مهين يرتكب بأية وسيلة وبحق أية امرأة لكونها امرأة. ينجم عنه، أو يحتمل أن ينجم عنه، أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة. وذلك من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال أو التحرش، أو الإكراه والعقاب. بما في ذلك الحرمان التعسفي من الحرية وإنكار أو إهانة كرامتها الإنسانية. ويتراوح بين حد الإهانة بالكلام وصولاً إلى القتل».

وهو يشمل العنف الأسري، ومختلف أشكال التميز ضد المرأة وحرمانها من حقوقها الإنسانية الأساسية التي تمارس من قبل أفراد وجماعات أو مؤسسات بشكل منظم أو عشوائي وعلى نطاق عالمي.

وفي إطار الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، يتم التركيز على العنف والتمييز اللذين تتعرض لهما المرأة في الأسرة والمجتمع كالاعتداء بالضرب، والاغتصاب من ذوي القربى، والزواج والحمل بالإكراه، وعدم توفير العناية الكافية للنساء، وصولاً إلى استغلال التراث والمعتقدات لقمع المرأة وجعل التمييز المجتمعي ضدها والنظرة الدونية التي تعانيها طبيعية أو مشروعة، وفي أحسن الحالات غير مستهجنة.

وبينما أصبحت أشكال العنف الأسري معروفة، رغم الاعتقاد الخاطئ بأنها مسائل عائلية ولا يجوز التدخل بها، ورغم التستر على العديد من الحالات، فإن جهود الحركة النسوية كان لها أكبر الأثر في إثارة موضوع العنف ووضعه على جدول أعمال الأمم المتحدة، إضافة إلى المساهمة في استصدار العديد من القرارات والاتفاقيات التي تحمي النساء من مختلف أشكال العنف والتمييز، بما في ذلك من تشريعات وقوانين محلية فضلاً عن إيجاد آليات تضمن تطبيق هذه القوانين. وبينما حدث ذلك بنسبة معقولة من النجاح والفاعلية. وإن اختلفت من مجتمع لآخر ومن منطقة حضارية إلى سواها، بقي الجذر المشترك لكافة صيغ وأنواع العنف السابقة تحت السطح، ولم يحظ بالاهتمام الذي يستحقه، رغم أنه هو الذي يبرر العنف ويعطيه المشروعية عبر جعله مقبولاً أو مسكوتاً عنه أو غير مرفوض بدرجة كافية، وهو يعود برأينا إلى العنف الرمزي المؤسس له ثقافياً والمثبوت جيداً في مختلف أنساق ومرجعيات الثقافة السائدة. ورغم أهميته الحاسمة اكتفت الحملة العالمية الثالثة لمناهضة العنف بالإشارة إليه بشكل عابر، عندما تحدثت عن استغلال التراث والمعتقدات لقمع المرأة دون إيلائه ما يستحق من عناية بوصفه الأساس الذي تبنى عليه التصورات الذهنية وطرق التفكير ومكونات الشخصية واعتقاداتها وموقفها من المرأة وحقوقها.

> بما أن العنف الرمزي يستهدف الإنسان وثقته بنفسه وهويته وانتماءه، فهو أخطر من العنف المادي المباشر وأعمق أثراً

تتمثل الأطروحة الأساسية التي نحاول من خلالها تفسير ظاهرة توسع وانتشار العنف الرمزي في العالم بوجود علاقة شراكة وتوافق غير معلن بين النسقين الثقافيين الأكثر سيطرة وانتشاراً اليوم؛ أي ثقافة الصورة والثقافة الأصولية، إذ تتمثل حالة الاستقطاب الثقافي الذي يعيشها العالم المعاصر في كل من ثقافة الصورة المرئية بوصفها تجسيداً لمذهب اللذات الحسية وأداة اقتصاد السوق المعرفية من طرف، والثقافة الأصولية بما تعنيه من نزعة ماضوية ونظام عقيدي يسبغ على عصبيتها واتباعها طابعاً مثالياً غير قابل للتساؤل والنقد من طرف آخر.

وإذا كانت النسوية في جوهرها - فيما نرى - قيامة واعية ضد البطريركية والتمييز الجنسي، فإن من أولى مهامها كشف الآليات التي تنتج بها البنية الثقافية الأبوية خطابها الخاص الذي ما فتئ يحاول الاستيلاء على الحقيقة واللغة، ويصادر إمكانيات الاختلاف من خلال سعيه المتواصل إلى التطابق مع نفسه وشطر الوجود إلى حدين متناقضين الذكورة والأنوثة

باعتبارهما ماهيتين متمايزتين على نحو ضدي ودائم، تحوز معه الذكورة خاصية التفاعل والعقل والإيجاب، ولا يبقى للأنوثة، على المحور الآخر، سوى خاصيات الانفعال والطبيعة والسلب. هذا التقسيم الماهوي المعزّز بفيض الرموز الثاوية في نسيج الخطاب الأبوي التقليدي، هو الذي يتولى إعادة إنتاج منظومة وأنساق الثقافة السائدة بقواعدها ومفاهيمها ومطلقاتها النظرية. لهذا، فإن أية دعوة لتحرر المرأة ستكون مجتزأة، إن لم تأخذ التحرر الثقافي والتحوّل في الوعي على مستوى التعبير وفرص الوصول إلى النظام الرمزي بعين الاعتبار. وقد سبق لـ «عبد الله الغذامي» في كتابه «المرأة واللغة» أن بيّن مدى اغتراب المرأة العربية في تاريخ اللغة الذكوري. فقد نجحت الذكورة في تدجين الأنثى لا عن طريق القمع الاجتماعي فحسب، بل عبر استيلائها على اللغة التي أصبحت مثل مختلف جوانب الثقافة الأخرى، منحازة للرجل، حتى حين تستخدمها المرأة الكاتبة.

ودون القيام بهذه المهمة المحورية، أقصد خلخلة نظام إنتاج الرموز المسيطر واستبداله بقواعد ومفاهيم ولغة أكثر رحابة وديمقراطية، ستبقى غالبية الجهود التي تحاول من خلالها الحركة النسوية تحسين مواقعها ضمن النظام السائد هامشية وغير فاعلة. وستسفر في أحسن حالاتها عن تبادلٍ للمواقع بين الجلاد والضحية. وتعزز، ومن حيث لا تريد، البنية التي حاولت هدمها. وسأعرض لتوضيح هذه الفكرة مثالين الأول تراثي من «ألف ليلة وليلة» والثاني معاصر.

إن جهود الحركة النسوية كان لها أكبر الأثر في إثارة موضوع العنف ووضعه على جدول أعمال الأمم المتحدة

فمن المعروف أن شخصية «شهرزاد» تمتلك من الموهبة والذكاء ما مكّنها من تبوؤ مكانة مركزية في عوالم «ألف ليلة وليلة»، وهي من خلال موهبتها كراوية وامرأة حكيمة واسعة المعرفة، استطاعت إنقاذ بنات جنسها من خلال اعتمادها على براعة السرد واستخدامها لمختلف حيل وأحابيل «كيد النساء». لهذا حفلت العديد من القراءات المعاصرة لألف ليلة وليلة بإعجاب شديد بهذه الشخصية، واعتبرها البعض أماً نسوية ومثالاً ريادياً للشخصية النسائية المتكلمة عند الكاتبات المعاصرات.

لكن قراءة مغايرة لحكايا «شهرزاد» تبين أن المرأة الوحيدة المأمونة الجانب، في المجتمع الأبوي، لابدّ أن تكون امرأة متواطئة تنفذ مؤامرات من إنتاج ذكوري. فالتناقض بين مضمون الحكايات المشحونة بكراهية النساء وبين شخصية «شهرزاد» المرأة الطيبة والحبيبة المشتهاة، والراوية التي لا تضاهى، يُحّل عندما تكافئ في النهاية وتصبح ملكة. وسرعان ما تتهم نفسها بنفسها، وتقبل عن دراية أن تكون جزءاً من لعبة إشباع رغبات الذكورة السويّة أو المرضية. ولهذا فشلت كأنثى في تأسيس نظام رمزي غير ذكوري، رغم أنها شاركت في إنتاجه ولعبت دوراً محورياً فيه.

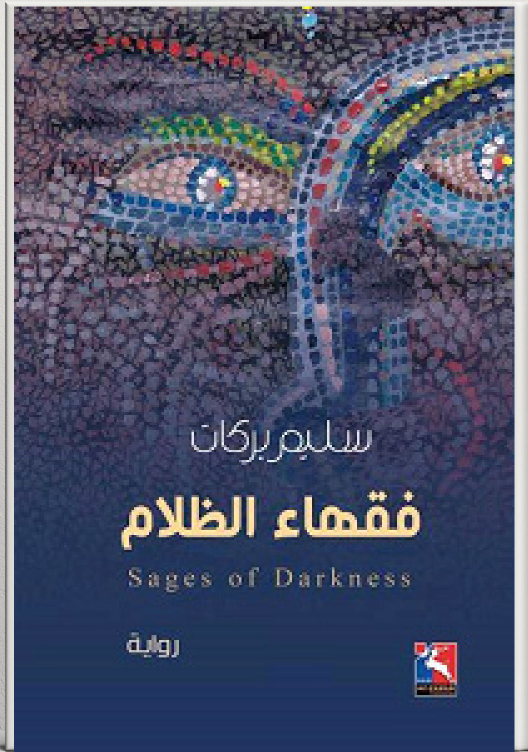
أما المثال المعاصر، فيرتكز على ملاحظة أنه حتى في حال وصول المرأة إلى مواقع القرار في العديد من المجتمعات، فإنها، على الأغلب،

لا تعبّر عن وضع وطموح جموع النساء. تقول «دلال البزري»: «النساء اللواتي وصلن إلى مراكز القرار لا يغيرن شيئاً جوهرياً، بل ينفذّن سياسة النظم القائمة بانضباط أكبر من الذكور أنفسهم».

أخلص مما سبق، إلى أن العنف الذي يمارس على النساء بمختلف تلاوينه ومصادره، جزء من ظاهرة العنف الكوني الذي يتغذى من الأنساق الثقافية الرئيسة في الحضارة المعاصرة؛ أي الأصولي والليبرالي. وهذا ما يحيل على ضرورة التفكير في إيجاد معالجات وحلول غير آنية تتصل بالتصدي للآليات المولّدة للعنف وكشفها، سواء على صعيد الثقافة أو التربية أو القانون، لأن ذلك يمثل الشرط الأولي لتفكيك البنى الاجتماعية والسلوكيات الموصوفة بالعنيفة. وأحسب أن للنساء دوراً شديد الفاعلية والتأثير في بلورة وإنضاج هذا التوجه، لا باعتبارهن من أبرز ضحايا العنف فحسب، بل بوصفهن قوة المستقبل التي لم تمارس كامل فعالياتها وتأثيراتها بعد.

الخروج من الذاكرة ... إلى النور

قراءة في رواية «فقهاء الظلام» لسليم بركات





بقلم : أنجيل الشاعر
شاعرة وكاتبة سورية



«ذلك «الحيوان» يزحف في الظلام، بل الصواب أنه يسبح في الظلام مهتزاً يمنةً ويسرة في الزلال الدبق. آلاف من الحيوانات البيضاء التي تشبه برؤوسها المستديرة وذيولها الناعمة كالخيوط، تمضي قدماً بالحركة ذاتها، مهتزة يمنة ويسرة، في سباق غامض عبر الزلال الدبق الذي يغطي أرض النفق المظلمة. سيصل واحد منها، ذلك ما يعرفه «الحيوان» المندفع بغريزة الخروج إلى النور، وإلى المصير المنتظر بساعديه المفتوحين كساعدي أم، ليكمل لعبة يرتقبها الكائن، أعزل من العزلة ذاتها».

يقيم بركات مقابلة ضمنية بين المورِّثات التي يحملها الحيوان المنوي وبين الموروث الثقافي الذي يحمله الكائن البشري في الرحم الاجتماعي

حيثما توجد بنية توجد دلالة

«يتحدث تودوروف عن ثلاثة مظاهر للنص الأدبي، المظهر اللفظي والمظهر التركيبي والمظهر الدلالي. ويضيف الباحثان شميت وفيالا ثلاثة مظاهر أخرى: المظهر المادي والمظهر التداولي والمظهر الرمزي. فإن هذه المستويات بتعدد مرجعياتها وتباين علاماتها، المنتمية إلى مقولات مختلفة في الكيف لا في الكم (شكلانية، جمالية، رمزية، أيديولوجية) هي ما يشيد دينامية النص، التي تفعلها دينامية القراءة»[1].

لذلك، تحاول هذه القراءة أن تتقصى بناء الدلالة في نص روائي فريد في نوعه، هو تشكيل من عناصر بنائية وتركيبية تتضمن دلالات ومعاني غائرة في نسيج من اللغة والخيال، حيث العلاقات اللغوية علاقات خيالية ورمزية، والخيال علاقات لغوية ومعرفية، تضع القارئة أو القارئ بين عالمين متوازيين، للحياة في كل منهما مسارها الخاص ومداراتها الخاصة، تشف كلها عن أنساق معرفية وثقافية لجماعة إثنية تتماهى ثقافتها وذاكرتها أو تتهاويان. هذه الجماعة هي «الأكراد» الذين لم يتشكلوا شعباً كردياً أو أمة كردية، ولم يتشكل المكان الذي يعيشون فيه ويموتون فيه وطناً كردياً. «الحياة يوم»، لدى هذه الجماعة، لأن أيامها متشابهة، والتشابه هو موت الأشكال والألوان والخطوط والمعاني .. التشابه هو عدم الاختلاف وعدم الحرية، و«الحرية هي صيغة الشكل».

ينطلق سليم بركات من البداية الوجودية للإنسان، من «غريزة الخروج إلى النور»؛ والبداية «ذاكرة» نوعية غائرة في أعمق أعماق الوجود الحي؛ «معلومات» منقوشة في «خيط الحياة» الرهيف، الذي يربط بداية الكائن بنهايته، ذاكرة نوعية منقوشة في الشفرة الجينية للكائن الحي، هي التي توجه مساره، وتحدد مصيره، لا في عتمة الرحم فقط، بل في عتمة عالم يطفئ أنوار الروح. ماذا يكون الإنسان في مثل هذا العالم أكثر من حيوان بلا بصر وبلا بصيرة؟! ماذا يكون الإنسان في مجتمع لا تزيد ثقافته على غريزة الخروج إلى النور؟!

ثقافة الماضي الذي لا يمضي تتحول إلى ذاكرة، والذاكرة تصير هوية، هكذا الأكراد، وهكذا العرب. كأن بركات يقيم مقابلة ضمنية بين المورِّثات التي يحملها الحيوان المنوي وبين الموروث الثقافي الذي يحمله الكائن البشري في الرحم الاجتماعي الدبق. ذاك يوجهه في عتمة الرحم، وهذا يوجهه في ظلام المجتمع، التنافس والتسابق والتدافع هي هي، هنا وهناك، آلاف الحيوات تهدر هنا وهناك، تلكم هي التراجيديا الإنسانية التي تشغل بال الكاتب.

سليم بركات روائي وشاعر وأديب كردي سوري، من مواليد

١- محمد بوعزة، أطروحة دكتوراه عن سليم بركات.

قد أغامر في القول بأن «بيكاس» و«الملا بيناف» هما رجلُ واحد ذو ذاكرة هي ذاكرة البشرية كلها، كونه بلا اسم، وذاكرة الأكراد خصوصاً كونهم قومية مضطهدة

عام ١٩٥١. ولد في قرية موسيسانا التابعة لمدينة عامودا في القامشلي بمحافظة الحسكة، شرقي سوريا. قضى طفولته فيها وتعرَّف مفردات ثقافتها، والثقافات المجاورة لها، كالآشورية والأرمنية. انتقل إلى دمشق لدراسة الأدب العربي، ولكنه لم يكمل دراسته، فانتقل إلى بيروت ومنها إلى السويد وما زال يقيم فيها حتى اليوم. لقد انتقل سليم بركات إلى حقل الرواية العربية، بعد تجربة طويلة ومتفردة في حقل الشعر العربي الحديث، بهدف بعث دم جديد في شرايين الرواية العربية، بالمراهنة على عناصر الخيال والإشكال والترميز. تنطوي أعماله على مغامرات لغوية مدهشة وفتوحات في الدوال والمعاني والتصريفات، وقد بذل جهداً فريداً في إحياء الكثير من الكلمات العربية التي كانت ميتة تماماً.

في روايته «فقهاء الظلام» وفي غيرها نراه مولعاً بالأرقام والحسابات؛ «الإنسان يحسب ليمتحن مصيره»؛ فالأرقام عنده هي الحاضر والمستقبل معاً، هي الخسارة أو الربح اللذان يحددان حاضره ومستقبله. كما نراه يضرب بالأسطورة، التي صارت من كلاسيكيات الرواية العربية، عرض الحائط، ليُحل محلها خيالاً غرائبيَاً يشي بنوع من وعي تاريخي للمسألة الكردية في الشمال السوري، مروراً بالعراق وإيران وتركيا، وعن إحاطة دقيقة بعلم البيولوجيا والمورِّثات الطبيعية، يدخل من هذا العالم العجيب إلى أنماط سلوكية تجمع سكان الشمال السوري «الأكراد» من خلال تاريخ توارثه أجيال عديدة، يجمعها الكاتب في هذه الرواية التي يسرد أحداثها بنفسه.

استراتيجية التسمية

اختار سليم بركات لروايته عنواناً مبهماً يجعل القارئ يتساءل عمن هم فقهاء الظلام: هل هم أمثال شيخ الكتاب أو الفقيه «سمّو»، الذين لا يتجاوز علمهم نصوصاً حفظوها عن ظهر قلب، ولا يتورعون عن القتل والتحرش الجنسي والتحريض على الكراهية؟ أم هم تلك الحيوانات المنوية التي تسبح في ظلام رطب، ذيولها توجه رؤوسها وتدفعها نحو مصائرها؟

كما اختار لشخوص روايته أسماء ذات دلالات مرتبطة ببنية الرواية ونسيجها. من أبرز هذه الأسماء الدالة اسم «بيناف ابن كوجري»، إذ «بيناف» يعني بلا اسم، و«كوجري» يعني البدوي أو غير المستقر، و«بيكاس» يعني الوحيد، ومن لا أهل له، و«برينا» تعني الجريحة أو الجرح. أما «سينم» البلهاء زوجة «بيكاس» الأول وأم «بيكاس» الثاني، فهي وردة الجبل أو الصدر الرحب.[٢] هذا الاختيار للبلهاء لم يأت عبثاً، فإن هذه الشخصية البسيطة هي المدى الانساني الرحب، شخصية قابلة لأن تكون، فهي غير محددة ذهنياً بأفكار معينة وقيم معينة، وغير محددة اجتماعياً سوى بكونها أنثى، كأنها الخلفية البيضاء للحياة البشرية، فلا تتقن شيئاً ولا تعرف شيئاً سوى الحياة. (تعرف الحب ولا تعرف الكراهية، تعرف اللذة ولا تعرف العداوة والحقد والكراهية).

تجري أحداث الرواية في قرية صغيرة في الشمال السوري، يصفها الكاتب وصفاً دقيقاً، يغطي كل فصل من فصولها، يحدد أزقتها وبيوتها ومناخها، يؤنسن موجوداتها باستنطاق طيرها وشجرها وحجرها. تلك القرية الصغيرة تحمل دلالة وطن الأكراد الكبير وتاريخهم، يعيش فيها جمع من «الحمقى» الذين قبلوا الاشتراك في هذه الرواية، حسب تعبير الكاتب، منهم: الملّا بيناف ابن كوجري وزوجته برينا وابنها بيكاس وسينم البلهاء وكرزو وعاتي وخاتي أخت بيناف وغيرهم

٢- في الحقيقة لم أتأكد من المعنى الحقيقي للكلمة من خلال بحثي عنها، إنما أفادني أحد الأصدقاء الأكراد مع الشكر الجزيل له بأن الاسم يحمل المعنيين، وأرجح بأن سليم بركات يأخذ المعنى الثاني من الكلمة.

كثيرون من سكان القرية، يحملون في أسمائهم دلالات التناقض في الوجود واللاوجود، في المألوف وغير المألوف الذي يطغى على الرواية بأكملها، ويجعلها شبكة من الرموز والألغاز وغابة من الأسئلة.

تبدأ الأحداث بولادة «بيكاس» الطفل الأعجوبة الذي يقلب الأمور رأساً على عقب، بعد ولادته بساعات قليلة. يسأل أحد الحاضرين: «ماذا ستسميه يا سيدي الملا؟» «بيكاس»، رد «الملا» وكأنه هيأ الاسم منذ زمن، «ولماذا تدعوه بالوحيد وسلالتكم كبيرة والحمد لله يا سيدنا؟» رد «الملا»: «ليس لأحد منا سوى خرافه، وبيته، وقمحه الذي يخذله أحياناً، فيتركه عارياً (ص٨). «بيناف» الذي «بلا اسم» هو اسم وبلا اسم، محدد بملامح بشرية فقط، لكنه ينتمي إلى قطيع فاقد الهوية، وإلى أرض تطعمه ليعيش لا لتحفظ كيانه الثابت والمستقل، أرض ليست وطناً. الأرض مدى واسع لم تضق بمن يعتاشون على خيراتها، بل هم من ضاقوا بها؛ «ابن زاري» جد «برينا» يشكو إلى ابنته سعة المكان الذي خصصوه لسكناه، يخاف من هذا الاتساع، فهو لا يرى الجدران من مكانه، لذلك راح يضيّق المكان، ويقرِّب الجدران، حتى حشر نفسه في صندوق، فهو إذ حدد مكانه إنما كان يحدد وجوده لينعم بعزلته، العزلة والجدران الفاصلة ترمز إلى المكان الذي ثابر الأكراد على شراء السلاح للدفاع عنه لتحقيق أمنهم الذاتي، وما أشبه اليوم بالأمس. كأني بالكاتب يريد أن يقول أن قضية الأكراد هي

> تجري أحداث الرواية في قرية صغيرة في الشمال السوري، يصفها الكاتب وصفاً دقيقاً، يغطي كل فصل من فصولها، يحدد أزقتها وبيوتها ومناخها

قضية انعتاق إنساني؛ أي انعتاق من حالة الطبيعة أولاً، وانعتاق من الذاكرة ثانياً، وقضية انعتاق سياسي، للخروج من العزلة ثالثاً.

«حسن الكوجري» والد الملا «بيناف» و«خاتي» و«مهمد» هو صاحب «الدفتر الأزرق»، الذي ورثه عن أبيه، كان صاحب الجاه والسلطة والنفوذ، بسط نفوذه على مخفر الشرطة في القرية كما بسطه على العامة من أهلها، ولم يفلت من نفوذه «المعلم»، ذاك الوافد إلى القرية من قِبل مديرية التربية والتعليم، أغراه «الكوجري» بضعف راتبه ليدير حسابات «الدفتر الأزرق»، ويرتب الذاكرة الجديدة للقرية، لكن أفكاره الغريبة عن القرية وأهلها أودت بحياته وبتر أصابعه وإخفاء الجريمة، لكن تلك الأصابع ما أن لامست التراب حتى نمت كالزرع، وكلما كانت تنمو تبتر من جديد، تلك الرمزية التي استخدمها بركات لا تدل إلاّ على بتر المعرفة والعلم والتنوير، ودفن الفكر الجديد الوافد إلى القرية وإعادتها إلى عتمة رحمها وظلامية مجتمعها وفقيهها «سمّو».

«يولد «بيكاس» في فترة الاحتلال الفرنسي لسوريا، إذ صعب على الأكراد التعامل مع الفرنسي، لأنهم كانوا متزمتين دينياً، «يرون فيه الكافر الذي يأكل لحم الخنزير»، لذلك لجأ أهل الشمال إلى التهريب وجمع السلاح للدفاع عن بقائهم أحياء. ينمو المولود الجديد، بيكاس، في الساعة الواحدة بمقدار ثلاث سنوات، يعي ويفقه كل ما حوله، مدركاً لكل ما يجري من أحداث، كان وعيه يناقش ويسأل، مذ كان نطفة في النفق المظلم، مذ كان حيواناً منوياً يصارع بقاءه التاريخي الموروث، ويمشي فوق جثث الحيوانات الأخرى، فيخرج بحقيقة تختلج في الرحم الاجتماعي، فيسارع «الملا» ومن حوله إلى دفنها رمزياً، بدفن وسادة محشوة بالريش على أنها المولود الذي لم يشأ له القدر أن يحيا.

الحقيقة في نظر «الملا» وعائلته هي «بيكاس» أو الحق الذي سيظهره «للكورد» المضطهَدين من قِبل السلطات السورية والعراقية والتركية، وهي في نظر «بيكاس» «الدفتر الأزرق» الذي في حوزة أبيه «الملا»،

يمكن تلخيص جمالية الشعرية الروائية عند سليم بركات في مزج ما هو واقعي وما هو تخييلي، وتوظيف الخارق والعجيب

دفتر الأرقام والحسابات، دفتر الفراسخ المتوارثة عن الأجداد، دفتر الذاكرة لذلك الحيوان المنوي، دفتر تحديد «موسيسانا» في اللامحدود. يوحي «الملا» بموت الطفل ويقيم الشعائر الجنائزية، يدفن وسادة الريش، ويختفي هو الآخر، يلتحق ببذرته الغريبة التي يعثر فيها على هويته المفقودة وكيانه الذاتي. سيعيد بيكاس الحق إلى نصابه، بما يرمز إليه من فكر متجدد يبعث على التغيير في المسألة الكردية، وعلى الاطمئنان والإحساس بالسلام.

قد أغامر في القول بأن «بيكاس» و«الملا بيناف» هما رجلُ واحد ذو ذاكرة هي ذاكرة البشرية كلها، كونه بلا اسم، وذاكرة الأكراد خصوصاً كونهم قومية مضطهدة، يشعرون بعدم الاستقرار. يتضح ذلك جلياً في حديث بركات عن «برينا» قائلاً: «حين تستعيد شبح ابنها تكاد تصرخ» ولِمَ لا؟ أنجبت رجلاً دفعة واحدة» على كل حال لم يكن «بيكاس» في صورة ابن تحديداً لدى «برينا». (ص٨٤) وفي لقاء «الملا» بـ «بيكاس» بعد الدفن المزعوم للمولود، قال: «وجه أبيض تتدلى خصل بنفسجية عليه من الجانبين، عينان على شيء من صفرة فاقعة، .... لقد تغير الوجه كثيراً عليه، لكنه، فيه شيء لا ينساه. أهو السخرية البادية من أطراف العينين؟ أم الحاجبان المتصلان بانحدار فوق الأنف؟ أم الأنف المحدب الذي يحمله «الملا» في وجهه؟. كلها معاً. إنه وجه الأب نفسه برغم القناع اللوني. ص(١٠٤)» هذا اللقاء كان مواجهة الإنسان مع نفسه، مواجهة الذاكرة التي دفنت علناً، وبقيت في الذهن تتمدد كيفما تشاء، منولوج داخلي قسمه الكاتب على اثنين، في لعبة روائية مبدعة تذهب بالقارئ إلى عالم الخيال الغرائبي، عالم سليم بركات. على كل حال كما قالها الكاتب عدة مرات في روايته، فإن «الملا وبيكاس» سواء كانا اثنين أم واحداً فهما ينتظران معاً حيواناً منوياً آخر من رحم أبله رحم «الهأهأة» المظلم.

«بيكاس» الغريب القريب ولد من رحم «برينا» أي «الجريحة» نما وتزوج واختفى في يوم واحد، حينما تولد الحقيقة من الجرح تكون حرة وساطعة، مثلما الشمس، لكنها تصطدم بجدار الواقع، وسلطات العنف والقوة، فإما أن تدفن، وإما أن يقفل فمها وتبقى تابعة إلى من هم أقوى بعنفهم وجبروتهم. الحرية تعيش في الظلام، لا وجود لها في السلطة الاجتماعية والسياسية، هذا ما يشير إليه سليم بركات في (ص٥٤)» الحيوان السابح في الزلال الدبق، يستحث قواه وأعماقه معاً. حركة الذيل تدفع الرأس الكروي أماماً، والذاكرة تحاصر المشهد بكل آلاتها. «الحرية هي صيغة الشكل»، (....) بعدما أخفق في أن يجد الماء منطلقاً لصيرورته، ويردد كالهادي: الشكل هو الذروة الأولى، الخلية، الجذر الذي لا ينقسم هو الحرية البداية، (...) وأنا لست ماءً. «بيد أن عليّ معرفة ما هو الساخن، من سيؤكد المسألة؟ والبارد من سيؤكد المسألة؟ أنا الحرية وحدي أنا، لدي ذاكرتي واندفاعي، فأنا الحرية، أعبر الجثث بحمى لا قانون فيها، الحمى هي الحرية». يظهر ذلك في هدأة الزرازير وشعورها بالأمان تحت عباءة «بيكاس» هاربة من «كرزو» الماهر في اصطيادها، وفي انطلاقتها من تحت العباءة شعور بالحرية.

يتزوج «بيكاس» من «سينم» البلهاء ليزرع امتداده التاريخي، ومن ثم يصنع ذاكرته الجديدة في التناسل وحفظ النوع. دخل بها «بيكاس» مستخدماً اللين واللطف، ليصل من خلالهما إلى غريزة البلهاء دائمة الهأهأة، لتكتشف بدورها بأن «بيكاس» ديك، «الديك له خصيتان هأ هأ .. وبيكاس له خصيتان هأ هأ» .. ينتهي الأمر في ثوانٍ، لا وقت لديه للتمهل (ص٢٨)، الديك رمز الفحولة بالرغم من صغره، لكنه ذكر، وبلاهة «سينم» التي وسمها بها بركات لم تكن إلا

انتقاداً لمن ينتقد البلهاء ويصد عنهم ويستغلهم كما فعل «سمو الفقيه» شيخ الكتّاب في استغلال بلاهتها ومداعبتها جنسياً وسكوت أهلها عنه، لكنها كانت صدرٌاً رحباً لاستيعاب فكرة «بيكاس» وتبنيها والحفاظ على استمراريتها. يولد «بيكاس» الثاني على شاكلة أبيه، في غرابته ونموه ورحيله. رحل بيكاس الثاني مثلما رحل أبوه، ولكن، في هذه المرة رحل معه كل من اقتنع بهما. «برينا، وسينم، وكرزو،» وصاروا حشداً مضيئاً.

«شجيرة الزيتون، التي لن تكبر قط من وحشتها، استسلمت إلى قدرها النباتي، فلم تعد تتفكر في شيء. أما الحشد المضيء، والذي كان يتقدم صاعداً هضبة الهلالية غرباً، وهضبة الثكنة الفرنسية شرقاً، فقد اكتملت شبكة حصاره على المكان، حتى أن البيوت التي تململت باحثة عن منفذ عادت فهدأت، وهي ترى الزقاقات مسدودة على أتمها».

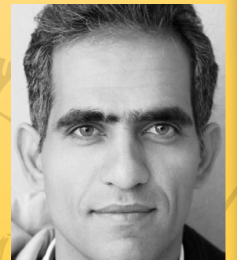
لعل خير ما نختم به هذه القراءة قول محمد بو عزة: «إن هذا النموذج الروائي غني من حيث الإمكانيات التخييلية والسردية، وبقدر ما يشكل هذا الثراء التخييلي تحدياً واختباراً لأدوات ومسارات التحليل، لأنه يتوسل استراتيجيات نصية معقدة تحتفي بجمالية الإشكال واللغز والعماء، فإنه يغري بالمغامرة لاستكشاف أطيافه الدلالية المحتجبة وراء الظلال والعتمات، ولكن العزاء هو لذة القراءة.

ويمكن تلخيص جمالية الشعرية الروائية عند سليم بركات في مزج ما هو واقعي وما هو تخييلي، وتوظيف الخارق والعجيب: النبات يحاور النبات والطيور تحاور نفسها والإنسان، يتحول إلى حيوان. وخلق شخصيات مأزقية وغامضة تقع في المتاهة وتعيش وجوداً إشكاليا، واستقطاب الميثولوجي والماورائي، بإثارة أسئلة الوجود حول النشأة والمصير والقدر، وتوظيف متخيل الموت والملائكة والعوالم الأخروية. والنزعة التأملية في مصائر الكائنات، مما يجعل رواياته تنضح بالمعرفة والفكر.

يحتاج الأكراد، مثلما يحتاج العرب، إلى الخروج من ذاكرتهم والمضي قدماً إلى النور.

السير رفقة الموسيقى

وعد الموسيقى
مقابل خيباتنا، تشبه الموسيقى وعداً
بأن ثمة شيئاً آخر يمكن تحقيقه.



بقلم: جمال حسن
كاتب يمني

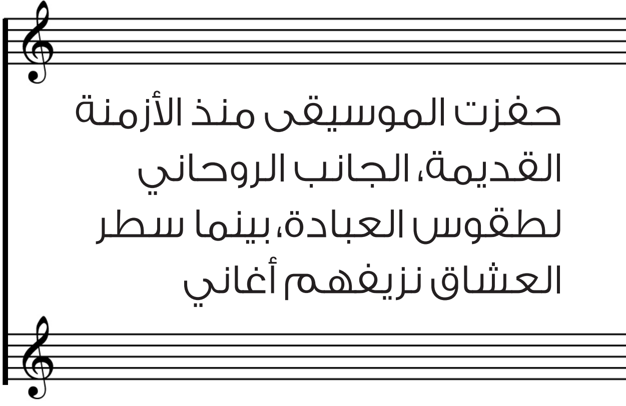
أتحل هنا مقولة للكاتب الفرنسي مارسيل بروست، وهو يصف عذابات حبه لآلبيرتين في «البحث عن الزمن المفقود»، وتعويضاً عن ذلك وجد ملاذاً له في الفن. هل يمكن للموسيقى تعويضنا عما فقدناه في أروقة الحياة؟ مثل هذه الأسئلة لا تحتمل إجابة بقدر ما تفتح فسحة تصورات. وفيما يخص كثيرا منا، ستظل إغواءً أبدياً، بينما نبحث عن وعد تمثل لنا في عينين كالحياة نفسها.

في فصل «غرام سوان» من «البحث عن الزمن المفقود»، عندما التقى سوان بأوديت لم تبد له جميلة، لكنها جذبته عندما وجدها شبيهة بامرأة في إحدى اللوحات ربما للإسباني «غويا»، وكأنه يتحقق في اللوحة تصور جمالي يتجاوز الواقع. ما فجر الحب بينهما سوناتا لفانتوي، كانت تُعزف على البيانو في أربعاء آل فيريدران، بينما تجلس إلى جانبه. ستعود موسيقى فانتوي، وهو شخصية اختلقها بروست، لتكون تيمة في حب (الراوي) نفسه، إنما في إثارة ألمه وشكوكه إزاء ما ظنه خداع. من منا لم تختزن له موسيقى أو أغنية تركة من الذكريات، أو تشبع مخيلته بقصة طالما بخلت بها الحياة.

فهم الموسيقى في نطاق لا يعبر عن عاطفة ذاتية، سيبدو لكثيرين غير قابل للاستيعاب. حفزت الموسيقى منذ الأزمنة القديمة، الجانب الروحاني لطقوس العبادة، بينما سطر العشاق نزيفهم أغاني. بكاء عشتار على حبيبها أدونيس، امتزج بالغناء كصرخة حب. لكن هل اقتصرت الغاية الإبداعية للموسيقى على الوجود الروحي؟ أي أن الوجود المادي خارج عالمها. النطاق الروحاني هو أحد تبسيطاتنا للإبداع. وبالرغم من التوظيف المستمر للموسيقى في أغراض من الإيمان إلى السوق، إلا أن علامة تميزها تكمن في براعة التراكيب اللحنية، وهي السمات التي يصعب علينا فهمها كمتذوقين.

اللُعبي غير عاطفي

في أحد برامج اكتشاف المواهب، يذاع على قناة (MBC)، في نسخته الثانية، وهي نسخة عربية من برنامج أجنبي؛ عزف شاب على البيانو مقطوعة روندو لموزارت «مارش تركي». وفيما أبدت المطربة العربية إعجابها، أعلن الحكم المتشدد والصارم رفضه بوجه عابس، لأن العزف، حد قوله، كان مجرداً من المشاعر؛ أي أنه لم يمنح آلهات الفن قرابين نواحه، كما غنت عشتار مولولة على نزول أدونيس العالم السفلي. ورغم الإيضاح



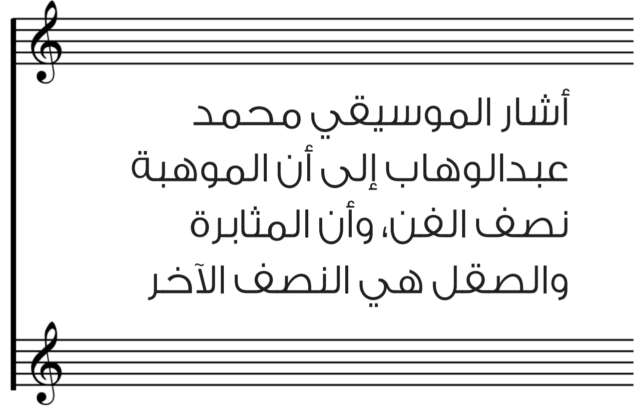
الذي قدمه العازف؛ فالمقطوعة تكنيكية تساعد على إظهار مهارته وفي نفس الوقت مألوفة للمستمعين، إلا أنه تمسك برأيه.

مقطوعة الروندو السريعة ذات نزوع لعبي وتسقط في ضربات متوالية مرحة وساحرة، لا يمكن إقحامها في خانة عاطفي، بل في جمالية تتسم بالخفة المبهجة. لم يكن لرفض الحكم معنى، وحتى يؤكد العازف خطأه، أدى مقطوعة لبرامز الرومانسي، حركتها بطيئة، أقل تكنيكياً من سابقتها. وبما أنها قدمت قرابين العاطفة اقتنع الحكم، ونجح المؤدي بتمرير رسالة، ربما لم يتعمدها، إلا أننا نكتشف جهل ثلثي أعضاء لجنة التحكيم بالفن الموسيقي.

حصر الفنون على الركن العاطفي، يجرده سلاحه الأقوى؛ عمقه اللُعبي. زارت طبيبة فرنسية اليمن في خمسينيات القرن العشرين، والبلد معزول ومنسي في كهف قروسطي. تقول كلود فايان في «كنت طبيبة في اليمن» إنها تعمدت فتح أسطوانات موسيقية كلاسيكية بصوت عال، لترى انطباعات اليمنيين إزاء عوالم مجهولة لهم. لاحظت الدهشة، وملامح الفضول تستطلع موسيقى غريبة عنهم. وكما تقول إن كثيرين استساغوا أعمال الرومانسيين، مثل فاجنر وبرامز وتشايكوفسكي، بينما لم تعجبهم أعمال باخ وموزارت وبيتهوفن وهايدن.. يوحي المشهد بالتحيز الذي أبداه الحكم في برنامج المواهب المذكور؛ فالشحنة العاطفية والانفعالية اللحنية تكون أقرب إلى الذائقة العمومية، بينما الجمل الموسيقية المتسمة بالبناء والشكلية، هي نتاج تمرس معرفي وحضاري متراكم.

الشرق الطنان

جسد موقف الحكم من مقطوعة الروندو التي أتقن الشاب عزفها، قيم خاطئة تحصر الموسيقى كشأن عاطفي.



وهذا الغطاء الروحاني الخادع، الذي يتصف به الشرق، ليس أكثر من إخفاء للخواء الداخلي. فعلى الصعيد الفني يزداد اللجوء للمغالاة الانفعالية، أو الخطابية الطنانة لترميم الغثاثة. ويبدو أن الفن الإبداعي في واقعنا، يشبه إلى حد كبير حالة عازف كمان دوستويفكسي.

تحدث ذات يوم عازف عود، حاز شيئاً من الموهبة، بأنه يهجر آلته فترات طويلة، أحياناً شهورا، وعندما يعود، يشعر بعزفه أكثر إبداعاً؛ لأن الموسيقى، من وجهة نظره، تعتمد على الإحساس. بالطبع لجأ ذلك العازف لسكب مشاعر صاخبة على العزف، مموهاً ما أصاب أصابعه من وهن نتيجة التوقف الطويل. مغالطة الذات تيمة تتكرر في الثقافة العربية، ومقولة إن الفن يعتمد على الإحساس، أو الموهبة فقط، تستحسنها ذهنية تنزع لرخاوة الكسل. غير أن موهوبا كبيرا في الموسيقى، مثل محمد عبدالوهاب، أشار إلى أن الموهبة نصف الفن، بينما المثابرة والصقل هي النصف الآخر. أما دوستويفسكي، فيرى أبعد من ذلك، بأن العبقرية هي العمل الدؤوب.

واحدة من قيم العزف، أصابع ممرنة على العزف اليومي، أن يلعب العازف على آلته دون كلل. في رواية «نيتوتشكا نزفانوفنا» لدوستويفسكي يتمتع عازف الكمان بموهبة فذة، لكنه يدمرها بحياته البوهيمية الرخوة. إحساس عظمة مغالى مشوب بشعور نقص يؤيد خموله، وفي الأخير يشعر بالذعر حتى من لمس آلته.

موسيقي كبير مثل إيجور سترافنسكي، قال إنه يعمل بصورة يومية على الموسيقى، وأشار أن ذلك ما يتوجب على الفنان القيام به، وليس انتظار الإلهام. كذلك الحواس بحاجة إلى العمل المتواصل، كي لا تضمر نتيجة الخمول.

خيبة أولى سببها الهارموني

يرى البعض أن الموسيقى مسألة فطرية كلياً، موجودة في الإنسان. ويقول الشاعر الألماني جوته إن الموسيقى شيء فطري تماماً وداخلي، لا يحتاج من الخارج إلى تغذية كبيرة، ولا إلى خبرة مستمدة من الحياة.

غير أنه علينا التفريق بين أول إشارات أو تعابير فنية، بدأها الإنسان بصورة عفوية، (محاولة البشر اقتفاء أصوات الطيور والطبيعة، وبدلاً من تقليدها تماماً، توصل إلى مكامن جمالية أخرى تشبهه) وبين إبداع وراءه موروث هائل من الفنون. هناك جانب فطري في الموسيقى، وآخر مكتسب. للأذن أيضاً عاداتها في هضم الأصوات، وعدم استساغة بعض الألحان يتعلق أحياناً باغتراب سمعي عن هذا الشكل أو النوع.

في المدرسة الابتدائية، عندما كان مازال هناك حصة موسيقى أسبوعية في اليمن، سمعت للمرة الأولى عن بيتهوفن، وبعد سنوات، عثرت على تسجيل كونشرتو للبيانو. كانت حينها الموسيقى المثالية، شكل هادئ ورائج، منها للإسباني رودريغز، وهي الحركة الأولى من كونشرتو للجيتار والأوركسترا، تُعزف بطريقة حديثة تُسمى «المونامور». صدمتني موسيقى بيتهوفن، بتركيباتها الهارمونية، تناوب صخبها وهدوئها، هذا التفاعل اللحني، يبدو لكثيرين نوعاً من الصخب المؤذي للأذن، وقد تجعله مقبولاً كخلفية متحركة للكرتون، بوصلات مقتضبة ومتنوعة، لكنها لا تجعله موسيقى كلية.

وسط البحث عن لحن متخيل، ثمة هامش يقترن بالعادات. ثم مع الوقت، يمكن تذوق الموسيقى الكلاسيكية متعددة الأصوات، والهارمونية.

إذن، هل يمكن اكتساب الموسيقى مثل العادات؟ يقول بروست بلسان الراوي «الأيسر أن يتخلى المرء عن عاطفة منه، عن عادة»، وهو يحاول إقناع نفسه بهجر محبوبته. غير أن ما نكتسبه في الفن، أو الموسيقى، يتشكل لدينا كحالة معرفية وجمالية.

التعدد الصوتي والتماثل الصوتي

تدين الموسيقى المتعددة الأصوات (البوليفونية) للغناء الديني الكنسي، ويقوم هذا الغناء على عدد من الخطوط اللحنية مقسمة على أصوات الكورال، كل مجموعة تغني لحنا في نفس الوقت. وكان ذلك التوليف اللحني، بما يخلقه من تماوج وتعارض، يمنح فخامة صوتية تتسم مع مهابة العبادة وروحانيتها. حتى مع ظهور الإصلاح الديني، اتبعت البروتستانتية

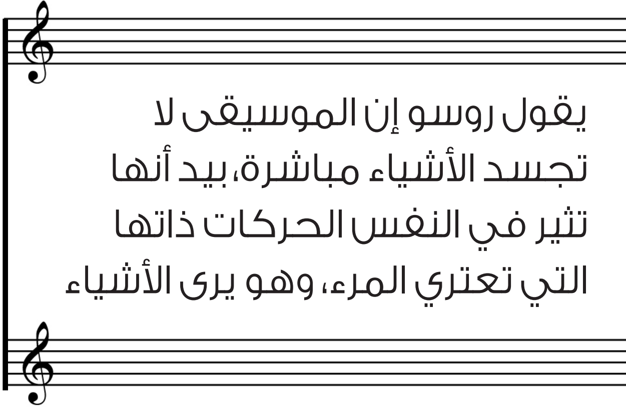
نفس التقاليد الصوتية، وتنافست الكنيستين في خلق موسيقاها. ويرى الغرب أن التعدد الصوتي ابتكار يخصه لا وجود له في الجذور اليونانية والبيزنطية، ومنها انطلق للموسيقى الدنيوية.

يعتمد البوليفوني على لحن رئيس عريض، كان في المرحلة القوطية يُعرف بالغناء الجريجورياني، والذي ينسب خطأ إلى البابا جريجوري الأول (عاش بين القرنين السادس والسابع الميلادي) تسير بجانبه مجوعة ألحان أخرى تقابله بصورة أفقية، وتكون منخفضة، حيث لا تطغى على اللحن الرئيس. لم تكن الألحان في العادة متسقة، وقام كثير من الموسيقيين بإدخال ألحان دنيوية، لجذب الجمهور إلى الكنيسة. وفي عصر النهضة، تبسطت الخطوط اللحنية، ووضعت قواعد الغناء البوليفوني في الكنيسة حوالي القرن العاشر الميلادي، لتبلغ ذروتها في عصر الباروك، وبالتحديد مع يوهان سيباستيان باخ.

ظهرت الموسيقى الهارمونية كنوع من التمرد على البولوفيونية صارمة القوالب. بدأ العصر الكلاسيكي مع موت الألماني باخ، عام ١٧٥٠م، لكن موجة الروكوكو المفضية للكلاسيكية، انبعثت في مراحل متأخرة من حياته. ساعد التماثل الصوتي (الهارموني) على ظهور (السيمفونية) أكبر القوالب الموسيقية، والتي تدين لابن باخ، كارل فيليب إمانويل باخ وجوهان شتاميتز. وساهم النمساوي هايدن في اكتمال السيمفونية الكلاسيكية بإضافة رقصة الموتيت، وإضافة الحركة الرابعة. وسار من بعده موزارت وبيتهوفن تقريباً في نفس الصيغة. تعتمد الهارمونية على توليف من الألحان المتنافرة (ثلاثية أو أكثر)؛ لحن رئيس وآخر يتعارض معه. وفيما الألحان البوليفونية متوافقة تسير بصورة أفقية، فإنها عمودية في الهارموني؛ لحن يسير إلى أعلى وآخر إلى أسفل (متماثلة).

عماذا تعبر الموسيقى؟

مقارنة بالميلودية ذات اللحن الواحد، فالموسيقى التي تأسست على قواعد أكثر تعقيداً، كما في التعدد الصوتي والهارموني، أنتجت فنا أرفع قيمة، مما يؤكد الحضور الذهني العالي، وبما تتمتع به من صنعة. لكن هل يمكن للموسيقى أن تعبر عن شيء بعينه؟ هل يمثل لنا نفس اللحن الانطباعات نفسها؟ عن ماذا تعبر الموسيقى؟ كيف يمكن سماعها دون تكوين فكرة أو تصورات، أو أنها خارج ذلك لا يمكن أن تمثل لنا شيئاً؟ تحوم حول الموسيقى فكرتين رئيستين ما إن كانت تجريدية أو تعبيرية.



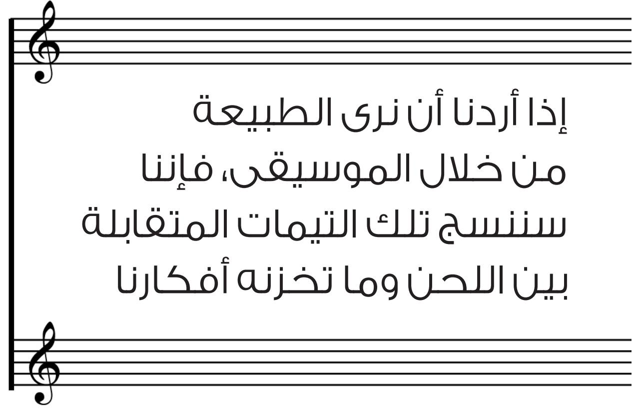
يتفق كثيرون حول البعد التجريدي للموسيقى، كونها تفتقر لأية لغة مباشرة، كما في الكتابة أو حتى التصوير. وبالنسبة إلى الفرنسي جان جاك روسو، فإنها محاكاة للعالم الواقعي، إذ يقول إنها «لا تجسد الأشياء مباشرة، بيد أنها تثير في النفس الحركات ذاتها التي تعتري المرء، وهو يرى الأشياء».

هل فعلاً تقوم الموسيقى بنسخ الواقع، حسب ما يخلقه من حركة؟ وجهة نظر روسو ليست أكثر من تأكيد لمقولة أرسطو التي تضمنها كتابه فن الشعر، يقول: «الفن يحاكي الطبيعة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا ينقل المواد الطبيعية بشكل حرفي كما هو الحال في تصوير المناظر مثلاً، ولكنه يؤدي إلى نقل الحركة والحالة العاطفية النفسية مثل الغضب والسعادة».

وكانت لأفكار روسو فعالية على أوروبا الرومانسية، إذ بدأت الموسيقى تضع عنواناً وصفياً أو أدبياً، باعتبارها محاكاة له. ويمكن أن تكون السيمفونية السادسة (الريفية) لبيتهوفن أول عمل موسيقي خالص، قائم على وصف فكرة، وتطور هذا الاتجاه مع الفرنسي برليوز، إلى أن ابتكر المجري فرانز ليست «القصيد السيمفوني»، وهو قالب معني بمعالجة مواضيع أدبية أو شعرية. عبارة عن حركة واحدة طويلة تقوم على فكرة ثابتة، وبدون فواصل موسيقية.

سنعود للتساؤل حول السيمفونية السادسة لبيتهوفن، هل سنجد الطبيعة حتماً تترنح من التيمات والعلامات الموسيقية؟ حتى عندما وجد فيها البعض محاكاة لأصوات الطيور والرياح، هل نشاهد حتماً ما أرادت التعبير عنه؟

إذا أردنا أن نرى الطبيعة من خلال الموسيقى، فإننا سننسج تلك التيمات المتقابلة بين اللحن وما



تخزنه افكارنا، إذ إن مقولة روسو ليست إلا تاكيد لظلالة قديمة عن الفن.

الموضوعي والذاتي

تحتاج الفنون أيضاً للشكلانية سواء في ترفها أو تقشفها، لكن ليس بالتطرف لجيل ما بعد شونبرج، إذ أصبحت الموسيقى أشبه بمختبر اختراع. ويرى الفيلسوف النمساوي كارل بوبر أن الموسيقى الموضوعية يمثلها باخ وموزارت. ومع أن موسيقى بيتهوفن موضوعية، كما قال، إلا أنه «تسبب بصورة غير مباشرة في الانحطاط الموسيقي». فبيتهوفن «لم ينسق إلى نزواته الذاتية، لكنه أراد للفن التعبير عن الذات» حسب تعبيره. عكس كثيرون ضجرهم الهائل من حالة رومانتيكية هاجت في أوروبا ولبثت زمناً طويلاً بوجهها الكئيب. كان بيتهوفن برزخاً بين عصرين. ربما لا نذهب مع تلك النظرة بمداها الأقصى، لكن سنتفق أن الفن ليس وليد نزوة.

مع نهاية القرن التاسع عشر، كانت الموسيقى بالنسبة لديبوسي تمضي بلا غاية، متطلعة فقط لجرسية الصوت. كما كان الرسم حصيلة ألوان، لدى الانطباعيين. يتفق سترافنسكي مع بوبر في رفضه النزوات الذاتية، وأبعد منه لا يريد أن نرى هذا الجانب البتة.

في الواقع كان سترافنسكي يرفض أن تجسد الموسيقى شيئاً آخر سوى مواضيعها، العلامات، التيمات، الفواصل وكل ما يتعلق بالتراكيب اللحنية ووجود الآلات. إلا أنه حين قام الأمريكي جورج بالانشاين عام ١٩٦٣ بتصميم رقصات لعمله «حركات للبيانو والأوركسترا» الذي وضعه قبلها بأربع سنوات، قال إثرها إن: «الرقص يجسد الموسيقى، ويؤكد العلاقات السمعية التي لم أكن على وعي تام بها»، وهو ما لم يره في رقصات طقوس الربيع، أو بتروشكا.

كوزمبولياتية الموسيقى

قال النمساوي شونبرج (أحد مؤسسي اللامقامية، والأكثر تمرداً في حداثيته)، إنه تعلم من موزارت «الجمل اللحنية غير متساوية الأطوال، أو خلق الأفكار الثانوية». ومن باخ «كيف يخلق مجموعة من العلامات تتصاحب فيما بينها، ثم فن خلق الكل انطلاقاً من الجزء، أو تطور اللحن من نواة واحدة».

يتطور اللحن من نواة واحدة في موسيقى باخ، فعلى عكس طريقة باخ التي يتطور فيها الجزء إلى كل، إنما في فن التدقيق على الجزء، نجده لدى الفرنسي كلود ديبوسي يتطور من خلية لحنية. أعجب ديبوسي بالنظام الصوتي اللاوظيفي للموسيقى الأندونيسية «الجملانية»، حيث تتطور الجمل الموسيقية من خلية لحنية، تتم «إعادتها بانتظام مع تغيير وتعدد موازينها داخل القطعة الواحدة»، وهو ما وجد فيه ضالته، كما أنه اقتبس السلالم الخماسية والسداسية من الموسيقى الآسيوية في هارمونياته اللاوظيفية.

وجد شونبرج في الراجا الهندية صورة للتحرر من المقامية، بانتقالها من مقام إلى آخر في منظومة اثنى عشرية. تجسد الراجا الذائقة الأرستقراطية الهندية التقليدية، تقوم موسيقى شونبرج «اللامقامية» على ١٢ صوت، في حرية الانتقال بين المقامات.

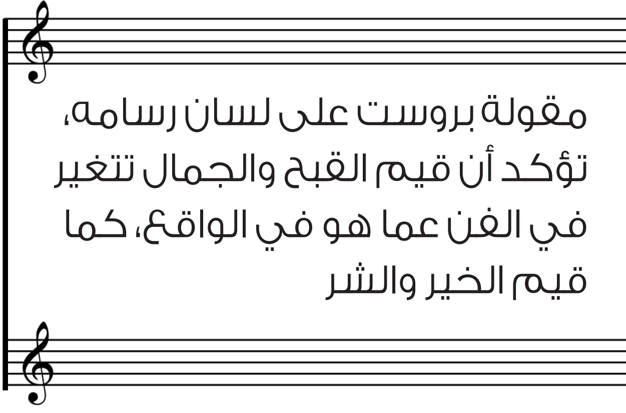
على عكس الاتجاهات القومية لدى الرومانسيين، حيث كانت تبحث في العادة عن اللحن، ذهبت بعض الاتجاهات الحداثية تنقب في موسيقى الشعوب بحثاً عن قوالب وتراكيب لحنية. ظهر في روسيا القرن التاسع عشر الخمسة القوميين الكبار، أرادوا الخروج من الهيمنة الجرمانية، بإنتاج موسيقى وطنية، غير أن الحداثة، كانت تؤكد على الكوزمبولياتية، وفتحت باحثة عن موسيقى كونية.

تذوق العادة

تتوقف جمالية الموسيقى، بالنسبة إلى البعض، على قيم صوتية محددة متفق عليها. ما الذي يجعلنا نحب موسيقى عن غيرها، أو صوت عن آخر؟ كان بجانبي مغني شاب بينما نستمع للحركة الثالثة من سوناتا بيتهوفن ١٤، وأبدى انزعاجه من سرعة اللحن. لم تعتد أذنه هذا النشاط في الحركة، وهي تتدفق بسرعة لم يستعذبها، وعلى العكس بدت الحركة الثانية للسوناتا،

والمعروفة بـ «ضوء القمر» المتباطئة ذات الإنسيابية الناعمة، محببة له.

يقول ايليستير، وهو رسام في رواية بروست: «في الفن لا فرق بين كاتدرائية رائعة البناء ومدرسة بلا ملامح»، يمكن تحوير ذلك؛ لا فرق بين صوت جميل وآخر أقرب إلى القبح في السلم الموسيقي. لا فرق بين ما نستعذبه سريعاً وبين ما يبدو منفراً، بل إن أدورنو رأى أن الأصوات الأقرب لأن تبدو قبيحة هي الأعلى قيمة، وهذا بحد ذاته يعبر عن أيديولوجيا فنية غير مستحبة. هناك أحكام شائعة، ومضللة، لا تقبل كثيراً الأصوات الحادة، أو الأكثر غلظة. مقولة بروست على لسان رسامه، تؤكد أن قيم القبح والجمال تتغير في الفن عما هو في الواقع، كما قيم الخير والشر.



سيمفونية النص

تخلت رواية «البحث عن الزمن المفقود» عما هو سردي لمصلحة ما هو سيمفوني. في الكتاب الخامس للرواية «السجينة» بينما تصل علاقته بالبيرتين النهاية، يتحدث بصورة مقتضبة عن هروبها وهجرها له. تدبر الخادمة فرانسواز له مجيء بائعة لبن قاصر، علها تخفف من آلامه، وبينما يصرفها دافعاً لها مبلغ مالي، دون تجاوز الأمر حديث قصير. يغرق الحدث وكأنه شظية استباقية، لتعود الأحداث إلى مرحلة ما قبل هجر عشيقته له، وهو يصف عذاب غيرته وشكوكه، وكأن ذلك صوت عارض، لكنه يبدو كورقة سقطت من شجرة الزمن، بينما تعود الخطوط الزمنية إلى مسارها. وتعود الحادثة في الجزء السادس، «الشاردة، أو الجزء الثاني من سدوم وعامورة»، حيث تكون فعلاً آلبيرتين هجرته، عندما تأتيه الشرطة للتحقيق في شكوى عائلة الفتاة القاصر، ما إن كان تحرش بها، وسبب دفعه لها ذلك المبلغ.

خطوط الزمن تشبه الخطوط اللحنية، تأخذ شكلاً تصاعدي ومتهابط؛ فمقابل أي زمن نرى آخر مضاد يتحرك، إما نسمعه أو يختفي وراء الصوت الأعلى. فبينما تمضي الصفحات في «الشاردة» متجهة للماضي، بعد رسالة تؤكد له موت حبيبته التي أراد استعادتها، يتحرك الزمن قُدماً دون أن يبدو مسموعاً، غير أنه محسوساً كخلفية في صيغة ألمه المتناقص، وفجأة نرى حركة الزمن وقد مرت سنوات على موت ألبيرتين، ثم ذلك العذاب الذي يتفسخ نتيجة العادة، ومجدداً يعود الماضي في خط حركة الزمن نفسه، وهو يتحرى عن ماضي البيرتين الخفي في مدينة عامورة. يسود الرواية تعدد صوتي او بالأحرى هارموني، بصيغة مختلفة، وبينما يكون خط الحاضر هو الواضح، تطفو الذاكرة بعلاماتها. كما نجد المستقبل محدداً بإشارات، تقفز على زمن الرواية المتسلسل، إذ تبدو كما لو كانت بناء هارموني للزمن. للذاكرة، للعلامات، كما في النص.

المراجع

- كتاب «دعوة إلى الموسيقى»، المايسترو يوسف السيسي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة- الكويت نشر ١٩٨١
- كتاب «الموسيقى بين الشرق والغرب» تأليف علي الشوك، منشورات الجمل، ١٩٩٧
- «الوصايا المغدورة» تأليف: ميلان كونديرا، ترجمة: معن عاقل، دار الأوائل- دمشق ٢٠٠٠
- «البحث عن الزمن المفقود» مارسيل بروست، ترجمة إلياس بديوي، ود- جمال شحيذ، دار شرقيات، القاهرة ١٩٩٨
- «نيتوتشكا نزفانوفنا» دوستويفسكي، الأعمال الكاملة، ترجمة سامي الدروبي، دار ابن رشد ١٩٨٥



عالم الاجتماع التونسي الطاهر لبيب لمجلة «ذوات»:

الثورة ليست حدثاً وإنما هي صيرورة مركّبة

حاوره: عيسى جابلي
كاتب وإعلامي تونسي

أكّدَ عالم الاجتماع التونسي الدكتور الطاهر لبيب أن «الثورة ليست حدثاً، وإنما هي صيرورة مركبة»، تحتاج إلى وقت حتى تتضح نتائجها وتنضج، غير أنه رجح كلمة «ثورة» بوصفها الأقرب إلى ما حصل في تونس؛ لأنها «المعنى الذي أسنده الفاعلون إلى فعلهم والأقرب إلى طموحات هبّتهم الأولى».

وقال الدكتور لبيب، في حوار خصّ به مجلة «ذوات»، إن «هناك طفرة من التسيّس والتسييس حوّلت الصراع السياسي من حرب مواقع، كما يقال، إلى حرب حركة مفتوحة للجميع وعلى الجميع، بقيادة أوليغارشيّة صحفيّة»، مبيناً أن «الصحفي المتلفز» – كما يسميه – صار نمطاً جديداً من المثقفين تمكن من «توجيه الرأي العام وتحويل السياسي إلى مستجوب أو معلّق». وأضاف الدكتور لبيب أن «ثقافة العابر الإعلامية والتواصلية هي الطاغية» مع أنها «لا تسمح بتعميق الرؤية السياسية للمجتمع وظواهره».

وبين الدكتور لبيب أن المثقف – بمعنى المفكّر – لا يستقيل من فكره ولا يقال من موقعه، على أنه يبدو منكفئاً راهناً خارج «الجلبة» في ظل تنوع «المثقفين» وظهور «المثقف المقاول» الذي يعد «الأكثر انتشارا ونفاذاً في المرحلة الحالية؛ لأنه «الأقدر على تغيير مواقعه بحسب متغيرات العرض والطلب»، بعد أن «أسندت إليه ألقاب مرتجلة من الخبرة والاستشارة والتخصص» التي يعتبرها مجرد «تبرير» لتدخّل صاحبها.

وأضاف الدكتور لبيب أن المثقف المقاول ليس مطالباً بأن يكون «صاحب فكر» بقدر ما هو مطالب بأن تكون بحوزته «أفكار للبيع»، لذلك فإن مواقعه لا ترتبط بفكر أو بتوجه سياسي. وخلافاً لهذا، أكد أن على المفكر بوصفه مفكّراً، «عليه أن يعمق الرؤية للثورة،

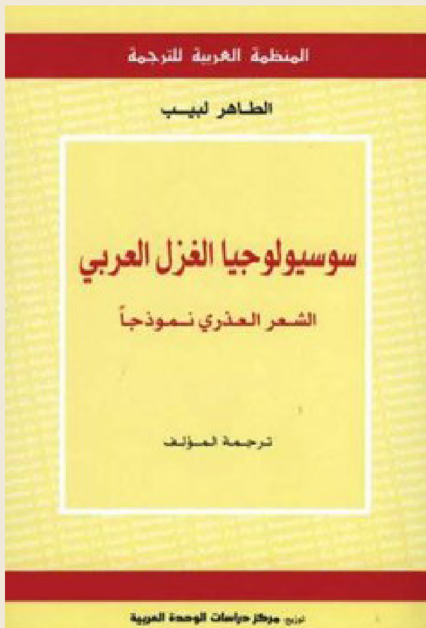
وذلك بالمساهمة في بناء خطابها الذي لم يَنْبَنِ بعدُ» لأن الثورة بالنسبة إليه «هي أيضا ثورة معرفة ومعنى».

ورأى الدكتور لبيب أن «المثقف العضوي» مصطلح كان «مغرياً» في زمن كانت فيه «الشعارات تحاول إيجاد علاقة بين التطبيقات والحركات الاجتماعية الصاعدة وبين نمط من المثقف مرتبط بها». غير أن اللحظة الراهنة قد غيبت هذا المفهوم، وسطع نجم المثقف التقليدي و«تبين أنه أكثر عضوية من المثقف العضوي».

أما عن «الثورة التونسية»، فقد اعتبر الدكتور لبيب أن ما جعلها الأهدأ مآلاً مقارنة بما حصل من أحداث مشابهة في الوطن العربي، تجانس المجتمع وغياب الصراعات الطائفية وتراجع القبلية والعشائرية ووجود مجتمع مدني حي، و«وجود امتدادات تاريخية لثقافة تنويرية ولنزعة دينية اجتهادية إصلاحية».. إضافة إلى «جانب المباغتة التي أربكت القوى المضادة، داخلياً، ولم تعط وقتاً كافياً للتدخل الخارجي».

والدكتور الطاهر لبيب عالم اجتماع تونسي من مواليد المزّونة بولاية/ محافظة سيدي بوزيد سنة ١٩٤٢، درّس علم الاجتماع في تونس وبيروت، وأسس مع عدد من الباحثين العرب الجمعية العربية لعلم الاجتماع، وترأسها لسنوات. شغل خطة المدير العام للمنظمة العربية للترجمة ومقرّها بيروت حتى ٢٠١١. عرف بداية من السبعينيات من القرن العشرين، حين أصدر كتابه الأول «سوسيولوجيا الغزل العربي» بالفرنسية أولاً، ثم في ثلاث ترجمات عربية، في دمشق والرباط والقاهرة، وصدر الكتاب بترجمته الخاصة عن المنظمة العربية للترجمة سنة ٢٠٠٩. وفي العام ١٩٧٨ أصدر كتاب «سوسيولوجيا الثقافة» في طبعات مختلفة في القاهرة ودمشق وعمان وتونس، كما أنه أشرف بعد ذلك على عدد من المؤلفات الجماعية، مثل «غرامشي في العالم العربي»، و«صورة الآخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه». له مساهمات بحثية سوسيولوجية في دوريات علمية عديدة.





*** إزاء ما حصل في المنطقة العربية منذ أواخر ٢٠١٠، يتحدث البعض عن ثورة، والبعض الآخر عن صناعة مخابراتية، ويرى آخرون أنه حراك، ويقول آخرون إننا أمام قابلية للثورة، فما الموقف الذي يتبناه الأستاذ لبيب في هذا؟**

لا تُحيل التسميات على جهد فكري تحليلي يبرّرها، بقدر ما تُحيل على موقع المسمّين. في البدء، ردّد الصوت الشعبي كلمة ثورة، أي المعنى الذي أسنده الفاعلون إلى فعلهم. من أطاح بهم هذا الفعل أو هدّدهم أو همّشهم، وكذلك من حال دون هيبة سلطتهم الجديدة، واجهوا هذا المعنى، كلٌّ من موقعه وبحسب المسافات التي تفصلهم عنه. هناك استراتيجيّة تسمية معهودة لنشر الدلالات أو لمحاصرتها. حين تسمّي ما حدث «انتفاضة»، فأنت توحي بالعابر، وحين تسميه «حراكاً»، فأنت أميل إلى نزع الاستثنائية عنه، وإلى تمييع أو تغييب فاعله، كانت منعطفات الثورة في تونس، فإن ما ثبت هو قابليّة المجتمع التونسي لثورة أكسبته، في وقت وجيز، دوافع تجديدها...

*** طغى ما هو سياسي على ما هو ثقافي منذ ٢٠١١، فهل نحن أمام استقالة المثقف؟**

هناك مكبوت سياسي انفتحت له، بصورة فجئيّة، قنوات كانت مسدودة. وبحكم تنوّع المتدخلين، اجتماعياً ومعرفياً، خصوصاً في وسائل الإعلام، فإن التعبير عن هذا المكبوت اتخذ طابع الارتجال الذي لا يتطلب، بالضرورة، ثقافة سياسية. هناك طفرة من التسيّس والتسييس حوّلت الصراع السياسي من حرب مواقع، كما يقال، إلى حرب حركة مفتوحة للجميع وعلى الجميع، بقيادة أوليغارشيّة صحفيّة. الصحفي، خصوصاً المتلفز، هو، من هذه الوجهة، نمط جديد من المثقفين استطاع لا فقط

إن النخب الفكرية والسياسيّة، وبدافع عقدة أو تقاليد قديمة، لا تستسيغ تحريكا للتاريخ لا تتزعمه أو تقوده

وإذا سميته «ربيعاً»، جعلت له امتدادات سابقة تخفّف من خصوصيته ولاحقة قد تزرع الخوف منه. هذه التسميات تتضمّن رغبةً أو أملاً في تيسير إعادة الانتشار على الباحثين عن تموقع جديد. أما إذا قيل هذا «خريف» أو «فوضى»، فالمتضمّن عودة القدامى، كمنقذين، وقد عادوا وبدأوا يضعون قاموس معانيهم. وهكذا، في كل الحالات، لا وجود لتسمية بريئة. ولنضف إلى هذا أن النخب الفكرية والسياسيّة، وبدافع عقدةٍ أو تقاليد قديمة، لا تستسيغ تحريكا للتاريخ لا تتزعمه أو تقوده...

الثورة ليست حدثاً، وإنما هي صيرورة مركبّة، ورغم الاستعجال السائد في الحكم عليها، لا بدّ من وقت يمضي قبل أن تنضج نتائجها وتثبّت تسمياتها. في انتظار ذلك وما يوازيه من تأمّل وبحث علمي، تبقى كلمة ثورة هي الأقرب إلى المعنى الذي أسنده الفاعلون إلى فعلهم والأقرب إلى طموحات هبّتهم الأولى. سلبهم هذا المعنى أو تعطيله هو ردّ فعل منتظر في الصراع السياسي حول تملّك المعنى. ومهما

توجيه الرأي العام، وإنما أيضاً تحويل السياسي إلى مستجوَب أو معلِّق.

ثقافة العابر الإعلامية والتواصلية هي الطاغية، وهي لا تسمح بتعميق الرؤية السياسيّة للمجتمع وظواهره؛ لهذا يبدو القول بطغيان السياسي مفرطاً أو ملتبساً، وكذلك القول باستقالة المثقف. إذا كان المقصود بالمثقف هو المفكّر، فالمفكّر لا يستقيل من فكره ولا يقال من موقعه. هناك مفكرون عرب من هذا النوع، بعضهم ثبّته في فكره وموقعه المشروعُ الذي كان يحمله مثلما كان الأمر، مثلاً، في ستينيات القرن الماضي وبعض سبعينياته. صحيح أن هذا النوع من المفكرين يبدو الآن منكفئاً، خارج جَلبةٍ تتقطع فيها الآراء وتتقاطع وتتكافأ ولا تكتمل، ولكن «المثقفين»، بعد أن تسيّب معناهم، تنوّعوا وازداد عددهم في كل مجال. ومن ظواهر ذلك تلك الورشات التي ظهرت مع الحرب على العراق، وتوسّعت مع صعود حركات الإسلام السياسي ثم مع الثورات، وصولاً إلى الإرهاب. هذه الورشات خلقت لها نمطاً من المثقّف المقاول



هناك مكبوت سياسي انفتحت له، بصورة فجئيّة، قنوات كانت مسدودة

الذي اتخذ له، أو أسندت إليه ألقابٌ مرتجلة من الخبرة والاستشارة والتخصص، وهي، في الغالب، ألقابٌ لتبرير تدخّل صاحبها أكثر مما هي تسمية دقيقة لمعرفته أو خبرته. هذا المثقف المقاول، كما سميّته في مقال «ثقافة بلا مثقفين: من الملحمي إلى التراجيدي» سنة ٢٠٠٢ هو الأكثر انتشاراً ونفاذاً في هذه المرحلة، لأنه الأقدر على التلاؤم وعلى تغيير مواقعه بحسب متغيّرات العرض والطلب.

*** مثلما تهافت رجال المال والسياسة على مواقع القرار، لحق بهم مثقفون كثيرون كانوا في يوم ما ضد النظام، فكيف تقرؤون ذلك؟ وما الموقع الحقيقي الذي يجب أن يتخذه المثقف إزاء تحولات ما بات يعرف بـ»الربيع العربي»؟**

المثقف المقاول الذي أشرت إليه، لا ترتبط مواقعه ومواقفه بمنظومة فكرية أو سياسيّة بقدر ما ترتبط بالورشات التي تنفتح أمامه. لهذا يبدو المثقفون المقاولون وكأنهم دائماً في مشهد مزاد علني. ما تسميه «تهافتاً» هو، عندهم، نوع من الشطارة في التعامل، بطريقة براغماتية، مع الواقع المتغيّر، ولهم، في ذلك، أساليب تبرير تزيل عنهم حرج المواقع والمواقف التي يتنقلون بينها، حتى ولو بدت للآخرين متباعدةً أو متناقضة. طبعاً، التنقل بين الورشات يعني البحث عن المردود، وهو ما يدفع إلى الحكم عليه قيميّاً أو معياريّاً، ولكن السبب الأصلي هو أن المثقف المقاول ليس مطلوباً منه، بحكم وظيفته، أن يكون صاحب فكر بل أن تكون له أفكار للبيع.

وبقطع النظر عما يتخذه المثقف من مواقف، باعتباره مواطناً، فإنّ المفكّر، باعتباره مفكراً، عليه أن يعمّق الرؤية للثورة، وذلك بالمساهمة في بناء خطابها الذي لم ينبنِ بعدُ. إن أغلب ما قيل أو كُتب، حتى الآن، هو سرد أحداثٍ أو تعليق عليها. وإذا كانت الثورة قد حرّكت مجالات الرأي والإبداع -وهذا من مكتسباتها- فإن ما لا يزال مطلوباً، خارج الرد والاستجابات السريعة، هو جهد رصين، صبور، في التأمل والبحث. الثورة هي أيضاً ثورة معرفةٍ ومعنى.

*** هل ما زال ممكناً الحديث عن مثقف عضوي بعد ما سمّي بـ«الربيع العربي»؟**

مفهوم المثقف العضوي، في الاستعمال العربي، يحيل على مرحلة كانت فيها التحاليل وكذلك الشعارات، تحاول إيجاد علاقة بين الطبقات والحركات الاجتماعية الصاعدة وبين نمط من المثقف مرتبطٍ بها، نشأةً ومصيراً، ويعبّر عن أوضاعها وطموحاتها ويناضل من أجلها. من هنا عضويته، على الأقل كما رآها «غرامشي» الذي أُخذ عنه المفهوم. في المقابل يكون المثقف التقليدي ذاك الذي يرتبط بطبقات زالت أو في طريقها إلى الزوال. الاستعمال العربي لمفهوم المثقف العضوي كان مغرياً في مرحلة كانت فيها مشاريع وأحلام كبرى، وكان يصوغها ويناضل من أجلها مثقفون ومبدعون كبار. ما حدث ويحدث الآن غيّب هذا المفهوم كما غيّب جهازاً مفاهيمياً كاملاً كان مستعملاً. أكثر من ذلك، من كان يُنظر إليه، في المقابل، على أنه مثقف تقليدي، كما هو حال رجل الدين مثلاً، تبيّن أنه أكثر عضويةً من المثقف العضوي! وفعلاً، من هم المثقفون أو المفكرون الذي يمكن القول بأنهم، وراء المفهوم العام للشعب، يرتبطون عضوياً بالعمّال أو الفلاحين، مثلاً، ويطرحون مشروعاً مجتمعياً على أساس هذه العضوية؟ وإذا كان لابد من البحث عن ملامح لعضوية المثقف بعد الثورة، فأوضحها ملامح المثقف المقاول المراهن على خيار ليبرالي يبدو، حتى الآن، أنه لا ينافسه بديل مطروح. هناك أيضاً ملامح واضحة لمثقف داعية له رصيد ديني يدعّم عضويته ويضمن له قاعدة واسعة. وهكذا نرى كيف اتّخذ مفهوم المثقف العضوي مساراً غريباً. يبقى فعل المجتمع المدني كمنتج أساسي لعضوية المثقفين، وهذا احتمال يصعب، الآن، تحديد نوعيته.

*** اختلفت مآلات «الثورات العربية» عن مسار «الثورة التونسية» ومآلها، ما أسباب هذه الاختلافات في رأيكم؟**

من هم المثقفون والمفكرون الذين يمكن القول بأنهم، وراء المفهوم العام للشعب، يرتبطون عضوياً بالعمّال أو الفلاحين، مثلاً، ويطرحون مشروعاً مجتمعياً على أساس هذه العضوية؟



الثورة التونسية أحدثت منعطفاً، ولا شك، ولكنها لم تقطع مع الماضي في مستويات ومجالات أساسية، بدءاً بالسياسي

قيل الكثير عن خصوصية الثورة التونسيّة التي جعلت مآلها أهدأ من مآل غيرها: مجتمع متجانس نسبياً، أي أقل أو أهدأ توتّراً، غيابُ الصراع الطائفي والعرقي، تراجع القبلية والعشائرية وزعاماتها، وجود مجتمع مدني حي، رغم محاولات خنقه، وجود امتدادات تاريخية لثقافة تنويريّة ولنزعة دينيّة اجتهادية إصلاحيّة، اعتماد استراتيجيات أو تكتيكات سياسية توفيقيّة، بحث عن بعض التوازن، إلخ... يضاف إلى هذا جانب المباغتة التي أربكت القوى المضادة، داخليّاً، ولم تعطِ وقتاً كافياً للتدخّل الخارجي في بداية الأحداث المتسارعة، وهو تدخّل رأينا كوارثه في أقطار عربية أخرى. هذا أعطى الانطباع بأن الثورة التونسية هي من فعل التونسيين أنفسهم وأنها، رغم صعوباتها ورغم خيبة بعض طموحاتها الشعبية، عبرت عن نوع من الوعي والذكاء. ومهما يكن، فالمقارنة بين المآلات تحتاج إلى مدى أبعد من الأحداث الجارية.

*** ذكرتم في تصريح أن «الثورة التونسية» تتنازعها ماضويتان، كيف ذلك؟ وهل يمكن الحديث عن «ثورة» في ظل عودة الوجوه القديمة ممن كانوا أعضاد النظام السابق إلى أعلى هرم السلطة؟**

الثورة بالتعريف، تحدث تغيراً يحمل قطيعةً مع ما تثور ضدّه. ورغم ما ظهر، عبر التاريخ، هنا وهناك، من مبادرات تنويرية أو من تحركات اجتماعيّة، فإن هذه القطيعة بقيت نسبيّة جداً، لكي لا أقول انعدمت في الثقافة العربية، كمفهوم، وكذلك في الواقع التاريخي. لذلك استمرّ التداخل بين الأنساق الفكرية أو البراديغمات المتباعدة، وهو تداخل يظهر في التوليفات أو التوفيقات أو التلفيقات السائدة في أنواع من الخطاب العربي، يوازيه تداخلٌ بين الأزمنة التاريخية. هذا لا يكفي، طبعاً، لتفسير الانتكاسات التي عرفتها مبادرات التغيير الاجتماعي ولكنه معطى ذو تأثير. الثورة التونسية أحدثت منعطفاً، ولا شك، ولكنها لم تقطع مع الماضي في مستويات ومجالات أساسية، بدءاً بالسياسي. أن تؤول السلطة إلى موضوع مواجهة وتحالف بين ممثلي ماضٍ سياسي وماضٍ ديني فهذا، ومهما كان منتظراً، بل ومهما كان تبريره، هو من مفارقات الثورة التونسية التي تبقيها مفتوحة على احتمالات بعضها مشدود بقوة إلى ماضٍ بعيد.

*** هل تتوقعون بروز خط ثالث يوجه الثورة إلى ا لمستقبل ؟**

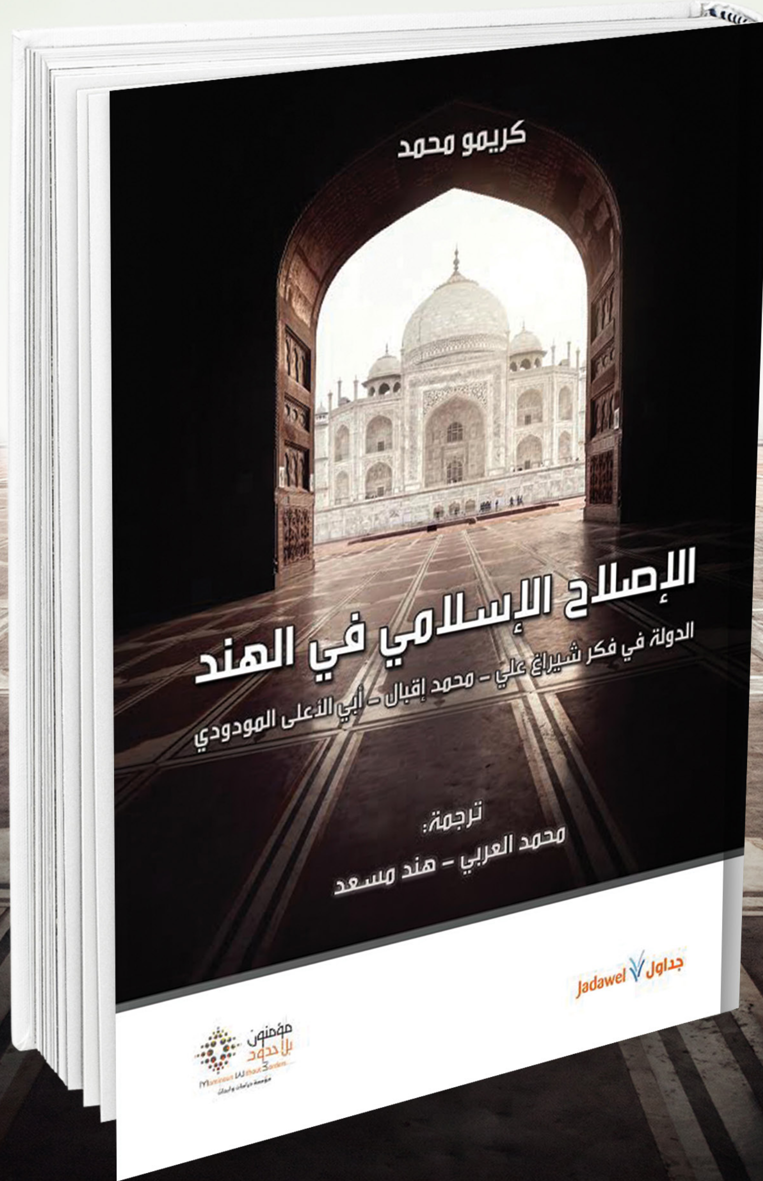
ليس هناك خطان لكي نتحدث عن خط ثالث. هناك، حتى الآن، خط واحد يسطّره تياران متوازيان. الخط الثاني يرعبني الحديث عنه! أكتفي بالشِّعر: يردّد التونسيون بيتين، أحدهما أراد الحياة[1] والآخر أحبّ البلاد[2]. هناك ثالث، بينهما، ذهبت بصاحبه خيبةُ الأمل[3]!...

١- يقصد الأستاذ لبيب بيت الشاعر التونسي أبي القاسم الشابي:
إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

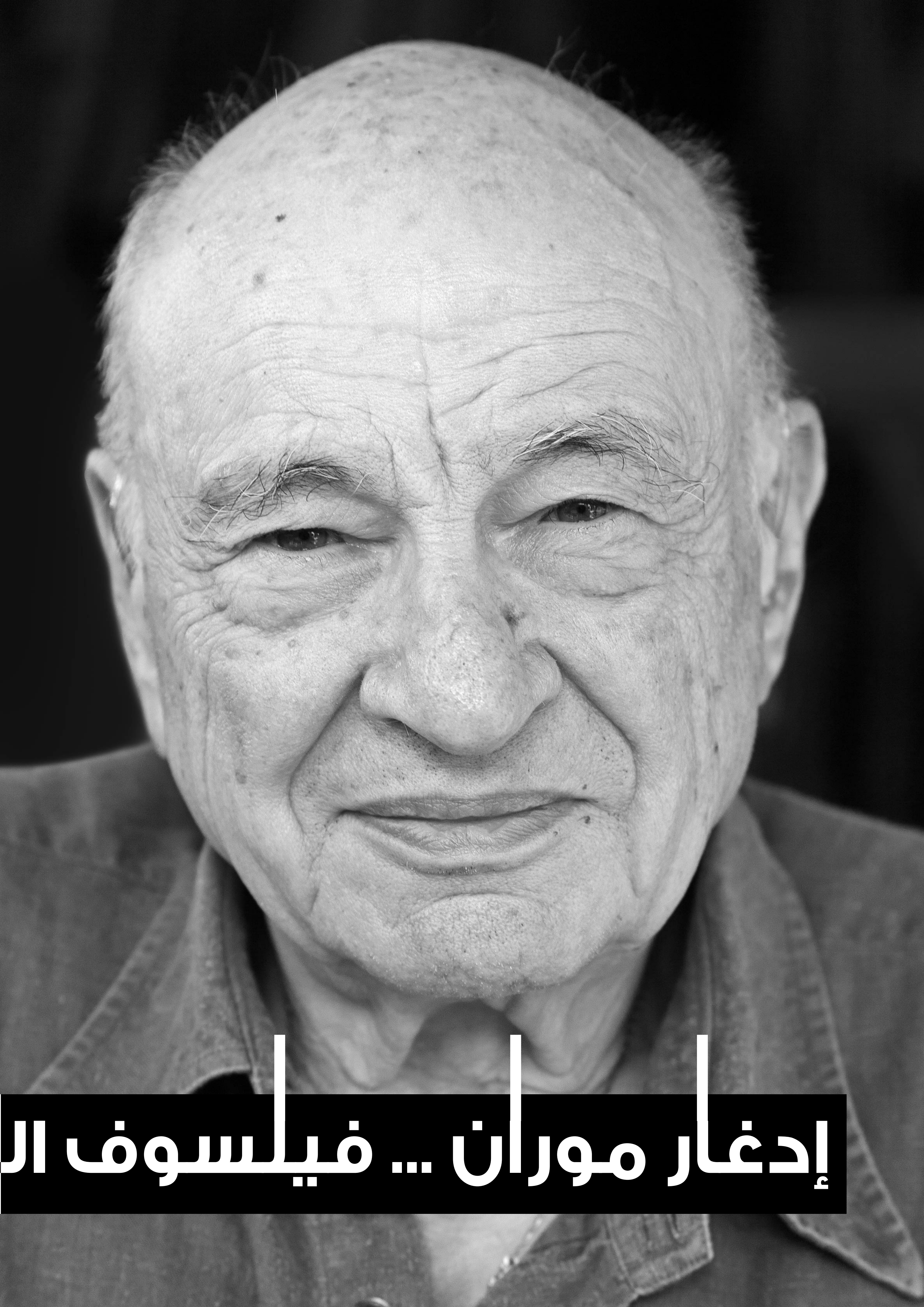
٢- يقصد الأستاذ لبيب قصيدة شهيرة للشاعر التونسي محمد الصغير أولاد أحمد:
نحب البلاد
كما لا يحب
البلاد أحد
صباحاً
مساء
وقبل الصباح
وبعد المساء
ويوم الأحد
ولو قتّلونا
كما قتّلونا
و لو شرّدونا
كما شرّدونا
لعدنا غزاة
لهذا البلد

٣- يقصد الأستاذ لبيب بيت الشاعر التونسي الراحل منور صمادح:
شيئان في بلدي قد خيّبا أملي   الصدق في القول والإخلاص في العمل
وهو بيت فيه إشارة واضحة إلى الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة الذي كان يبدأ جل خطاباته بالحث على «الصدق في القول والإخلاص في العمل».

صدر حديثا



لمعرفة المزيد يرجى زيارة موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث
www.mominoun.com


إدغار موران ... فيلسوف ال

مقاومة وداعية الإنسانية



بقلم: نزار الفراوي
إعلامي مغربي

> إدغار موران، فيلسوف فرنسا، عالم الاجتماع، خبير التواصل وناقد السينما، يشهد على حياة تغطي قرنا يعادل حقبا بأكملها

«أشعر بأن الإنسانية التي أنا جزء منها، حاضرة في كياني. لست فقط جزءا صغيرا من الكل، بل أشعر بوجود هذا الكل بداخلي. هذا ما يعطيني ربما طاقة المواصلة في هذه الطريق، طريقي...». إدغار موران

تسكن ابتسامة دائمة عينيه الزرقاوين، كما لو أن الرجل الذي عاش قرن الاضطرابات والتحولات الأكثر دراميّة في التاريخ، اهتدى إلى حكمة العبور فوق العواصف والنظر إلى ما يذخره غد متنوع الاحتمالات للإنسانية المنشغلة براهنها.

تتردد الخطى حين يخذلها الانسجام، يرتجف كوب الماء في قبضة يده، والتوازن هش أمام الريح لولا عصاه التي له فيها مآرب، وسند السيدة «صباح»، الزوجة المغربية التي ترافقه في حله وترحاله، وتخفف عنه بحدبها وحيويتها وقع الخريف. والخريف عند إدغار وهن في الجسد لا يقعده في البيت، ولا يقتل فيه شهية السعي إلى الشمس، والاستمتاع بالمشي في الطرقات والسفر إلى الأمصار التي تهديه ألوانا وأصواتا جديدة، بأناقة باريسية لا تخطئها العين. لقد تقدم طاعنا في العمر دون أن يجف لديه هرمون إنتاج الأفكار، ودفق الإبداع وقوة الموقف التي لا تلين.

شاهد الحلم والنكسة عاشها ليرويها..

إدغار موران، فيلسوف فرنسا، عالم الاجتماع، خبير التواصل وناقد السينما، يشهد على حياة تغطي قرنا يعادل حقبا بأكملها، ويبرئ ذمته تجاه المستقبل، مادام الماضي ماضيا، والراهن مجرد ذاكرة لما يأتي، وأية ذاكرة إنسانية مثخنة بالآلام الوجودية والانهيارات القيمية والمآزق الحضارية التي تجشمتها إنسانية كانت تخسر حيثما اعتقدت أنها تكسب.

ليس خطأ في التوثيق.. ١٩٤٦ هو تاريخ صدور كتابه الأول بعنوان «العام صفر لألمانيا» عن «منشورات المدينة الجامعية» بباريس. هكذا يكون عمره في المطابع ودور النشر سبعين عاما، خزانة مؤلفات تختزل سيرة عالم وتكتب قصة تفاعل عقل جبار، وإرادة فهم حديدية مع الواقع والتاريخ. بلا توقف، بتنوع مذهل بين السياسة والمجتمع وقضايا التواصل والسينما والفلسفة، وبقناعة لا تزيدها السنين إلا

يحلم إدغار بالإنسانية قيما عابرة للتاريخ، ناظمة للحركة الحضارية، نظاما صلبه إنسان يحمل ذاكرة، وله أخ في الجوار

صلابة وإيمانا لا ينال منه تغير أحوال المجتمع والفكر والعالم الغريب الأطوار. وعبر هذه العقود من الكتابة - الشهادة، بقدر ما جدد الفيلسوف أدواته النظرية والتحليلية، وواكب أحدث التحولات والوقائع، بقدر ما ظل متوجها صوب المدى الأرحب الذي ترتسم فيه مشاهد مغامرة إنسانية يتحقق فيها جوهر «الإنساني».

هو الشاهد الذي رأى كل شيء.. فتح عينيه على المشهد الطللي لما بعد الحرب العالمية الأولى، حين خرق صراخ الوليد إدغار «ناهوم» صمت الذهول من هول الدمار المجنون في ٨ يوليو (تموز) من عام ١٩٢١ بباريس.

هو اليافع المقاوم في الخنادق، يكاد يسلم بأن باريس المدينة والحلم لن تعود إليه وقد استباحها النازية، تماما كما ذهبت والدته دون عودة، فوجد نفسه ضائعا في الفراغ. يرفع السلاح ضد حكومة فيشي، ويسمي نفسه، ممتشقا سلاحه في الجبهة، «موران».

هو اليوتوبي الذي تعلم الواقعية في درس الانفجار العظيم، لا داخل فصل العلوم، بل في مشهد هيروشيما الذي أحيى في النفوس الهائمة كابوس الفناء قبل الأوان.

كان على داعية الوحدة الإنسانية، أن يكيف نبوءته مع حدث انشطار المنتصرين في حرب «الحرية» و»الحضارة»، بين معسكرين: غربي وشرقي، ليبرالية واشتراكية، سوق هوجاء بلا عقال أم تخطيط مركزي معطل للمبادرة...فعلى أية منصة يلقي الواعظ خطبة الأسبوع؟

صوت المنسيين

يفكر إدغار في الخاسرين من كل الحروب، أبناء ذلك الجنوب الذي أصبح حتى إشعار آخر، عشبا يئن تحت قوائم الفيلة المتصارعين. من ينصر الفقراء خارج الميتروبول؟ من يفكر في مصير جمعي بصيغة الـ(نحن) بدل منطق تقاطبي: مكسب هذا خسارة لذاك.

كان الشيوعي السابق، المطرود من حوزة اليسار الدوغمائي، يسافر في المكان وفي الخيال ليطرح الأسئلة التي ينساها كبار العالم المتنافسون على إنجاز السبق وتحقيق الامتياز، الذي أضحى هوسا بالقتل المبرمج في ظل هيمنة قانون السوق في الحرب والسلم: إما أنا أو أنت. يسافر إلى أمريكا اللاتينية وإفريقيا والعالم العربي وآسيا، ليبحث في خرائط التعدد والاختلاف عن مناهل جديدة لحكمة تصمد أمام الاضطراب الكوني الذي أصبح القاعدة.

بوصلته الإنسانية وحسه النقدي تجاه المسلمات والمقولات الجاهزة وبروباغاندا المؤسسات السياسية والإعلامية، وأكاذيب القوى والجماعات المنظمة، جعلته دائما سباقا إلى اختيار الضفة التي يقف عليها الضحية، بقدرة خلاقة على تجنب السقوط في شرك الالتباس. كان حاسما في مناهضة الحرب الفرنسية في الجزائر، ظل جذريا في إدانة الاحتلال الاسرائيلي وممارساته القائمة على تحويل عقدة المظلومية التاريخية إلى ترخيص بقمع واضطهاد الشعب الفلسطيني الذي يدافع عن حقه في الحياة.

بالنسبة إلى إدغار، سليل أسرة يهودية من طائفة سالونيك، ليست المحرقة المأساة الوحيدة التي تستحق الإدانة، بل يطلب النظر بميزان العدل إلى أوجاع الشعوب

المظلومة والمجموعات المضطهدة من أقصى الكوكب إلى أدناه. كان واحدا من رواد اليقظة البيئية، ونصيرا طليعيا للحركات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني التي حملت لواء الدفاع عن أسباب البقاء في الكوكب المهدد بجنون الصناعة وحمى المنافسة منذ نهاية ستينيات القرن الماضي حين صادف أثناء إقامته في كاليفورنيا نهاية الستينيات مقالا بعنوان أثر فيه عميقا «موت المحيط».

حالم بصرح إنساني

يحلم إدغار بالإنسانية قيما عابرة للتاريخ، ناظمة للحركة الحضارية، نظاما صلبه إنسان يحمل ذاكرة، وله أخ في الجوار، ويرعى الحديقة بماء لم تلوثه المصانع، ولا يرهبه آخر قد لا يشبهه، بل يدنو أكثر ليعرفه ويعرف نفسه فيه.

يكاد المرء ينقاد للسؤال: هل كان إدغار موران حالما ساذجا، غافلا عما يصنع حركة التاريخ، وعن سنة التحول ووهم الانسجام في كون صنعه الله ويعبث به الإنسان في عربدته الأنطولوجية؟ هل كان المفكر مفصولا عن حالة الاضطراب الكوكبي الشامل؟ يرد موران على هذا السؤال مستحضرا قولة هولدرلين التي يطيب له تكرارها: «حيث ينمو الخطر، يظهر ما ينقذ».

تجتمع في فكر إدغار موران مفارقة التشخيص السوداوي والإيمان الثابت بالقدرة على تحويل مسار الإنسانية نحو كارثة منظورة، ولعله يلخص هذه الثنائية بعبارة خاصة حين يقول محاكيا فيلسوفه الأب هيراقليط:

«في لحظة انقطاع الأمل، يولد الأمل».

عمره الممتد يسمح له أن يعيش هذا الانسجام الغريب، ويبرر ذلك بالقول في حديث صحفي: «ربما أنا كذلك لأني عشت أوضاعا، حيث كانت الاحتمالات تفضي إلى تحقق الكارثة، ثم وقعت أحداث مكنت من تحقق ما كان مستبعدا».

تمسكه بالأمل، وهو يحذر البشرية من أسوأ مصير، يقرنه بكلمة لخصت مبدأ حياته الفكرية ومواقفه السياسية والأخلاقية ورؤيته الحضارية الإنسانية: المقاومة.

إنها شعاره في الحرب الوحيدة التي يستسيغها، وهو الإنساني





المنافح عن السلم والوئام في العلاقات الدولية، وعن «سياسة للحضارة» (كتاب له صدر عام ١٩٩٧). هي حرب ضد أكبر خطرين يتهددان العالم: نار الكراهية التي تشتعل في الحقول، وجشع الليبرالية الجديدة الذي يسمم الهواء، ويسلب حق من يولدون غدا ويحفر خط العار بين فقراء جدا وأثرياء جدا.

يقتفي الفيلسوف في رؤية استيعادية قصة نهضة الغرب، فيجد أن الفردانية غذت حركة الإبداع، وأعادت الاعتبار للفرد المبادر، وشكلت منطلق تكريس حقوق الإنسان والحريات، لكنها كانت أيضا وجها من تناقضات البشرية، بتدميرها للروابط التضامنية التي حفظت انسجام وتكامل أفراد المجموعة في أنويتها الرئيسة (العائلة، العمل، الجوار...). لقد غدت مسلسلا جارفا ينتهي إلى ضرب قيم المواطنة ذاتها.

هي فردانية الفرد، وعلى صعيد أعم، فردانية العالم الذي يرفل في نعيم النمو والرفاه. لا يخفي إدغار إحباطه، وهو ينظر إلى أوروبا، قاطرة حلم التقدم والرفاه الشامل، بتعداد ٣٥٠ مليون شخص، تتكفئ على فردوسها، في وجه بضعة آلاف من السوريين الفارين من جحيم الحرب والدمار. كذلك الشأن مع الأفارقة والمغاربيين والغجر. رهاب شامل ضد الوافدين من خلف الجدران الفاصلة. عن ذلك كتب «فرنسا متعددة الثقافات» (٢٠١٢)، وقبلها أدان أوروبا في «الثقافة والبربرية الأوروبية» (٢٠٠٥).

في كل مرة يتكرر السيناريو الذي يدينه بعبارات مماثلة مفكر

> هذا الرجل لا يرهقه الفكر والتأمل في المعادلات الصعبة للحياة، لأن ملاذه حديقة تزهر بالفنون

Edgar Morin



La Méthode

3. La Connaissance de la Connaissance

Edgar Morin

Penser l'Europe



folio actuel

EDGAR MORIN

LES SEPT SAVOIRS NÉCESSAIRES À L'ÉDUCATION DU FUTUR

SEUIL

أوروبي آخر هو تزفيتان تودوروف، وهو يسخر من أوهام الغرب تحت عنوان «الخوف من البرابرة» (٢٠١١، عن روبيرت لافون). يقول إدغار: «هيمنة الربح والمال دون انشغال بمصير الإنسانية يشعرني بالرعب والاشمئزاز».

يحلو له أن يستدعي مونتاني : «أرى في كل إنسان مواطنا لي، هذه شعلة يتعين الإبقاء عليها متقدة في وجه الرياح والأمواج، خصوصا في ظرفية يطبعها الانكفاء».

فيلسوف الفكر المركب

يحمل الفيلسوف الذي ينظر دائما إلى الأفق الأبعد، ولو منغمسا في تفاصيل اللحظة، هم إنسانية تترنح. مشاكلها كانت دائما مركبة، لكنها تصبح أكثر تركيبا وتعقيدا في زمن العولمة المتلاعبة بالحدود الجيوسياسية التي تتعرض للخرق والانتهاك من كل ناحية. تحولات المناخ، الفقر، الإرهاب، الأمن، الأوبئة...كلها لم تعد شأن جماعة دون أخرى. كذلك الأجوبة عليها لا يمكن أن تصدر عن جهة بمفردها، ولا يمكن إيجادها في شعبة علمية لوحدها. يتحدث عن مغامرة إنسانية مركبة، تستدعي منهجا وفكرا مركبا، لا تقنعه تقارير الخبراء وتوصيات المختصين، بل يلاحظ أنه «كلما ازداد لجوؤنا إلى الأرقام لفهم الوضع البشري، كلما ازداد جهلنا به».

ليس هناك حل، يقول موران، ولكن هناك «طريق» شكل عنوان كتاب له سطر فيه تصوره للإصلاحات الضرورية في مجالات عدة حيوية: التعليم، السياسة، الاقتصاد، البيئة... (الطريق، ٢٠١١). إنه «طريق الأمل» (٢٠١١). هذه الرؤية الشاملة المتعددة الفروع هي التي تشكل ركن الإسهام النظري الفلسفي للكاتب الذي جسده مشروع معرفي ضخم أثمر ستة كتب تحت عنوان « المنهج». إنه المشروع الموسوعي الذي حلق من خلاله الفيلسوف الفرنسي عبر التخصصات المعرفية متوخيا استجماع أكبر العناصر التي تسمح له بفهم العالم وتتبع مساراته، وبالتالي استخلاص الخيارات والسبل المطروحة نحو وجهة آمنة للإنسانية. لقد ضم المشروع «طبيعة الطبيعة» (١٩٧٧)، و«حياة الحياة» (١٩٨٠)، و«معرفة المعرفة» (١٩٨٦)، و«الأفكار» (١٩٩١)، و«إنسانية الإنسان، الهوية الإنسانية» (٢٠٠١)، و«الأخلاق» (٢٠٠٤). كانت الأجزاء المتوالية للمشروع كشافة لعقل موسوعي يملك ليس فقط جرأة القفز بين التخصصات، بل كفاءة إرساء الجسور بينها.


إدغار موران وزوجته في المهرجان الدولي للسينما بمراكش

السينما.. الحديقة الخلفية

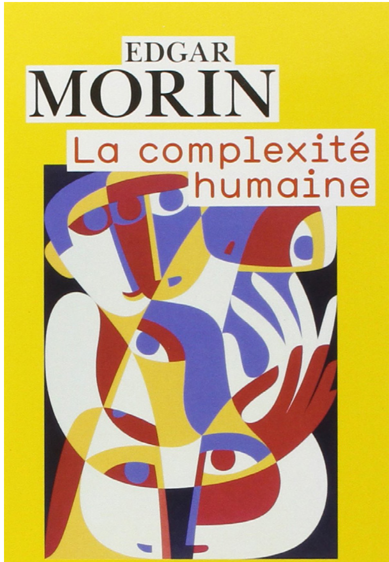
هـذا الرجـل لا يرهقـه الفكـر والتأمـل في المعـادلات الصعبة للحيـاة، لأن مـلاذه حديقـة تزهـر بالفنـون. لقـد كان في مرحلة مـن حياتـه ناقـدا تشـكيليا معترفـا بـه. أمـا في السـينما، فهـو أثـر بـصري وكتـابي حـي. ألـف في السينما ونظر لهـا، وسـاهم في الدفـع بموجة «سـينما الحقيقـة في فرنسـا»، انطلاقـا مـن أواخـر خمسـينيات القـرن المـاضي. هنـا أيضـا تمـيز إدغـار عـن مفكريـن اسـتصغروا أهميـة السـينما وسـيجوا وجودهـا في بـاب الترفيـه، بينما احتفـى بهـا، بـل مارسـها إخراجـا وكتابـة، ثـم نقـدا وتفلسـفا.

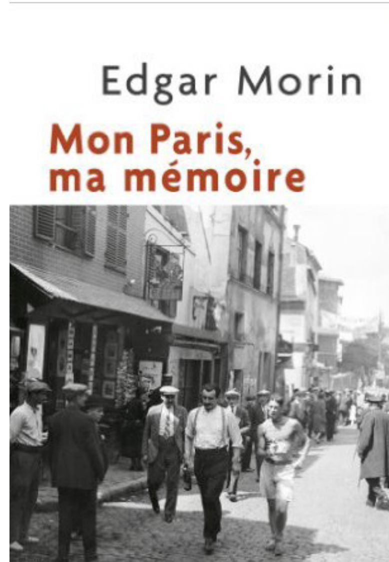
قـد يفتـر حمـاس الفيلسـوف لحضـور نـدوة أو تنشـيط محـاضرة، لكنـه لا يتأخـر عـن تلبية دعـوة لحضـور مهرجـان سـينمائي يهديـه صـورا مـن عمـق العالـم، تسـتفزه دون أن تنتشـله مـن فلـك أسـئلته، بـل تجعلـه يقاربهـا مـن زوايـا أخـرى. يشـبه السـينما بالمرآة الـتي يقـع مـن خلالهـا الانفصـال بـين الـذات وصورتهـا، ذلـك الضـوء الكاشـف للطابـع المعقـد للـذات الإنسـانية، متذكـرا كيـف صنـع شـارلي شـابلن تعاطفـا مـع الشـخص «المتـشرد» لـم يكـن يحلـم بـه في الواقـع.

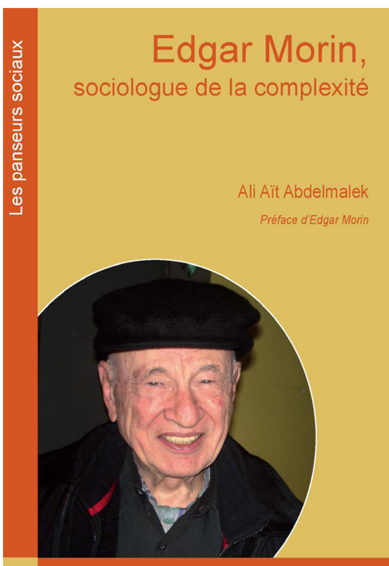
يضع إدغـار مـوران الـذي ألف باكـرا حـول فلسـفة السـينما كتـاب «السـينما أو الإنسـان المتخيـل» (١٩٥٦) دور السـينما في تشـكيل طاقتـه الفكريـة متعـددة الأبعـاد في خـط متواصـل للثقافـة الـتي حصـل عليهـا بالقـراءة، وبفضلهـا أصبـح أكـثر اهتمامـا «بالقضايـا الـتي تجمـع النـاس وتلـك الـتي تفرقهـم».

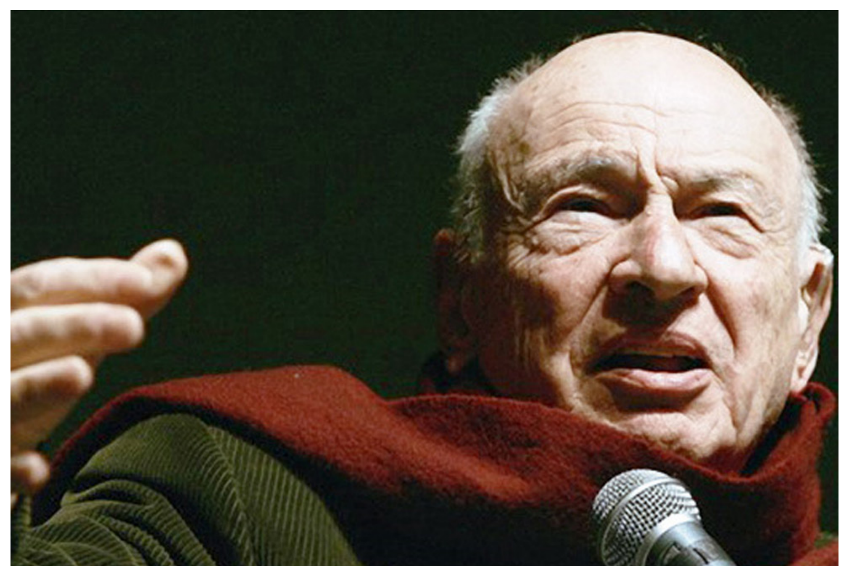
بالنسـبة إليـه «الروائـع السـينمائية كلهـا انطـوت بشـكل أو بآخـر عـلى خلفيـة فلسـفية تـم التعبـير عنهـا بالحركـة والصـورة والصـوت والإيمـاء».

وفي زمـن الحـروب والنزاعـات والحـدود المحروسـة والأسـلاك الشـائكة، يتمسـك مـوران بالرهـان عـلى السـينما كأداة في خدمـة الفهـم المتبـادل بـين الشـعوب والحـوار بـين الثقافـات، وتكريـس طابـع التعدديـة والاختـلاف الخـلاق كقيمـة مثريـة للحضـارة الإنسـانية.







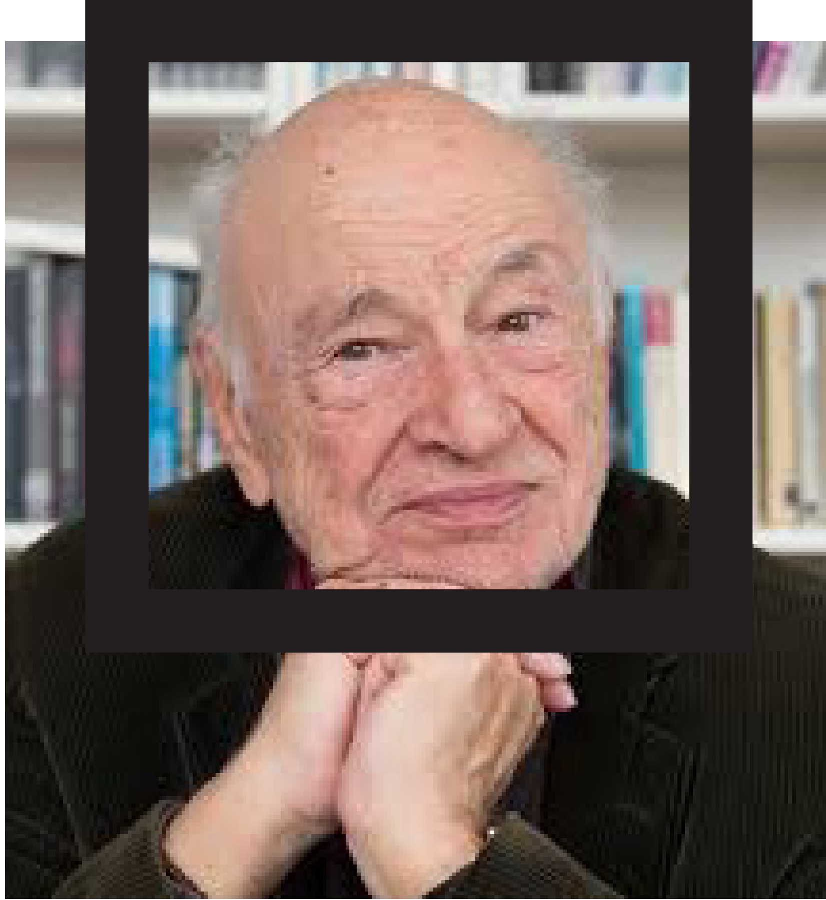


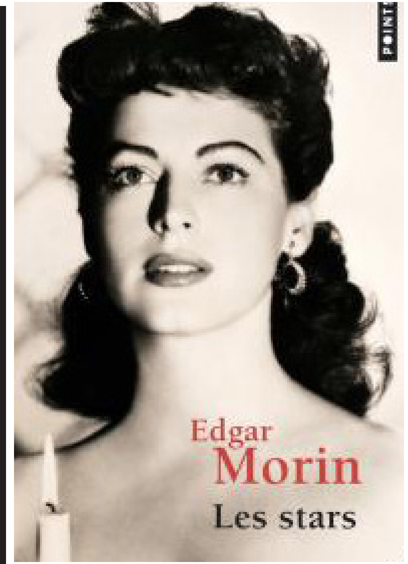
سليل الشجرة

لمن أراد أن يقتفي ذاكرة النبتة التي كبرت، لتصبح شجرة تسدل ظلها الوارف في القارات الخمس، وبكل اللغات، يأخذ إدغار موران بيده، ويسمي له أسماء خلدها في كتاب حمل عنوان «فلاسفتي» (٢٠١٢). قائمة مخضرمة تحمل عناصر تفسير نافذة لسر هذا الفكر المركب، المتعدد المداخل، الذي يحقق صلح الانسجام والتناقض. هيراقليط، روسو، باسكال، سبينوزا...لكنه يباغت القارئ بأسماء أخرى من خارج النسق الفلسفي، وإن غذته بشكل أو بآخر: دوستويفسكي، وبيتهوفن. ثمة أيضا أنبياء... وأنصاف آلهة.

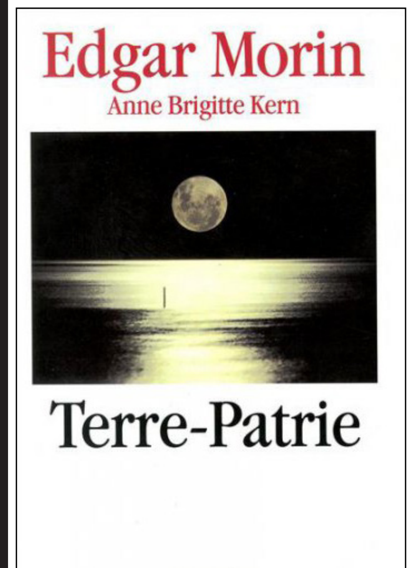
من هيراقليط، ينهل موران يقين التفاؤل والاتجاه إلى المستقبل، يستحضر قولته: «دون الأمل، لن تجد ما لم تكن تأمله».

يعد باسكال كتابا مفتوحا على أكثر مشاكل الإنسانية راهنية، وأكثر من ذلك، يجد فيه ذلك المشهد المركب بين العقل والإشراق الصوفي، الإيمان والشك. في حديثه لمجلة «لوبوان» الفرنسية يسوغ تعلقه بعالم باسكال بقوله: «أحب فلاسفة التناقض». يبجل في









إرث هذا الفيلسوف اشتغاله على المحبة والتسامح في نطاق مقاربته لمصير الإنسانية، وهو يستدعي من خلاله قولة القس رايمون بانيكار: «بالنسبة إلي، الفلسفة هي حكمة الحب أكثر منها حب الحكمة».

هذا البعد الروحاني الصوفي كمصدر للمعرفة ومكون حيوي لرؤيته للعالم والإنسان، جعل إدغار يبدي نوعا من النفور من تراث علم فلسفي كبير

عدة آباء يجدون استمرارية إرثهم في إدغار موران، لكنه عصي على الاختزال في مدرسة بعينها

من عيار ديكارت الذي اعتبره في ذات الكتاب: « فيلسوفا كبيرا، لكن منهجه مغرق في التحليلية: إنه يفصل الإشكاليات إلى قطع صغيرة ثم يتناولها بشكل منفصل».

إدغار، اليهودي الذي نبذته الصهيونية والجماعات الداعمة لإسرائيل، لا يخفي إعجابه بالفيلسوف سبينوزا، اليهودي الذي أخرجه الأحبار من الملة : «أحب طريقته في كراهية الكراهية ونبذ اللاتسامح».

ومن ضمن نخبة فلاسفة عصر التنوير، ينحاز إدغار إلى جون جاك روسو، لأنه لم يستبعد في ذروة عقلانيته أهمية البعد الروحي والعاطفي في إعمار العالم وبناء الإنسان. كانت لديه بوادر ذلك الفكر المركب الذي لا تفحمه دقة المعادلات الرياضية الباردة.

عدة آباء يجدون استمرارية إرثهم في إدغار موران، لكنه عصي على الاختزال في مدرسة بعينها. انفتح على كل المرجعيات، آمن بالتراكم الحضاري الذي اغتنى بكل الثقافات، رأى الحقيقة لا تسكن في بيت، بل ترتوي من رحيقها كائنات في كل مكان وزمان، فحمل لواء الدعوة إلى تحالف من أجل حضارة إنسانية يشارك في صنعها الجميع، لا على أساس سيناريوهات ومؤشرات تسطرها الحواسيب العملاقة، بل وفق رؤية متوازنة للسعادة العامة، يتجاور فيها المادي والروحي، وتتبدد فيها المظالم والاختلالات. لذلك كان سوداويا، في تشخيصه، ومؤمنا بمستقبل ممكن، في استشرافه.

ابن شرعي لتاريخ الحركة الإنسية في أوروبا، وناقد نزيه لتاريخ من التنكر لهذا الإرث في موطنه وعلى يد أبنائه، إدغار موران مواطن عالمي.





إعداد: محمد بوشيخي

باحث مغربي

باحثون شباب يناقشون جد
الفصحى والعامية في الع

جدل

العامية والعربية في العالم العربي

بَـعد عقود طوال من استقلال غالبية الدول العربية وإطلاق سياسات قومية، لترسيخ الهوية العربية المشتركة عبر الاستثمار في المسألة اللغوية أساساً، والتأكيد في الوثائق الدستورية على المكانة «الرسمية» وأحيانا «الوطنية» أيضا للعربية، فإن الفصحى لا زالت تراوح مكانها كمكتسب تاريخي ومنتوج تراثي أكثر منها تعبيرا عن واقع حيوي وأفق وحدوي.

وعلى الرغم من التعايش المحقق بين الفصحى والعامية، في كل الدول العربية، مما يؤكد على نجاح الاختصاص الوظيفي لكل منهما، من خلال هيمنة الفصحى على قطاع الاتصال والتعليم والإدارة مقابل ترك المجال أمام اللهجات المحلية، لتكون لغة التواصل اليومي في الشارع، فإن مؤشرات عدة تسجل تراجعاً للفصحى عن مواقعها تلك، سيما أمام الزحف الملاحظ للعامية على قطاعات كانت من قبل حكراً على الفصحى، مثل النشرات الإخبارية والأفلام والمسلسلات المدبلجة والبرامج الوثائقية... حتى وصل الأمر إلى انبثاق دعوات بجعل العامية لغة لمختلف مراحل التعليم الرسمي في أفق تحويلها التدريجي إلى لغات وطنية لها قواعد ومناهج خاصة مستقلة عن اللغة الأم.

نظرا لأهمية الموضوع وارتباطه بقضايا الهوية الثقافية، خصصت مجلة «ذوات» سؤالها لهذا العدد لموضوع جدل العامية والعربية، من أجل استقصاء آراء مجموعة من الباحثين حول دواعي ومآلات جدل الفصحى والعامية في العالم العربي.



الحجي: دراسة الظاهرة اللغوية تبين أن اللهجات واللغات العامية تحيا إلى جانب الفصحى بشكل طبيعي

العامية تحيا إلى جانب الفصحى بشكل طبيعي

يرى الباحث السوري راتب الحجي بأن اللغة تطورت عبر التاريخ من مجرد أداة تواصل إلى «موضوع للدرس»، مستشهدا بمقولة الجاحظ «حياة العلم بالبيان» مما يدل بحسبه على إدراك الأوائل «لعلاقة اللغة بالعلم بمفهومه القرآني (الطبيعة والأخلاق)»، فاللغة ليست أداة للعلم فقط، بل هي «الرحم الذي يتشكل فيه، والبيئة التي تتحدد فيها الأنماط الفكرية والمنظور الاجتماعي والثقافي للمتواصلين والمتفاعلين بتلك اللغة».

وتوقف عند «اختلاف الألسنة» التي اعتبرها «ظاهرةً اجتماعيةً تحكم الوجود الإنساني»؛ ليوضح أن «دراسة الظاهرة اللغوية تبين أن اللهجات واللغات العامية تحيا إلى جانب الفصحى بشكل طبيعي»، في ظل «احترام الأدوار وانضباط الحدود»، غير أن ما يجعل منها مشكلةً هي تلك الإرادة «التي تنزع إلى إحلال العامية مكان الفصحى، محدثةً بذلك اختلالاً في ميزان التعايش وعلاقات الجوار».

وعبر الحاجي عن رفضه لكل علاقات التنافي أو التدافع بين الفصحى والعامية؛ فاللغة أيا كانت «تنشأ موحدة ثم ما تلبث أن تنمو على أطرافها لهجات وربما لغات، تبعاً للظروف الجغرافية والتاريخية والدينية»، معربا عن اعتقاده بأنه في حال توفر «ظروف التفاعل من جديد، فإن تلك اللهجات واللغات لا تلبث أن تعود للتشكل في بوتقة لغة واحدة وموحدة». كما شدد على أهمية الوحدة اللغوية للأمة لتحقيق شروط «النهوض وإعادة ممارسة دورها في التاريخ وبناء حداثتها الخاصة»، حتى تضمن «تواصلاً فاعلاً، وتعيد صياغة شخصيتها، وتعمق روابط انتمائها إلى إرثها الحضاري، ومكنوزها المعرفي والفكري».

جدل الفصحى والعامية مفتعل

من جانبها، أبدت الباحثة المغربية بشرى النوري امتعاضها من الجدال الدائر والمتجدد حول الفصحى والعامية في العالم العربي واصفة إياه بـ«الجدال المفتعل» بالنظر إلى الظرفية التاريخية الصعبة التي تعيشها الأمة العربية، إذ توجد «قضايا مصيرية ومستعجلة وجب تخصيص المجهود الفكري والمادي للنضال من

أجلها»، بدل «تبديد الوقت وتشتيت الانتباه في قضايا هامشية»، مشيرة إلى استعجالية القضايا المرتبطة بالحرية والتنمية، وكذا تلك «التي تمس المواطن في كل تفاصيل حياته اليومية»، مثل «النضال ضد الاستبداد والفساد المستشري» مع ضرورة «إعادة قراءة وتجديد الفكر الديني الذي تسبب في تأخر وتعثر كبيرين على مستوى الحريات وحقوق الإنسان في العالم العربي».

وارتباطا بالموضوع، ذكرت الباحثة أن الشعوب العربية غير قادرة على استيعاب النقاش الدائر حول الفصحى والعامية؛ فالمواطن العربي «يتحدث العامية ويشتغل ويدرس بالفصحى، ولا يرى أية قيمة مضافة في النقاش الدائر حاليا في الأوساط الثقافية العربية»، بل «هناك من يرى فيه نوعا من الترف الفكري» ويصنفه آخرون «في خانة الكماليات التي يجب تأجيلها إلى حين حسم النقاش والنضال من أجل الأولويات»، مستشهدة بملابسات النقاش، الذي وصفته بالعبثي، حول «التدريس بالدارجة في المغرب سنة ٢٠١٣»، حيث وجد مؤيدو العامية في تأهيلها والتدريس بها «دعما واعترافا بالهوية الفسيفسائية للمجتمعات العربية» متجاهلين بأن «مكونات هذه الفسيفساء تخوض معارك حقيقية أمام من يهدد وجودها».



النوري: المواطن العربي يتحدث العامية ويشتغل ويدرس بالفصحى، ولا يرى أية قيمة مضافة في النقاش الدائر حاليا

الحرب على «العربية» مستمرة بالجزائر

تناول الإعلامي الجزائري الشيخ بن خليفة الموضوع من زاوية حالة واقعية شهدتها الجزائر مؤخرا عبر ما وصفه بـ«عاصفة التدريس بالعامية»، التي اشتعلت غداة تصريحات لمسؤولين جزائريين في قطاع التربية والتعليم تشير لإمكانية مباشرة بعض مستويات التعليم الابتدائي خلال هذه السنة بالعامية، وهي العاصفة التي شهدت هدوءاً بعد صدور تطمينات حكومية فسرت الأمر بمجرد «توصية ومقترح بسيط وليس بقرار رسمي، سيكون نافذا بدءا من الموسم الدراسي الجديد»، غير أن الحرب على اللغة العربية، يضيف بن خليفة، لم تضع بعد أوزارها لوجود «جهات ودوائر هنا وهناك تشن عليها الحروب والحملات الرامية إلى اجتثاثها أو على الأقل إهانتها».

كما عبر عن تذمره من الحيف والتهميش الذي تعانيه «لغة القرآن» جراء التغييب المتعمد لها من طرف بعض الوزارات في معاملاتها ورسائلها وبياناتها، وكذا مواقعها الإلكترونية، الشيء الذي يفسر بكون المقصود مما يحاك ليس «ترقية العامية»، وتسهيل تدريس صغار التلاميذ، بقدر ما هو ضرب للغة العربية و«منح الأولوية للغة المستعمر الفرنسي على حسابها».



بن خليفة: المقصود مما يحاك ليس ترقية العامية، وتسهيل تدريس صغار التلاميذ، بقدر ما هو ضرب للغة العربية

وأشاد بالحملة التي خاضها المدافعون عن العربية ضد القرارات التي تستهدفها بالقول: «وقد أحسن المدافعون عن الثوابت صنعا حين وقفوا وقفة رجل واحد ضد «القرار ـ التوصية» القاضي بتدريس تلاميذ السنتين الأوليين من التعليم الابتدائي بالدارجة، وهو القرار الذي أعلنت عنه وزارة التربية صراحة، قبل أن تعلن الحكومة، على لسان الوزير الأول التراجع عنه»؛ إذ إن التراجع يؤكد بحسبه «نجاح حملة الدفاع عن لغة الضاد»، غير أنه «يبقى نجاحا «عابرا» في ظل استمرار تجسيد المخطط الرامي إلى ضربها بكل السبل»، وهو المخطط الذي لا يقتصر على الجزائر وحدها، بحد تعبيره، بل يمتد ليشمل «مختلف البلدان العربية التي تتباين ردّات فعل السلطات والشعوب بها».

الفصحى جزء من حقيقة الإسلام وهوية العرب

ترى الباحثة اليمنية سحر سعيد في اللغة، ضرورة اجتماعية وجمالية حضارية وفاعلية ثقافية، وأن اللغة كما تقول تنشطر - في ممارستها- بين العبارة الكتابية والعبارة الشفوية. فإذا كانت العبارة الكتابية ترتهن للمنهجية العلمية في التواصل والتبليغ وتوصيف الأشياء لاعتمادها على شرط البلاغة، فإن العبارة الشفوية التي اصطلح عليها باللهجات العامية، واتسعت دائرة تداولها في شتى ميادين الحياة، تتميز بـ «الألفاظ القصيرة وكذا سهولة وإيجاز التعبير من ناحية الصوت والمعنى والبنية»، غير أنها تُهمل «ضوابط النحو في الخطاب اليومي»، ولا تستقيم مع قواعد محددة لقيامها على العفوية والتلقائية في عملية التواصل.

وهذه صفات علقت بالعامية نظرا لتأثرها «بمفردات الشعوب المختلفة في المعنى واللفظ»، وهي حقيقة تاريخية يقابلها من جهة أخرى «تراجع الفصحى وانزواؤها في مجال الدراسة والأدب والعلم». وبالتالي وجب الاعتناء بالفصحى وتطويرها واعتمادها في نطاقات أوسع، سيما وأنها ظلت «صامدة ببلاغتها وفنون أدبياتها»، هذا فضلا عن كونها «جزء من حقيقة الإسلام وهوية العرب ووحدة شعوبهم».

سعيد: وجود العامية بجانب الفصحى لا يضرها في وظيفتها، وهي حقيقة أدركها القدماء

فوجود العامية بجانب الفصحى لا يضرها في وظيفتها، وهي حقيقة أدركها القدماء وعبر عنها الجاحظ بقوله: «ومتى سمعت -حفظك الله- بنادرة من كلام الأعراب، فإياك أن تحكيها إلا مع أعرابها ومخارج ألفاظها... وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، وملحة من ملح الحشوة والطغام، فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظا حسنا، أو تجعل لها من فيك مخرجا سريا، فإن ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها، ومن الذي أريدت له، ويذهب استطابتهم إياها واستملاحهم لها».



أبو العلا: استخدام العامية سيؤدي إلى تقوقع المجتمعات العربية وانغلاق كل منها على الذات المحلية

الدعوة إلى العامية تنم عن جهل أصحابها

من جانبه، يرى الباحث المصري محمد عبده أبو العلا أن الدعوة لاستبدال الفصحى بالعامية في الكتابة والأدب دعوة قديمة، ما زالت تتكرر بين الفَيْنَةِ والأخرى، وأنها دعوة تنم عن جهل أصاحبها.

لذلك وجب أن تكون الفصحى هي «اللغة المستخدمة في التدريس»، نظرا لعوامل تتمثل في ثرائها بالمقارنة مع العامية على المستوى الصوتي كما على المستوى الدلالي، مما يتيح لها القدرة على حمل الأفكار المُراد التعبير عنها، وأيضا لكون «التراث العلمي كله مكتوب بالفصحى»، هذا فضلا عن كون «الفصحى هي اللغة المشتركة بين جميع الدول العربية، مما يسمح بسهولة التواصل العلمي والتبادل الثقافي، وبالتالي تحقيق قدر أكبر من الوحدة ولم الشمل».

ويضيف الباحث أن استخدام العامية «سوف يؤدي إلى تقوقع المجتمعات العربية وانغلاق كل منها على الذات المحلية، لأن هذه المجتمعات تختلف فيما بينها في اللهجات العامية، بل تتعدد هذه اللهجات داخل المجتمع الواحد»، لذلك وجب استخدام الفصحى «حتى تشيع الاستفادة وتُعَمَّم المعرفة بين كل أبناء الأمة العربية»، سيما وأن الفصحى تتسم بالمرونة، مما يسمح باستخدام «المستويات الأدنى منها في المراحل التعليمية الأولى، ثم ننتقل تدريجيا إلى مستويات أعلى فأعلى».

الدعوة إلى العامية دعوة إلى التجزئة

ترى الباحثة المغربية جميلة بركاوي أن جدل العامية والفصحى عبارة عن نقاش مفتعل وفارغ يتم إحياؤه للهروب من ورطة التعليم الذي وصفته بـ «المريض الذي يحتضر»، مؤكدة بدورها أقدمية الصراع بين دعاة العامية ومناصري الفصحى فالأمر يتعلق بـ«صراع تاريخي قديم»، وما الضعف اللغوي، الذي تبرر به الدعوة للعامية، «إلا جزء بسيط من مجموع المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم في العالم العربي» مشيرة إلى أهمية إعادة النظر في تكوين الأساتذة والتحقق من جودة المناهج التعليمية ومراجعة المقررات المدرسية.



بركاوي: جدل العامية والفصحى عبارة عن نقاش مفتعل وفارغ يتم إحياؤه للهروب من ورطة التعليم

وتضيف أن «الدعوة إلى العامية ما هي إلا دعوة إلى التجزئة والعزلة»، نظرا لواقع تعدد اللهجات الذي يعرفه كل بلد عربي. ففي الوقت الذي تثابر الأمم في تحصين تراثها وحضاراتها، تضيف الباحثة، تقوم بعض الجهات بالترويج للعامية من أجل طمس معالم الهوية العربية والإسلامية للأمة الواحدة، بدل البحث عن الحلول والمبادرات التي «تحمي اللغة العربية الفصحى من الهجمة الرقمية التي توجه ضدها».

وعلى الرغم من هذا النقاش المفتعل، فإن القاعدة الأساسية في التعامل بين العامية والفصحى يجب أن تقوم، بحسب الباحثة، على احترام الفصل الوظيفي بينهما، بتخصص العامية في التخاطب اليومي وجعل اللغة الفصحى لغة التدوين العلمي والإداري فضلا عن كونها لغة التدريس في مختلف مراحل التعليم.

التدريس بالعامية فيه خطورة على المستقبل العلمي

أما الصحفية السورية لبنى البدوي، فتقول عن الجدل حول الفصحى والعامية بأنه جدل قديم لا يزال قائما في حاضرنا يخوضه الكتّاب ووزارات التربية، ويتورط فيه «أفراد مجتمع جمعتهم لغة الضاد وفرقتهم لهجات الأرض». وذكرت أن «٨٠٪ من الأفراد في الوطن العربي يتحدثون بالعامية بصفة يومية»، وأن العديد من المسلسلات العربية لاقت انتشاراً واسعاً بسبب لهجتها المحلية، مثل: «باب الحارة» الذي استخدمت فيه اللهجة السورية كما استخدمت في دبلجة المسلسلات التركية في الآونة الأخيرة، والملاحظة نفسها تنطبق على لهجات عربية أخرى «أصبحت منتشرة ومفهومة على نطاق واسع».

وتوقفت الباحثة عند اتجاه الكتّاب الشباب العرب «للكتابة بالعامية بغرض تصوير الواقع ومطابقته من وجهة نظرهم، لاستهداف الانتشار المحلي، سواء على صفحات الورق أم على صفحات الفيسبوك».

كما استهجنت الدعوات القائمة في عدد من الدول العربية بخصوص «إحلال اللهجة العامية محل اللغة العربية الفصحى في التعليم المدرسي»، معتبرة الأمر في غاية الخطورة بالنسبة إلى المستقبل «الطلاب في تحصيلهم العلمي»، سيما وأن الأمر قد يفرض، في مرحلة لاحقة، اقتصار تعيين الكوادر العلمية من نفس مناطق الطلاب لقدرتهم على التواصل بذات العامية.

وأشادت بالدور العلمي للغة العربية الفصيحة عبر تاريخها، مما يستوجب ضرورة العمل على «تحديثها لتواكب التطور والمرحلة الجديدة»، وفضلا عن ذلك فاللغة الفصحى كما تقول: «لغة جميلة وفيها إيقاع غير موجود في العامية»، كما أن هذه الأخيرة «لن تصل لأن تكون لغة أدبية لآخر الدهر».



البدوي: اللغة العربية الفصحى لغة جميلة وفيها إيقاع غير موجود في العامية، وهذه الأخيرة لن تصل لأن تكون لغة أدبية لآخر الدهر.

الإصلاحات التربوية بتونس وعلاقتها بالتصدي للتطرف الديني والإرهاب





بقلم: د. مصدق الجليدي
أستاذ باحث بالجامعة التونسية، خبير دولي في إصلاح النظم التربوية



تعتزم تونس القيام بإصلاح شامل لمختلف مكوّنات نظامها التربوي والتعليمي، ولتحقيق هذا الهدف، وظّف الائتلاف المدني لإصلاح المنظومة التربوية مسارا يقوم على «هندسة الإصلاح للمنظومات التربوية» وفق منهجية متطوّرة من أجل ضمان فعّالية أكبر للإصلاح، ووفق تمشّ ذي وجاهة عالية عند وضعه وتنفيذه لاحقا.

وحتى يكون هذا الإصلاح فعالا، يجب مراجعة الإصلاحات التربوية السابقة، والوقوف عند إيجابياتها وسلبياتها، والحرص على التوجه الحداثي الأصيل في إصلاح المنظومة التربوية، من خلال التركيز على الدستور التونسي وما تضمنه من قيم حقوقية ومواطنية ومن قيم أصيلة، وقيم الثورة (الحرية الكرامة، العدالة)، والإرث الإصلاحي التربوي الوطني، ورصيد التجارب التربوية الناجحة والمتميزة عالميا.

وفي هذا الإطار، سأتحدث هنا عن ثلاثة إصلاحات: وهي إصلاحات ١٩٥٨ (بورقيبة وكاتب الدولة للتربية القومية محمود المسعدي)، و١٩٩١ (بن علي ووزير التربية محمد الشرفي)، و٢٠٠٢ (وهو أيضا زمن بن علي).

لكني سأبدأ بإصلاحي ١٩٩١ و٢٠٠٢ ثم أعود لإصلاح ١٩٥٨، في سياق الكلام عن محاولات الإصلاح الحالية التي تجدّ بعد الثورة.

في البداية، عليّ التنصيص على ملاحظة منهجية، وهي أن المدرسة التونسية مسؤولة جزئيا، في العقدين الأخيرين، عن بروز ظاهرة التطرف والإرهاب، ولكن بطريقة سالبة مضاعفة؛ أي لعدم تحقيقها لأمرين:





يجب مراجعة الإصلاحات التربوية السابقة، والوقوف عند إيجابياتها وسلبياتها، والحرص على التوجه الحداثي الأصيل في إصلاح المنظومة التربوية

أوّلهما: النجاح لأغلب روادها، حيث يبلغ معدل الفاشلين في الدراسة والمنقطعين عنها سنويا مئة ألف متعلم أو يزيد. وفي الآن نفسه، عجزها عن تكوين المؤهلين للنجاح من الطلاب تكوينا يمكنهم من الاستجابة الميسورة لاشتراطات سوق الشغل.

ثانيهما: تثقيف خريجيها ثقافة دينية بالحد الأدنى المطلوب، وتكوينهم روحيا تكوينا يقيهم الضياع والهشاشة النفسية في مجتمع تقليدي مشبع بالتصورات الاجتماعية الساذجة عن الدين.

وفي ما يلي: تفصيل ما جاء هنا مجملا؛

جاء إصلاح ١٩٩١ للتعاطي مع تنامي تيار الإسلامي السياسي والظاهرة الدينية بصفة أعم، وذلك لتطبيق ما عرف بسياسة «تجفيف منابع التدين» وتكريس توجه في ظاهره على الأقل حقوقي- مدني.

وجاء إصلاح ٢٠٠٢ للاستجابة لتحديات العولمة، وهو ما توضحه «الخطة التنفيذية لمدرسة الغد» بكل وضوح بقولها: «...إن رهانات العولمة تحملنا على تطوير نظامنا التربوي بأسرع ما يكون...»[١]. وهو ما وضحته أيضا بقولها: «ومع نهايات القرن العشرين وما تقتضيه العولمة من تأهيل شامل للعقليات وللمؤسسات ولوسائل الإنتاج، تجدّد الاهتمام بالمدرسة وبرسالتها وفق شروط المرحلة الجديدة»[٢].

أي أنه في الحالتين، تم الابتعاد عن المرجعيات الوطنية الأصيلة لصالح مرجعيات عالمية (في الظاهر) ثم عولمية.

فماذا كانت حصيلة هذين الإصلاحين (١٩٩١ و٢٠٠٢)؟

مما لا شك توجد بعض النقاط الإيجابية، ولكننا

١- الخطة التنفيذية لمدرسة الغد، ٢٠٠٢-٢٠٠٧، إصدار وزارة التربية والتكوين، ص ٢٣

٢- المصدر السابق، ص ص ١٣-١٤



سنتوقف هنا عند نقاط الضعف فقط لنفهم أسباب ظهور حالة التوتّر عند الشباب.

أبرز نقاط ضعف المؤسسة التربوية بعد تطبيق إصلاح ١٩٩١:

- سيطرة المنحى الكمّي على البرامج التعليمية، بما «يجرّ غالبا إلى مقاربة خطّيّة لا تقيم وزنا للتأليف إذ تتراكم فيها الأهداف الجزئية [حيث كان يُعمل ببيداغوجيا الأهداف] وتتعدّد الأنشطة التعليمية في غير تكامل. كما يساهم نظام المواد الدراسية المنفصلة في تكريس تجزئة المعرفة وتقطيع الأنشطة.

- ضعف مكتسبات التلاميذ: «ويتجلى هذا خاصة في الصعوبة التي يجدونها في التعبير والتواصل، وكذلك في حلّ المسائل الرياضية»، وهو ما يؤدي إلى عدّة نتائج سلبية منها بروز حالات الفشل الدراسي المبكر (رسوب وانقطاع) أو العجز الواضح عن التكيف مع الوضعيات التواصلية أو الوضعيات- المشكل الجديدة، لافتقارهم للكفايات[٣] الضرورية لذلك. وتتضاعف المشكلة عند الخروج للحياة العملية ذات الوضعيات فائقة التعقيد والمتجددة على الدوام.

- المركزية المفرطة في تسيير النظام التربوي: مما أدّى إلى انحسار المبادرة خوفا من الأخطاء ووقع السقوط في الامتثالية العمياء، وتعطلت ملكة البحث عن الحلول الكفيلة بتحسين مردودية المدرسة.

على الرغم من تحقيق إصلاح ٢٠٠٢ لجملة المكاسب النسبية إلا أنه يشكو من عدة صعوبات

من إشكالات إصلاح ٢٠٠٢:

- على الرغم من تحقيق إصلاح ٢٠٠٢ لجملة المكاسب النسبية إلا أنه يشكو من عدة صعوبات ومن بينها الإشكالات التالية:

- عدم كسب رهان الجودة التربوية،

٣-يظهر هنا فجأة مفهوم الكفايات الضرورية أو الأساسية الذي يأتي بديلا عن مفهوم الأهداف الإجرائية.

دعّم الإصلاح استقلال التعليم التونسي بإحيائه لمقوّمات الشخصية الثقافية التونسية التي تستمدّ أصولها من الثقافة العربية الإسلامية

بل تراجعها تراجعا مقلقا مع ارتفاع مغشوش في الكم، ومما يدل على ذلك نتائج اختبارات التلامذة التونسيين الدولية المتواضعة جدا في مواد اللغة الأم والرياضيات والعلوم، في اختبارات بيزا لسنة ٢٠١٣.

- سوء العلاقة التربوية والمناخ التربوي بصفة عامة، وأهم مؤشّر على ذلك هو احتداد ظاهرة العنف المدرسي وكثرة النزاعات بين أولياء التلاميذ والمدرسين خاصة مع أخذ التلميذ والولي مكانة الزبون في منظومة تربوية تعتمد مقاربة اقتصادوية ترتكز على التنافس والصراع المتوحّش والرغبة الجامحة في الربح الكثير والسريع.

- انتشار التعليم الخصوصي مع وجود حالات متكاثرة من استغلال غير أخلاقي له لكسب المال على حساب الإخلاص في القيام بالواجب المهني التربوي، وهو ما ساهم في ظهور المشاكل المشار إليها آنفا مع تراجع مكانة المربي وانحطاط نظرة أولياء الأمور والتلاميذ إليه.

- تراجع مهول في الكفايات اللغوية في اللغة الأم واللغة الأجنبية (الفرنسية). وهذا الأمر يستغرب له حقا، لأن حجم تدريس اللغة الأم في تونس أسبوعيا هو من بين أكبر الأحجام عالميا ونفس الشيء للغة الثانية التي تم تدعيمها منذ انصراف محمد مزالي عن وزارة التربية.

- التراجع عن دعم الإنسانيات في الجامعة وغلق العديد من أقسامها لصالح تعليم قصير المدى غير مجد في التشغيل مثل معاهد الفنون والحرف المعروفة بانخفاض درجة تشغيليتها ومعاهد التكنولوجيا المعروفة بضعف تكوينها التطبيقي، وبالتالي ضعف تشغيليتها هي الأخرى.

- عدم ملاءمة ملامح خريجي المدرسة التونسية لمتطلبات سوق الشغل، وذلك بالرغم من التوجيه الجامعي الموغل في التفريع المقرب لامتلاك ناصية الاختصاصات الدقيقة التي يظن أنها مطلوبة في سوق الشغل.

- كما أنه في الإصلاحين السابقين نلمس وجود هدر مدرسي فظيع، يتمثل في تسرب ما لا يقل عن ١٠٠ ألف تلميذ سنويا من المنظومة التربوية، وفي السنة الفارطة وصل هذا الرقم إلى ١٢٠ ألف.

من أسباب فشل إصلاح ٢٠٠٢:

- تطبيق سياسات تربوية مقامة على الاحتفاء بالظاهر على حساب العمق؛ أي التباهي بارتفاع نسب النجاح المتضخّمة بفعل الغش، وسوء نظام التقييم على حساب الحرص على التملك الحقيقي للكفايات التعلمية المستهدفة، وعلى حساب البناء المتوازن والرصين للشخصية.

- تفشي الفساد بغياب النزاهة والحوكمة الرشيدة.

- تشديد الرقابة وخنق المبادرات التجديدية الفردية واعتبارها خروجا عن النظام والقانون.

- تكريس سياسة الولاء وتدجين الفعاليات التربوية أو إقصاؤها.

- سوء إدارة العلاقة مع الآخر ضمن الاختراق العولمي لمنظومات البناء الوطني التربوي والمعرفي والتنموي.

- وفي كلمات معدودات: الاستبداد والفساد وتوتر المناخ السياسي والاجتماعي.



محاولات الإصلاح التربوي الحالية:

هنالك أربع محاولات بارزة:

- محاولة وزارة التربية
- محاولة الاتحاد العام التونسي للشغل
- محاولة شبكة عهد برئاسة المعهد العربي لحقوق الإنسان

محاولات في المجتمع المدني أبرزها **محاولة الائتلاف المدني لإصلاح المنظومة التربوية.**

المحاولات الثلاث الأولى اندمجت في محاولة واحدة، هي التي تقوم بها القيادة الحالية للإصلاح التربوي في تونس، وهي تضم ممثلين عن وزارة وعن اتحاد الشغل وعن المعهد العربي لحقوق الإنسان، وبحسب الندوة التي جرت مؤخرا بين ١٦ و١٨ نوفمبر ٢٠١٥، فإن فلسفة الإصلاح المتجه نحوها لا تختلف جوهريا عما جاء في إصلاحي ١٩٩١ و٢٠٠٢ مع انتباه لأهمية الحوكمة الرشيدة وحسن التسيير. وبالتالي، فإن ملامح الخريج المنشود من مدرسة الإصلاح المرتقب لا تختلف في جوهرها عن الملامح التي رسمت له في إصلاح ٢٠٠٢. بينما نعلم جميعا أن ذلك الإصلاح لم يمنع من ظهور آلاف المتطرفين الدينيين وآلاف الإرهابيين في تونس. وذلك في تقديرنا لسببين رئيسيين:

حالة الفراغ والفقر الروحي وضحالة الثقافة الدينية وسطحيتها لدى الشباب المكوّن في المؤسسة التربوية التونسية، مقابل تكوينات سطحية أيضا ومشوهة عن الحداثة ومنتجات العولمة وقيمها.

حالة اليأس والإحباط التي أصابت جل الشباب الذي مر من هذه المؤسسة، والتي عرف بسببها أحد مصيرين: فإما الطرد والإبعاد مع غياب إعادة الإدماج، وإما العجز عن الاستيعاب في سوق الشغل.

تصور الائتلاف المدني لإصلاح المنظومة التربوية:

يقول الائتلاف المدني، وهو شبكة مكونة ممّا لا يقل عن مئتين وخمسين جمعية تربوية وثقافية وحقوقية، أن «ما نحتاج إليه اليوم هو الاستئناس بالنموذج التربوي الوطني الحداثي الأصيل الذي بشر به إصلاح ١٩٥٨».

جاء في «الكتاب الأبيض لإعادة بناء المنظومة التربوية» الذي أعده فريق من اللجنة العلمية للائتلاف، قوله:

يجد التوجّه الحداثي الأصيل في إصلاح المنظومة التربوية جذوره في عدّة مرجعيات، من أبرزها الدستور التونسي وما تضمنه من قيم حقوقية ومواطنية ومن قيم أصيلة

«لعله من المفارقات ونحن نفكر في وضع فلسفة جديدة للنظام التربوي المنشود أن نعلن أن أفضل توجّه للنظام التربوي الذي ننشده هو التوجّه الذي أُعلن عنه في إصلاح ١٩٥٨، إذ هو يجمع بين الروح الحديثة والروح الوطنية الأصيلة. ونُذكّر هنا بأهم ما ببعض الفقرات التي سبق أن أوردناها، والتي جاءت في تقرير كتابة الدولة للتربية القومية (١٩٦٣).

جاء في هذا التّقرير، أن إصلاح ١٩٥٨ سيمكّن من «بعث التربية في تونس في صورتها القومية الأصيلة، بأهدافها الجديدة وأساليبها الحديثة وفي نطاق تخطيط تربوي شامل مضبوط المراحل والخطوات».[٤]

ويقول المسعدي في هذا التقرير: «لقد أصبح لتونس منهاجها التربوي، وهو منهاج طريف بعيد عن التقاليد، ولم يعمد فيه إلى الجمود على سنّة المذاهب التربوية القديمة ولا إلى المحاكاة الآلية للنظم التربوية الحديثة الموجودة في سائر بلدان العالم، فهو تونسي في وضعه وكنهه إذ هو من نتاج فكر المربي التونسي ووليد الواقع التونسي والتجربة التونسية».[٥]

ثم وضّح المسعدي المسألة أكثر بقوله: «... وعلاوة على ذلك كلّه، فإن الإصلاح قد دعّم استقلال التعليم التونسي بإحيائه لمقوّمات الشخصية الثقافية التونسية التي تستمدّ أصولها من الثقافة العربية الإسلامية، إذ إنه أرجع للغة العربية وظيفتها الطّبيعيّة كأداة أولى لتثقيف نشئنا في المراحل الابتدائية والثانوية من التعليم، وجعل للتربية الإسلامية ولتاريخ التّفكير الإسلامي والحضارة العربية الإسلامية مكانتها اللائقة بها في الدراسات وأدخل تحويرا عميقا على برامج التاريخ والجغرافيا التي لم تكن تهتم إلا قليلا جدّا بتاريخ وجغرافيّة البلاد التي يعيش فيها التلميذ التونسي»[٦].

أهم مفردات هذا التوجه الإصلاحي هي: «الشخصية القومية الأصيلة»، و«الشخصية التونسية»، و«الشخصية الثقافية التونسية التي تستمدّ أصولها من الثقافة العربية الإسلامية». والمنهاج الذي هو ثمرة هذا التوجه الوطني الأصيل «منهاج طريف» ومبتكر متنزه عن جمود التقليد للقديم وعن المحاكاة الآلية للحديث، فهو «فهو تونسي في وضعه وكنهه إذ هو من نتاج فكر المربي التونسي ووليد الواقع التونسي والتجربة التونسية». وأفضل مثال على ذلك لدى الزعيم بورقيبة التعليم الصادقي الذي جمع بين الأصالة والحداثة، وخرّجت منه نخبة من الّذين «يفكّرون تفكيرا عصريا ويتعلّمون تعليما إسلاميا ويعرفون من أين تؤكل الكتف وكيف يجابهون الخصم».[٧]

يقول مؤلفو الكتاب الأبيض: «وفعلا هل نريد نحن اليوم غير هذا؟! هل نريد تعليما غير التعليم الجامع بين الحداثة والأصالة؟!

ولكن لماذا تجدنا إذن متحفظين على إصلاح ١٩٥٨ وعلى كل الإصلاحات التي تلته والتي جعلت منه مرجعها الأساسي؟

السبب في ذلك هو أن كيفية تطبيق ذلك الإصلاح لم تكن وفية لما تم الإعلان سواء في خطاب الحبيب بورقيبة يوم ٢٥ جوان ١٩٥٨، أو في تقرير كتابة الدولة للتربية (١٩٦٣). هذه الروح التونسية الأصيلة وهذه العودة إلى الثقافة العربية الإسلامية والتزام التدريس بالعربية بالكامل، ما إن تتوفر للدولة إمكانية الاستغناء عن المدرسين الأجانب من غير العرب، كل هذا لم يقع تطبيقه على النحو الذي أعلن عنه، بل شابه الكثير من التردد ومن المخالفة له، وأخيرا تم الابتعاد عنه بشكل واضح ولم نسجل إلا استثناء جزئيا حصل في الفترة ١٩٧٦- ١٩٨٦.

٤-تقرير كتابة الدولة للتربية القومية، ١٩٦٣، ص ٦

٥- نفسه، ص ٦

٦- المصدر السابق، ص ٧

٧- للتذكير، فإن بورقيبة قد درس بالمعهد الصادقي إلى جانب دراسته اللاحقة في معهد كارنو.

يجد التوجّه الحداثي الأصيل في إصلاح المنظومة التربوية جذوره في عدّة مرجعيات، من أبرزها الدستور التونسي وما تضمنه من قيم حقوقية ومواطنية ومن قيم أصيلة، وقيم الثورة (الحرية الكرامة، العدالة)، والإرث الإصلاحي التربوي الوطني، ورصيد التجارب التربوية الناجحة والمتميزة عالميا.

ومن جملة المرجعيات السابقة في تكاملها وتفاعلها، يخرج لنا نموذج تربوي حداثي أصيل. وإن الحداثة الأصيلة التي يُريدها الائتلاف لنظامنا التربوي المنشود هي:

أولا: حداثة حقيقية وليست تحديثا شكليا؛ أي حداثة ضامنة حقّا لاستخدام أقصى طاقات العقل للتفكير الخلاق في ما يقدر العقل فعلا على حلّه من مشكلات.
ثانيا: حداثة أصيلة تُبنى من داخل الذات الفردية والجماعية الثقافية دون تعارض بين باراديغم الذات والحرية وباراديغم الجماعة أو الأمة والهوية.
ثالثا: حداثة أصيلة لا تختزل الوعي في الذكاء، ولا تقول بالإنسان ذي البعد الواحد، بل تسلّم بأن للإنسان أفئدة متعدّدة: الذكاء والوجدان والذوق الجمالي والروح.
رابعا: حداثة لا تلقي بالقيم الأصيلة وراء ظهرها؛ لأنّها قيم تعانق أفق الكونية، إلى جانب تجذّرها في أعماق الفطرة الإنسانية، مثل قيم الخير والجمال والرحمة والعفة والعدل.
خامسا: حداثة أصيلة تجمع بين القيم والفعّالية؛ فالفعّالية هي ثمرة اشتغال العقل التقني- العملي، والقيم هي ثمرة العقل الأخلاقي- العملي.
سادسا: حداثة تربوية تصل التعليم التقني بالتربية القيمية الاجتماعية وبالتربية المواطنية. واليوم توسّع مفهوم المواطنة، ليمتدّ إلى العالم كلّه. الإنسان اليوم مواطن العالم، وهو ما يتطلب التربية على الهوية الأرضية المشتركة التي لا تتعارض مع الهوية الخاصة.
سابعا: الحداثة الأصيلة لا تُبنى إلا باللغة الأم. وكل شعوب العالم المتطوّر في آسيا وأوروبا وأمريكا تُعلّم أبناءها العلوم والفلسفات بلغاتها الأم؛ من منطلق أنّ الفكر وثيق الصلة باللّغة. واللّغة إن هي إلا أداة أولى لصياغة المفاهيم العلمية والأفكار ثم تستقرّ في الذهن وفق قواعد التفكير الكونية؛ ومن ثمّة، يمكن الانفتاح على لغات أخرى واستجلاب معارف وعلوم أخرى والاستزادة منها بعد تحصيل قواعد التفكير السليم باللغة الأم.

توصيات:

١. **انتهاج سياسة التنوير الديني، في المناهج التعليمية، عوضا عن سياسة تجفيف منابع التديّن، تحت مسمى «تجفيف منابع الإرهاب». فتجفيف منابع التدين مهمة مستحيلة وغير ضرورية حتى، في مجتمعاتنا العربية الإسلامية التي لها وجدان ديني عميق، رغم وجود مظاهر انحراف سلوكي كثيرة. وفي أوروبا نفسها، التي تُتّخذ نموذجا للتحديث، بدأ الفلاسفة هناك بالتنوير الديني، مثلما هو الحال مع كانط (وكتاباه «الدين في حدود مجرد العقل»، و«أسس ميتافيزيقا الأخلاق») وسبينوزا (وكتابه «رسالة في اللاهوت والسياسة») ولسّنج (وكتابه «تربية الجنس البشري»)... إلخ.**

٢. **اعتماد منهج علمي في الإصلاح التربوي، مثل منهجية هندسة الإصلاحات التربوية، القاضية باختيار أحد مداخل (براديغمات) الإصلاح الخمسة المعروفة عالميا، والتي منها نستخرج معايير الإصلاح ومؤشراته، مثل مدخل الحوكمة المطبقة في التربية، أو مدخل الجودة الشاملة، أو المدخل الاستراتيجي... إلخ، وذلك لتجنب اعتماد القناعات والدوغمائيات الأيديولوجية، التي سيظهر أثرها السالب، إن عاجلا أو آجلا.**

٣. **إسناد الإصلاح التربوي إلى مؤسسة وطنية عليا مستقلة، عوضا عن تكليف لجان تخدم مصالح أحزاب حاكمة أو فئات متنفذة.**

٤. **صياغة ميثاق وطني للتربية والتكوين، بطريقة ديمقراطية تشاركية، لتحقيق أوسع إجماع وتوافق وطني ممكن، لتجنب أية مناكفات وصراعات لاحقة، حول توجهات المدرسة وملامح الخريجين منها.**

٥. **ملاءمة النموذج التربوي المعتمد مع النموذج التنموي المختار، ومراجعة الشكل المدرسي لينخرط في براديغم التكوين، عوضا عن التربية بمفهومها النظري التقليدي، استجابة لحاجات سوق الشغل،**

٦. **دعم تعليم الإنسانيات والفلسفة، خاصة في الشعب العلمية والتقنية.**

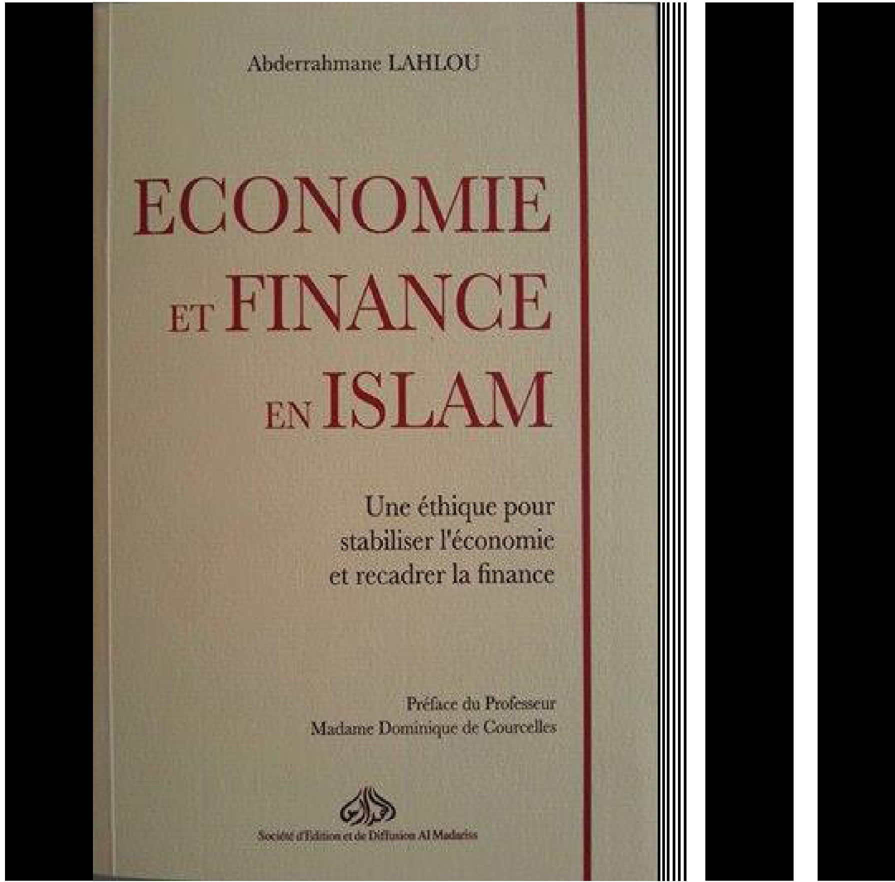
٧. **تطوير طرائق تعليمية مساعدة على التفكير الجدلي والنسبي ضمن اختيار بيداغوجي بنائي-اجتماعي تفاعلي.**





بقلم : سعيد بلمبخوت

كاتب ومترجم مغربي



جاء كتاب «الاقتصاد والتمويل في الإسلام: الأخلاق لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتنظيم التمويل»[1] للباحث الاقتصادي المغربي عبد الرحمان لحلو، في فترة أصبح فيها التمويل الإسلامي يحظى بأهمية كبيرة في العالم بأسره، وهو ما يستدعي المزيد من البحث والدراسة، خاصة مع النمو المتزايد في بلدان الخليج وجنوب- شرق آسيا.

والكاتب، الدكتور عبد الرحمان لحلو له دراية بهذا الموضوع، فقد اشتغل أستاذا للتدبير في جامعة غرونوبل، ثم مديرا لشركة استشارات، ومستشارا لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي للتربية والتكوين في المغرب، ومحاضر دولي وأستاذ زائر بالجامعات الفرنسية، ورئيس سابق ومؤسس لمركز الدراسات والأبحاث في الاقتصاد الإسلامي سنة ١٩٨٦ بفرنسا.

لقد صدر هذا المؤلف، الذي يعد ثمرة مجهود استغرق ثلاثين سنة من العمل والبحث في ميدان الاقتصاد والمالية الإسلامية، في وقت يسود فيه سوء فهم للكثير من المبادئ والقيم في الإسلام بحكم الاستعمال المضلل للجماعات المسلحة، كما جاء على لسان الأستاذة الباحثة دومينك دو كورسيل، التي قدمت هذا الكتاب، حيث أشارت بالخصوص لما يقع حاليا في سوريا والعراق وأيضا في إفريقيا، فقط من أجل الرغبة في استعمال العنف والقسوة لتأكيد السلطة على مناطق استراتيجية غنية بالموارد الطاقية أو تكثيف حجم المكاسب، وترهيب كل من يعارضهم بشدة، تقول دومينيك. وتضيف بأن الدكتور عبد الرحمان لحلو ارتأى أن يقوم بهذه الخطوة بلغة الآخر (اللغة الفرنسية)، لتوضيح وتصحيح بعض المعلومات التي تفهم بشكل خاطئ في هذا المجال.

تعود مسألة التمويل الإسلامي إذن، إلى الواجهة بعد أن ظلت البنوك الإسلامية محل تجاهل منذ

١ كتاب «الاقتصاد والتمويل في الإسلام: الأخلاق لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتنظيم التمويل»/
Economie et Finance en Islam: une éthique pour stabiliser l'économie et recadrer la finance /
عبد الرحمان لحلو، منشورات شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء ٢٠١٥، ٤٣٩ صفحة.



«الاقتصاد والتمويل في الإسلام»

حلول ناجعة من أجل اقتصاد عادل وتشاركي



عقود، خصوصا بعد الأزمة العالمية المالية لسنة ٢٠٠٨، بالإضافة إلى الطفرة النوعية التي حققتها خاصة هذه البنوك في عقدها الأخير، حيث أصبحت محل اهتمام الخبراء في مختلف أرجاء العالم. فصارت مطلبا جماهيريا ونخبويا على الصعيد العالمي قبل الإسلامي، إثر النجاح الباهر الذي حققته خلال تلك الأزمة المالية العالمية التي أطاحت بعمالقة المؤسسات المصرفية العالمية وكبدتها أكبر الخسائر.

ومن أجل مواجهة الحاجيات التي ما فتئت تتزايد في هذا العصر، يتعين الاستمرار في ابتكار الآليات لخلق المشاريع الضرورية. لكن هذه الأخيرة تتطلب رصد الأموال الكثيرة وبذل المجهودات الكبيرة. ولدر الأموال لا بد من قيام مؤسسات متخصصة لتجميع الأموال من المدخرين، وبالتالي توجيهها للاستثمار من أجل تحقيق النماء الاقتصادي ومن تم إعمار الأرض. مقاصد الشريعة الإسلامية واضحة في هذا المجال، حيث يتعين تدبير تلك الأموال حتى لا يتم تداولها بين المحظوظين فقط. الشريعة حرمت على المسلم اكتناز الأموال وعدم استثمارها وأداء حقوقها، حيث يقول الأستاذ سامي حمود: «ومن يتأمل في المسألة بعمق وتفهم يجد أن النقود لها نظر خاص في الإسلام؛ فهي - أي النقود- محرم كنزها من ناحية، ومحظور إنفاقها تبذيرا وإسرافا من ناحية ثانية، ولو نظرنا بين هذين الحدين، لوجدنا أن الأسلوب المصرفي في جمع المال وحفظه حفظا حسابيا بأسماء المالكين ثم القيام بتشغيله عن طريق إعادته للعمل في المجتمع من باب آخر يتفق تماما - من حيث غاياته - مع المقاصد الشرعية العامة، ولا نرى أننا نتجاوز بالقول حين نقرر بأن الأسلوب المصرفي في جمع الأموال وتوظيفها هو تحقيق عملي تطبيقي لنظرة الشريعة إلى ما يجب أن يكون عليه دور المال في المجتمع، وهو أسلوب يتحقق فيه التوفيق بين حقوق الأفراد في تملك المال وحق الجماعة في الانتفاع بهذا المال حتى لا يبقى معطلا بالاكتناز».

يؤكد عبد الرحمان لحلو في أكثر من مناسبة، على ضرورة تطوير المالية الإسلامية، نظرا لما تقدمه من استقرار في المعاملات وقدرة هذا النظام على مواجهة الصدمات والأزمات المالية، وكذلك لمردوديته الكبيرة. وفي إحدى الندوات أكد بصفته مديرا لمكتب الاستشارات وعضوا بالجمعية المغربية للبحوث



> يعد الكتاب ثمرة مجهود استغرق ثلاثين سنة من العمل والبحث في ميدان الاقتصاد والمالية الإسلامية

والدراسات في الاقتصاد الإسلامي، أن تأثير الاقتصاد الإسلامي واضح على المؤشرات الماكرو اقتصادية، وأن أزمة ٢٠٠٨ كانت نتيجة للتفاوت ما بين الأصول الافتراضية التي وصلت إلى ٨٠٠ ألف مليار دولار والمنتوج الخام والذي لم يتجاوز٧٥ مليار دولار، وهو ما يؤكد أن الفرق شاسع ما بين الأصول الافتراضية وما يتم إنتاجه فعليا.

ومن الناحية الميكرو- اقتصادية، فالمالية الإسلامية تعمل على إنشاء نوع من الرأسمالية الشعبية، حيث يتم استثمار الودائع من طرف البنوك بمساهمة المودعين. وتتمثل هذه البدائل في العقود التجارية والعقود التشاركية، والتي تكون مطابقة للشريعة، وحيث إن البيوع في البنوك الإسلامية ترتكز على ركيزة شرعية في تحليل البيع وتحريم الربا، موضحا أن البيع لأجل يطابق الشريعة خلافا لما يجهله العديد من الناس، وبناء على هذه القاعدة بنيت المرابحة. كما أن الركيزة الأخرى التي تعتمد عليها المالية الإسلامية هي اقتسام الأرباح والخسائر مثل المشاركة، وباقي المعاملات مباحة إذا لم يحرمها الشرع. وأشار لحلو إلى العقود التشاركية مثل المشاركة، وهي عبارة عن عقود استثمارية، والمضاربة التي تم إدراجها في المنظومة المغربية من خلال مشروع القانون الأخير، وهي تضم طرفا يدخل في شراكة بالمال وآخر بالعمل، ويتم اقتسام الخسائر أو الأرباح.

مع الإعلان عن ضرورة وجود بديل للمعاملة بالربا، كان يتعين البحث عن الآليات لوجود طريقة تتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة مواقف أفرزت عن فرق ثلاثة: الفريق الأول يعتمد على كل ما أنتجه الغرب أو طوره، والفريق الثاني رافض لهذا النظام جملة وتفصيلا بحجة مخالفته لأحكام الدين ومقاصد الشريعة، مع المطالب بإقامة بديل طبقا للشريعة الإسلامية. ثم فريق ثالث قام بمحاولة التسويغ وإضفاء الشرعية على النظام، إما إرضاء للسلطة التي تبنت المشروع، وإما تحت تأثير بريق الحضارة الغربية وقتها.

ومن ناحية النشأة، فإن أول ظهور لتلك البنوك البديلة كان بمصر سنة ١٩٦٣ بإشراف الدكتور أحمد عبد العزيز النجار. ثم أُنشِئ البنك الإسلامي للتنمية سنة ١٩٧٥ بالمملكة العربية السعودية، ثم بنك دبي الإسلامي، وبنك فيصل الإسلامي المصري سنة ١٩٧٧، ونظيره السوداني، وكذا بيت التمويل الكويتي. ثم أنشئ البنك الإسلامي الأردني سنة ١٩٧٨، وبعده بنك البحرين الإسلامي سنة ١٩٧٩. فتوالى بعد ذلك إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية، فمهدت طريقها نحو الأسواق العالمية، حيث أنشئ بيت المال الإسلامي بسويسرا سنة ١٩٨١، وتم تأسيس بيت التمويل الإسلامي بلندن، والمصرف الإسلامي الدولي بالدانمارك، والبنك الإسلامي العربي الإفريقي في الباهاماس سنة ١٩٨٣. وهكذا، سارت تلك المؤسسات المالية الإسلامية تنافس البنوك العملاقة.

فالكل يعلم بالأحداث الدرامية التي واجهها العالم هذه السنة ٢٠١٥، والكل يتذكر سنوات الأزمة المالية والمصرفية الخطيرة لسنة ٢٠٠٨، والتي كانت مرتبطة بأزمة الرهون العقارية، حيث عمت أزمة السيولة وأزمة الثقة والتضخم الزائد للقروض، كل ذلك من جراء ليبرالية بدون ضوابط. بينت تلك الأزمة سنة ٢٠٠٨ بوضوح أن التحريم المنصوص عليه في الديانات الإلهية الثلاث- اليهودية، المسيحية والإسلام- من السلف بالفوائد، بمعنى الربا، يستحق أخذه بعين الاعتبار.

ومن هنا، تتضح أهمية الدراسة بكل جدية ودون افتراض المذاهب الاقتصادية للديانات الموحدة التي تساهم كلها في احترام كرامة الإنسان، ويبدو جليا بأن الإسلام، في ماليته الموسومة بالإسلامية، التي تدعو اليوم مع الكثير من الصرامة لمنع الربا. ومن المعروف جيدا، حسب الإسلام، أن الاقتصاد يتعين أن يكون واقعيا وعدم ترك أي مكان للمضاربة ولا للصدفة. الغنى مسألة محمودة إذا كان متقاسما، والعدالة الاقتصادية هي ربما المثال النموذجي للعدالة. الاقتصاديون المسلمون يعملون إذن لابتكار



منتجات اقتصادية ومالية وفقا لذلك. ولا يتوانى الدكتور عبد الرحمان لحلو في التذكير في كتابه على التقليد في الاقتصاد الإسلامي، الذي أساسه القرآن والحديث.

أما في ما يخص هذا الكتاب، فيؤكد الدكتور عبد الرحمان لحلو أن أهميته تكمن في تحليل الطريقة الواضحة بالحجج الدامغة للجهاز المصرفي الإسلامي، ممارساته، الأسواق المالية وتدبير الأصول، أجهزة التأمين، الأوقاف والزكاة. ويتعلق الأمر هنا طبعا، بأشكال اقتصادية ومالية جديدة التي من شأنها أن تكون لتطبيقات إنسانية روحية متقاسمة بين الثقافات والأديان، تبدو مجالات للتأمل من أجل تاريخ تضامني، ما وراء الاختلافات من حيث المكان والزمن، في مختلف الأديان في العالم. ضد عصرنة من النوع المادي، وضع النقط على مقاصد الشريعة، وأيضا اكتشاف الطبيعة المحررة في الإسلام. وترمي خلاصة الكتاب إلى اقتراح بعض المحاور الكبرى للسياسة الاقتصادية العادلة.

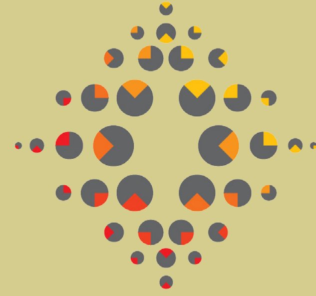
ويهدف هذا الكتاب، كما يقول صاحبه الدكتور عبد الرحمان لحلو، إلى تعريف القراء بالاقتصاد الإسلامي وأهميته التقنية والأخلاقية على السواء، ويوضح أن للإسلام اقتراحاته الاقتصادية الخاصة التي من شأنها أن تعزز ازدهار إمكانيات الأشخاص، والمجتمعات والعالم. ويؤكد الكاتب أن الأبحاث الجارية في الاقتصاد والقانون، والمقاربات المجددة لتنظيم عالمي للمالية في إطار عولمة أنشطة الدول، الجماعات والأشخاص، لا تستطيع أبدا تجاهل القيم الأخلاقية للمكونات الثقافية والدينية، وبالأخص القيم الأخلاقية التي تريد أن تقيم الفاعلين في الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية. وبهذا الشكل يمكن الحد من الانحرافات المتعلقة بالاقتصاد التنافسي للسوق.

يتوزع كتاب «الاقتصاد والتمويل في الإسلام: الأخلاق لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتنظيم التمويل» للباحث الاقتصادي المغربي عبد الرحمان لحلو، إلى مدخل يناقش مسألة نمو التمويل الإسلامي في أوروبا وفي العالم، وتسعة أجزاء: يحدد الباحث في الجزء الأول مكانة وروح القوانين في الإسلام، وفي الجزء الثاني يتناول أسس التنظير في الاقتصاد والمالية الإسلامية، وفي الجزء الثالث يناقش العلم والنظرية والمذهب الاقتصادي من وجهة النظر الإسلامية.

تعمل المالية الإسلامية على إنشاء نوع من الرأسمالية الشعبية، حيث يتم استثمار الودائع من طرف البنوك بمساهمة المودعين

ويتطرق في الجزء الرابع للجهاز المصرفي الإسلامي، الأخلاقي والتشاركي؛ وفي الجزء الخامس لممارسات البنك الإسلامي في العالم وللمؤسسات الإسلامية.

أما في الأجزاء المتبقية، فيتناول الباحث المغربي أسواق الرساميل وتدبير الأصول في الإسلام، ومبادئ وممارسات التأمين الإسلامي، والممارسة المعاصرة للتأمين الإسلامي، والوقف، والوصية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وممارسات الوقف في العالم الإسلامي، ثم المبادئ والأدوار الاقتصادية للزكاة، والصدقة الشرعية.



يمكن للقارئ أن يتعرف على تفاصيل أوفى عن كل هذه الإصدارات وغيرها من إصدارات المؤسسة، بالإضافة إلى التعرف على مراكز البيع والمكتبات التي تبيع جميع إصدارات المؤسسة عبر ربوع الوطن العربي عبر الولوج لموقع مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث» الخاص بالكتب على الرابط الرسمي التالي:
book.mominoun.com

متخيل أحداث قصص الأنبياء والرسل في الكتاب المقدس والقرآن الكريم



صدر حديثا ضمن منشورات مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث» وعن «المركز الثقافي العربي» بلبنان والمغرب، كتاب جديد للباحث التونسي محمد يوسف إدريس، تحت عنوان «متخيل أحداث قصص الأنبياء والرسل في الكتاب المقدس والقرآن الكريم».

وفي تقديمه لهذا الكتاب، ذكر الباحث أن الأفق المعرفي المعاصر الذي حُدد للنظر في «مُتخيّل النصوص الدينية»، عمد إلى تقديم تصور جديد حدّ من منزلة المقدّس، معتبراً إياه بُعداً من أبعاد عديدة تؤسّس ماهية الإنسان. وفي هذا التصوّر تجاوزٌ للمكانة التي تعوّدنا أن نجد فيها المقدّس، باعتباره البُعد الأوحد للكائن البشري. وفي المقابل، فإن التصور المعرفي الجديد وسّع من آفاق البحث في خصائص النصوص الدينية، فلم تعد تلك النصوص مجالاً خاصاً بفلسفة الأديان وتاريخها.

وأضاف أن هذا الكتاب هو محاولة للوقوف على بعض خصائص النصّ المقدّس، بفكّ رموزه واستجلاء دلالاته، من خلال النظر في «الأحداث المُتخيّلة» الثاوية في مظان «قصص الأنبياء والرسل»، «فبحثنا لا يخرج على الآفاق التي تروم «تفكيك الخطاب الديني» فهماً لطرق إنتاجه للمعنى، وذلك باستجلاء كنهه وتبيّن آليات تشكّله من خلال النظر في السياق الذي نشأ فيه الخطاب الديني».

ويشير إلى أن النصوص المقدّسة شكل من أشكال التعبير الرمزي عن المغامرة الوجودية للإنسان التي

أسّس بها وعيه بذاته وبالعالم؛ فـ«كل مجتمع بشري هو مشروع بناء للعالم، ويحتل الدين مكاناً متميزاً في هذا المشروع»، ذلك أن جوهر النصوص المقدسة والتجارب الدينية ماثل في ما تؤديه من وظائف تاريخية ووجودية، فهي تؤسس رؤاها انطلاقاً من المؤثرات الثقافية والعقائدية الحافة بها، ذلك أن الأحداث المتخيلة تعبير عن أحلام تاقت جماعة المؤمنين إلى معانقتها، ففي عوالم المُتخيّل تُحلق نفوسهم في فضاءات لا تحصى ولا تُعد، وتطوف أماكن قصية وتتخطى أزمنة عودة إلى زمن البدايات.

فالمُتخيّل ظاهرة إنسانية يسعى من خلالها الإنسان (الفرد/الجماعة) إلى بناء المعنى وتحليل العالم والانغماس فيه وفق تصوّر مخصوص مداره الذات، وبهذا المعنى يكون هذا البحث حفراً في الكيان البشري المسكون بالهواجس والباحث عن معنى لوجوده ولعلاقاته بالعالم والآخر.

ومحمد يوسف إدريس، باحث تونسي مختص في الدراسات المقارنة (الأديان التوحيدية) والمقاربات المعاصرة للبحث في الإنسانيات، وهو أستاذ مساعد للتعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان- جامعة القيروان- تونس، وعضو بمخبر تجديد مناهج البحث والبيداغوجيا في الإنسانيات.

كانط والحداثة الدينية



في هذا الكتاب، تميز الباحثة التونسية المتخصصة في الفلسفة، أم الزين بنشيخة المسكيني، بين التنوير والثورة من خلال فلسفة كانط، وتقول إن هناك فلاسفة يصنفون ثوريين، وهناك آخرون يصنفون محافظين، وتتساءل إلى أي صنف ينتمي كانط؟ فهو ليس فيلسوفاً ثورياً، وليس فيلسوفاً محافظاً، ولهذا فإن المفارقة التي يعالجها هذا الكتاب: كان كانط معجباً بالثورة الفرنسية، ويعتبر التمرد على صاحب السيادة حقاً غير شرعي أصلاً، فلماذا فضّل التنوير على الثورة؟

ومن خلال هذه المفارقة بين إعجاب كانط بالثورة الفرنسية، وبين اعتباره للتمرد على صاحب السيادة غير شرعي، تأخذنا بنشيخة في كتابها الجديد الصادر ضمن منشورات مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث» وعن «المركز الثقافي العربي» بلبنان والمغرب، تحت عنوان «كانط والحداثة الدينية»، في رحلة مثيرة مع حياة كانط وفلسفته، وتطرح خلال هذه الرحلة العديد من الأسئلة، مثل: لماذا فضّل كانط التنوير على الثورة؟ وما الفرق بين التنوير والثورة؟ وإلى أي مدى بوسعنا أن نستعمل عقولنا في مدننا الحالية المؤقتة؟ وماذا نستعمل من أنفسنا ونحن في حالة ثورة لا نعرف مصيرها؟ عقولنا أم غضبنا؟ وهل يصلح العقل كي تولد الثورات وتزهر وتترعرع؟

وفي تقديمها لهذا الكتاب، تقول بنشيخة: «جيل كامل من العقول والنخب الصغيرة ترعرع في أحضان التنوير مثلما صاغته، عام ١٧٨٤، مقالة صغيرة للفيلسوف الألماني إيمانويل كانط: «ما هو التنوير؟». وفي الحقيقة مثّلت هذه المقالة أفقاً عاماً لأجيال من العقل العربي، رئة أخرى لاستنشاق رائحة الحرية في ظلّ أنظمة استبدادية تستعبد الأجسام والعقول. قبل الرابع عشر من كانون الثاني، مثّل التنوير للفلسفة في الوطن العربي الكبير بديلاً ممكناً عن الثورة، إمكانية للتحرر بعقولنا ونصوصنا ومدارسنا من جهلوت الاستبداد وطاغوته وسحقه اليومي للمساحات الحرة. وبالرغم من أن التنوير قد غيّر من مواقعه ومن عناوينه مرات عديدة، فإن العقل الفلسفي العربي ما انفكّ في عود على بدء، استئنافاً أو اختصاماً أو مغايرة، للأفق الوسيع لتنوير رسالته الأولى «تجرؤوا على استعمال عقولكم»».

وأم الزين بنشيخة المسكيني، باحثة تونسية متخصصة في الفلسفة، متحصّلة على الدكتوراه في الفلسفة الحديثة ببحث حول كانط وعلى التأهيل في الفلسفة في اختصاص فلسفة الفن والجماليات،

وهـي أسـتاذة محـاضرة في الفلسـفة بجامعـة تونـس المنـار. لهـا مؤلّفـات نظريـة وإبداعيـة متنوّعـة، منهـا: «الفـن يخـرج عـن طـوره أو جماليـات الرائـع مـن كانـط إلى دريـدا» (بـيروت: جـداول، ٢٠١١)، و«جرحـى السـماء» روايـة (بـيروت: جـداول، ٢٠١٢)، و«تحريـر المحسـوس: لمسـات في الجماليـات المعـاصرة» (بـيروت: دار ضفـاف، ٢٠١٤).

الاختلاف وسياسة التسامح



صـ في كتابهـا «الاختـلاف وسياسـة التسـامح: بحـث في الإشـكاليات الثقافيـة والسياسـية في سياسـة الرشـيد والبرامكـة والمأمـون»، الصـادر ضمـن منشـورات مؤسسـة «مؤمنـون بـلا حـدود للدراسـات والأبحـاث» وعـن «المركـز الثقـافي العـربي» بلبنـان والمغـرب، تـرى الباحثـة التونسـية، ناجيـة الوريمـي بوعجيلـة، أن تأصيـل التسـامح في الـتراث ليـس عمـلاً إسـقاطيّاً ولا تبريريّـاً، بـل هـو كشـفٌ عمّـا وُجـد فعـلاً، وإعـادةُ رسـمٍ لصـورة فُقـدت أجـزاء مهمّـة منهـا، وأن مبـدأ التسـامح لـم يتجـلّ فقـط في المسـتوى الفكـريّ، بـل كانـت لـه ترجمـات عمليّـة في صنـف مـن السياسـات مميّـز في تاريـخ الدولـة.

وتشـير الوريمـي إلى أن مصطلـح «التسـامح» لـم يكـن يختـزل مختلـف الـدلالات المقترنـة بمبـدأ التسـامح، بـل كانـت هنـاك شـبكة مـن الكلمـات الـتي تحيـل عـلى بعضهـا البعـض بكيفيّـة ترتقـي أحيانـاً إلى درجـة الاصطـلاح... ونجـد مـا ينهـض بهـذه الـدلالات موزّعـاً بـين عبـارات ومصطلحـات أخـرى، مـن قبيـل: «الوفـاق، المسـامحة، التسـالم، العـدل، التفهّـم، التحـابّ».

وتضيـف «نحـن نـرى- في حـدود الفترة التي ندرسـها، وهـي القـرن الثـاني والثالـث للهجـرة- أنّ تجربتـيْن سياسـيّتين قامتـا فعـلاً عـلى مبـدأ التسـامح بالمفهـوم المتـاح عصرئـذ، وهمـا تجربـة البرامكـة في عهـد هـارون الرشـيد، وتجربـة المأمـون. ولـئن اسـتعملنا اسـمَيْ «برامكـة» و«مأمـون»، للبحـث في خصوصيّـة هـذه التجـارب، فـإنّ المسـألة تتجـاوز الاختيـارات الفرديّـة وحـتّى الفئويّـة، لتـضرب بأسـباب في توجّـه اجتماعـي ثقـافيّ تَوفّـر لـه مـن المعطيـات الموضوعيّـة، مـا جعلـه ممكـن الترجمـة في بعـض سياسـات الدولـة».

وناجيـة الوريمـي بوعجيلـة، باحثـة تونسـية، وأسـتاذة الحضـارة العربيّـة الإسـلاميّة بالجامعـة التونسـيّة، المعهـد العـالي للعلـوم الإنسـانيّة- تونـس المنـار، تهتـم بقـراءة الـتراث وإشـكاليّات التحديـث. صـدر لهـا مـن الكتـب: «في الائتـلاف والاختـلاف: ثنائيّـة السـائد والمهمّـش في الفكـر العـربي الإسـلامي» (٢٠١٠)؛ وحفريـات في الخطـاب الخلـدوني: الأصـول السـلفيّة ووهـم الحداثـة العربيّـة» (٢٠٠٨)؛ و«الإسـلام الخارجي» (ضمـن سلسـلة الإسـلام واحـدا ومتعـدّدا) (٢٠٠٦). ولهـا مشـاركات عديـدة في أعمـال جماعيّـة متخصّصـة، ومقـالات منشـورة في دوريّـات علميّـة.

في نقد الخطاب الحداثي: عبد الوهاب المسيري ومنهجية النماذج



يُـ قدم الباحـث المغـربي عبـد الله إدالكوس في كتابـه «في نقـد الخطـاب الحـداثي: عبـد الوهـاب المسـيري ومنهجيـة النمـاذج»، الصـادر ضمـن منشـورات مؤسسـة «مؤمنـون بـلا حـدود للدراسـات والأبحـاث» وعـن «المركـز الثقـافي العـربي» بلبنـان والمغـرب، دراسـة لإحـدى أبـرز المقاربـات النقديـة لموضوعـةِ الحداثـة في

الفكر العربي والإسلامي المعاصر، وهي التي يمثلها الدكتور عبد الوهاب المسيري، والغاية، كما يقول الباحث، ليس عرض كل أفكار المسيري في الموضوع، بل دراسة الأسس المؤطرة لرؤيته النقدية.

ويضيف إدالكوس أن الأسس النظرية التي ينطلق منها المسيري في نقد الحداثة، معظمها موجود في الأدبيات الغربية نفسها، ولها حجيتها وقوتها كأساس نظري، وموقف المسيري النقدي من الحداثة الغربية هو بمثابة المبررات المعرفية لموقفه التطبيقي من ظاهرة الصهيونية.

وانطلاقاً من هذه الأدوات المعرفية يتحدد فكر المسيري، باعتباره نقداً ورفضاً للرؤية الحداثية الغربية للكون، وفي الوقت نفسه دعوة للاعتماد على الرؤية الحداثية الإسلامية. ورفض الرؤية الحداثية الغربية هو بسبب كونها غير إنسانية.

وعبد الله إدالكوس، باحث مغربي حاصل على شهادة الماجستير بوحدة «الحوار الحضاري والديني وقضايا التجديد في الثقافة الإسلامية» كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان مدينة بني ملال المغرب، وهو بصدد إعداد أطروحة الدكتوراه في نفس الجامعة. له مجموعة من المقالات والدراسات التي تعنى بسؤال التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، وسيصدر له قريبا عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود كتاب بعنوان «في نقد الخطاب الحداثي».



٢٠٠ مليون عاطل عن العمل مع نهاية ٢٠١٦

أكدت «منظمة العمل الدولية» أن ضعف الأداء الاقتصادي سيكون سببا في ارتفاع معدلات البطالة على مستوى العالم، مشيرة إلى أنها تتوقع ارتفاع مستوى البطالة في العالم لـ ٢٫٣ مليون خلال عام ٢٠١٦ عن ٢٠١٥، والذي بلغ حوالي ١٩٧ مليون عاطل عن العمل، ليصل عدد العاطلين لـ ٢٠٠ مليون مع نهاية ٢٠١٦.

وأوضحت المنظمة نفسها في تقرير أخير لها، أنه من غير المتوقع تحسن سوق العمل للشباب على الأمد المتوسط في العالم، حيث قدرت معدل البطالة في فئة الذين يبلغون ١٥-٢٤ عاما بـ ١٢٫٨ بالمئة في ٢٠١٨ مقابل ١٢٫٣ بالمئة في ٢٠١٣.

وحسب تقرير لـ «اتجاهات عالمية لعمل الشباب»، سيزيد عدد الشباب العاطلين عن العمل في ٢٠١٨ أكثر من مليونين، أي قرابة ٢٥ بالمئة. وتوقع خبراء «منظمة العمل الدولية» أن «يرتفع معدل البطالة في صفوف الشباب في ٢٠١٨ إلى ١٢٫٨ بالمئة (مقابل ١٢٫٦ بالمئة في ٢٠١٣) مع حالات متنامية للتفاوت الإقليمي».

ويعتبر الاقتصاديون أن الاقتصادات المتقدمة ستسجل «نقاط تحسن» سيقابلها تدهور الوضع في مناطق أخرى وخصوصا في آسيا، واعتبرت المنظمة أن «أحد أكثر العناصر إثارة للخوف هو ريبة الأجيال الشابة الحالية حيال الأنظمة السياسية والاجتماعية-الاقتصادية».

وأوضحت «منظمة العمل الدولية»، ومقرها جنيف، أن «جزءا من هذه الريبة جرى التعبير عنه عبر تظاهرات سياسية، مثل التحركات المناهضة للتقشف في اليونان وإسبانيا»، حيث يمثل الشباب العاطلون عن العمل أكثر من نصف الشباب الفاعلين. وبشكل عام، فإن المنظمة تبدي قلقها بشكل خاص حيال الوضع الحالي في ثلاث مناطق - الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوروبي، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا - حيث قفزت بطالة الشباب منذ ٢٠٠٨.

أكثر من ٧٣ مليون شاب عاطل عن العمل حول العالم

أكدت «منظمة العمل الدولية» في تقرير «اتجاهات الاستخدام العالمية للشباب لعام ٢٠١٥»، أن أكثر من ٧٣ مليون شاب عاطل عن العمل حول العالم. ويزيد العدد وسط الانتعاش الاقتصادي العالمي غير المتكافئ. وتعدّ بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأكثر تضررا، حيث إن ٣ من بين كل ١٠ شباب، عاطلين عن العمل.

وأفادت مديرة قسم العمالة في المنظمة «آزيتا بيرار عوض»، أن البيانات تشير إلى أن بطالة الشباب العالمية لا تزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل الأزمة المالية، إذ ترتفع هذا العام إلى ١٣٫١٪. وتعد الدول المتقدّمة الأكثر نجاحا في الحد من البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين منذ عام ٢٠١٢ بمعدل ١٫٤٪. أما في بلدان شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي أو إفريقيا جنوب الصحراء، فانخفض معدل البطالة العالمية بنسبة ٠٫٥٪.

منطقة الشرق الأوسط وأعلى معدلات بطالة الشباب

استقر معدل البطالة بين الشباب في العالم عند نسبة ١٣ في المئة، بعد فترة من الزيادة السريعة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، ولكنه لا يزال أعلى بكثير من مستواه قبل الأزمة، وهو ١١٫٧ في المئة، حسب تقرير صدر عن «منظمة العمل الدولية» بعنوان «الاتجاهات العالمية لاستخدام الشباب في عام ٢٠١٥».

ولا تزال منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى الآن، تسجلان أعلى معدلات البطالة بين الشباب (٢٨٫٢ و٣٠٫٥ في المئة على التوالي في عام ٢٠١٤). ولا تزال هذه المعدلات تتفاقم منذ عام ٢٠١٢، وخاصة بالنسبة إلى الشابات.

ويبرز التقرير انخفاضًا في عدد الشباب العاطلين عن العمل في العالم إلى ٧٣٫٣٠٠٫٠٠٠ في عام ٢٠١٤، وهو بذلك أقل بنحو ٣٫٣ مليون عن ذروة الأزمة ٧٦٫٦٠٠٫٠٠٠ في عام ٢٠٠٩.

وبالمقارنة مع عام ٢٠١٢، انخفض معدل بطالة الشباب بنسبة ١٫٤ نقطة مئوية في الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي وبمقدار نصف نقطة مئوية أو أقل في وسط جنوب شرق أوروبا (خارج الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولم يتغير في جنوب آسيا. لكن مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، شهدت زيادة في بطالة الشباب في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

وقالت سارة إيلدير، مؤلفة التقرير، إن قرابة ٤٣ في المئة من القوى العاملة الشابة في العالم لا تزال، إما عاطلة عن العمل، أو تعمل ومع ذلك تعيش حالة فقر، وأنه بسبب تقلص القوى العاملة الشابة، لا يزال معدل البطالة بينهم يرتفع باستمرار، رغم انخفاض عدد الشباب العاطلين عن العمل. والواقع أن التقرير يتوقع ارتفاع هذا المعدل إلى ١٣٫١ في المئة في عام ٢٠١٥.

وأشارت إلى أن ملايين الشباب في البلدان منخفضة الدخل، لا يزالون يتركون المدرسة في سن صغير للبحث عن عمل، وحسب التقرير، فإن ٣١ في المئة من شباب هذه البلدان ليس لديهم مؤهلات علمية على الإطلاق، يقابلها ٦ في المئة في البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض و٢ في المئة في البلدان ذات الدخل المتوسط العالي.

وأوضحت أن «خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، وتأثيرها على تشغيل الشباب في الهدف الثامن، تقدم فرصة جديدة لحشد شراكات عالمية واسعة لدعم توسيع الخطوات المتخذة، ومن الضروري زيادة الاستثمار لتخفيف أثر الأزمات على الجيل الحالي وضمان مجتمعات وأسواق عمل أكثر شمولًا.



ترقبوا

في العدد القادم

«المجتمع المدني بين الإسلام والحداثة»

